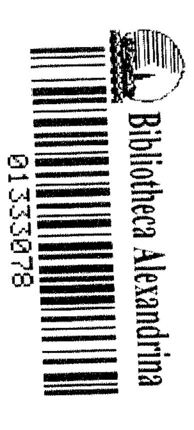
الشيخ عبدالله العلايلي



مُقدّمات

لا مَحيد عن درسها جيدا

لفهم التاريخ العربي



دار الجديد







الشيخ عبدالله العلايلي

مُقدّمات

لا مَحيدَ عن درسها جيدًا

لفهم التاريخ العربي

دَار الجَديْد

تنفيد وتوزيع شركة دار الجديد ش. م. م □ ص. ب: ١١/٥٢٢٢ بيروت ـ لبنان □ هاتف: ٣٤٢٧٥٢ □ نضّد النصوص: سناء وحنان سلامي □ ضبطها على أُصولها: محمود عساف □ انشاها كتاباً: علي حمدان □ ألّف الغلاف: عمر حرقوص □ خطّ خطوطه: علي عاصي.

هذه المُقدّمات هي الباب الثاني من كتاب: **تاريخ الحسين ـ نقد وتحليل**، الصادر في طبعته الثانية عن دار الجديد (١٩٩٤).



القَبَلِيَّة

أسباب ونتائج: لَبِثَ العَربُ على شكلٍ وَاحِدٍ لا يَعْدُونَه، من أشكالِ الاجتماعِ وهو ما يُعَبَّرُ عنهُ بالقَبَلِيَّةِ، بحُكْمِ البيئةِ الجغرافيّةِ التي فَرَضَتْها الطّبيعةُ في جزيرتِهِم. وكانتْ هذه القَبَلِيَّةُ واجبةً منْ حيثُ إنّها أقْصى ما يُمْكِنُ أنْ تَسْمَحَ به طبيعةُ الأرضِ الّتي يعيشونَ فوقَها، فهي لا تَمُدُّهم بأكْثَرَ ممّا يَتَّسِقُ مع هذا النّظامِ.

ونَجِدُ عندَ الأخذِ في هذا البحْثِ مسألتَيْنِ لا بُدَّ من فَهْمِهِما قبلَ كلِّ شيءٍ، وهما: القَبَلِيَّةُ، ورُسُوخُها شكلاً نظامياً كَافِلاً للمُجْتمعِ الخاصّ.

أمّا أُولاهما: فظَاهِرَةٌ تطوُّرِيَّةٌ للأُسْرَةِ مُكبَّرَةٌ، من شَأْنِ كلِّ شعبٍ أنْ يَمُرَّ بها في أثْناءِ رِحلتِهِ الاجتماعيّةِ الشّاقَّةِ، ولكِنْ لا يَلْبَثُ أنْ يُزايلَها بما يَمُدُّهُ الإقْليمُ من أسبابِ النّماءِ، وبما يُجْمَعُ له من عَواملِ النُّضْجِ شيْئاً بعدَ شيءٍ. فالانْتخابُ وبقاءُ الأصْلَحِ في الاجْتماعِ يَتْبَعانِ المكانَ بأكْثَرَ ممّا يَتْبَعانِ طبيعةَ

البناءِ العُضويِّ والدَّمِ أوِ العُنْصُريَّة[1]. على أنَّ المفروضَ في العُنْصُريّةِ أنّها

---

(١) هذهِ الكَلِمَةُ يضعونها في مُقابلِ Racisme وهي تُعَبِّرُ عن فكرةٍ قديمةٍ جدّاً إلّا أنّها عُولِجَتْ في الماضي عل شكلٍ وَصْفيٍّ خالصٍ ولم تَظْهرِ الرَّغْبةُ في مُعالجتها من ناحيةٍ تَعْليليّةٍ إلّا في العهدِ الجديدِ، حين تَقَدَّمَتْ بُحوثُ عِلمِ الأحياءِ والتّشريحِ والاجتماعِ والآثار. وأهَمُّ مَنْ حَمَلَ لِواءَ هذه الفكرةِ وتعصَّبَ لها في ألمانيا الموسيقارُ الشّهيرُ فاجنر، وفي فرنسا جوبينو، وهذا يُعْتَبَرُ من واضِعي أُسُسِها كنظريّة مُتماسكةِ القوالبِ، ومؤلَّفُهُ: **إلمامةٌ في تَفاوُتِ السّلالاتِ البشريّةِ** مِن أشْهرِ ما أُلِّف فيها، وفي إنجلترا هستون ستوارت تشمبرلن. وهذهِ الفكرةُ تَرْمي إلى تقريرِ أنّ البَشَرَ يَتفاوَتُون في المداركِ والعُقولِ والقابليّاتِ الاجتماعيّةِ والأدبيّةِ تفاوُتاً ذاتيّاً بينَ السّمُوِّ والإسفافِ تَبَعاً للعُروقِ والسُّلالاتِ. وانْبَنى على هذا التّصنيفِ القولُ بوُجوبِ تحكُّمِ الأعْلى بالأدنى، وهم يَخْتَلِفونَ اختلافاً كبيراً في تَحْديدِ هذهِ العُروقِ من حَيْثُ الأصالةُ والهَجَانَة، وكان أكثرَ هؤلاءِ مُبالَغةً في تأييدِ النّظريّةِ وتقريرِها على شاكِلَةٍ علميّةٍ، أستاذٌ فَرَنْسيٌّ يُدْعى فاشيه دولابورج، فقد ألّفَ كتاباً دعاه: **الانتخابات الاجتماعية**، وقَسّمَ البشرَ إلى سُلالاتٍ جَعَلَ على رأسِها السُّلالةَ الأوروبيّة، وانتهى بعدَ ذلِكَ إلى أنّ لِكُلٍّ من هذهِ السّلالاتِ خاصّيّاتٍ ذاتيةً متأصِّلةً، وأنّ على العُروقِ مدارَ كُلِّ تَطَوُّرٍ وارْتقاءٍ سَواءٌ في الفضائلِ الجسميّةِ أو النّفسيّةِ. وكانَ من نَتائِجِ هذه النّظريّةِ الوبيلةِ انْتِحالُ مذاهِبَ اجتماعيّةٍ غاليّةٍ في التّعَصُّبِ كالنّازيّةِ في ألمانيا وجمعية «كو كلكس كلان» في أمريكا ومحاولةُ تقريرِ مبدأ في عِلْمِ النّفسِ الجنائيِّ يَقْضي بأنّ مُجَرَّدَ اتّهامِ فردٍ مِنَ السّلالة الدّنيا يكونُ كافياً لإدانتِهِ، وتقريرِ مبدأ عَدَمِ التّساوي في الحقوقِ المدنيّة.

والحَقُّ أنّ هذه النظريّةَ، على الشّكْلِ المذكورِ خَطَأٌ بَالِغٌ لأنَّ دَعْوى الذّاتيّةِ في الخصائصِ هَدْمٌ لقانون التجانُسِ الّذي يَقْضي به علمُ الأحياءِ وهَدْمٌ لقانونِ التّطَوُّرِ، كما أنّها لا تَصْلُحُ أنْ تكونَ مُقَدّمَةً تعليليّةً إلّا في فَهْمِ التّنافُرِ بينَ الأشكالِ الأدبيّةِ العُليا عندَ الشّعوبِ، وأمّا الأشْكالُ البسيطةُ فإنّ تنافُرَها يرجِعُ إلى البيئةِ الجُغْرافيّةِ وحدَها التي هي أساسُ كلِّ تَغايُرٍ. فإذا دَرَسْنا خاصيّةَ حُبِّ النِّظامِ عندَ الرّجلِ من السُّلالةِ الآريّةِ الأوروبيّة وهَشاشَتِهِ عندَ العربيِّ نجدُهما يرجِعانِ إلى تأثيرِ الموضِعِ مِنْ أقربِ طريقٍ. فالعربيُّ الذي دَأْبُه انْتِجاعُ المَرْعى المتباعِدِ الشُّقّةِ لن يَجِدَ في الطّبيعةِ ما يُهَيِّئُهُ ليكونَ نِظاميّاً؛ ولكنّنا إذا دَرَسْنا حُبَّ النّظام عندَ الرّجلِ الأوروبيّ، وعندَ الرّجل الألبينيّ، كما يسمّيه دولابورج، نجدُ التّفاوُتَ نتيجةً لتَشَكُّلاتِ العُنصريّةِ التي رَفَدَ في رُقِيّها مَدُّ التّاريخ.

ومـمّا يَدُلُّ على فسادِ نظريّةِ العنصريّةِ بالنّظرِ إلى خصائِصِها الذّاتيّةِ قابليّةُ العناصِرِ المفروضِ فيها الامْتيازُ،

تَنْتَقِلُ من حالةِ التّجانسِ إلى التّنافرِ أو عَدَمِ التّكَافُؤِ بِفِعْلِ الموضِعِ وحدَهُ، ثُمّ تَثْبُتُ الفروقُ العِرْقيّةُ كطبيعةٍ، بِتَعَاقُبِ التّاريخِ وتَلَبُّدِ الصِّفاتِ، فَتَبْدو المُفارَقَةُ حينئذٍ بصورتِها المُرَكَّبَةِ كأنّها ذاتيّةٌ. فنحنُ هنا لا نُنْكِرُ ما للتّنَوُّعيّةِ العِرْقيّةِ أي للعُنْصُريّةِ المُتَخَيَّلَةِ، بما فيها من تَشَكُّلٍ بِيئيٍّ تاريخيٍّ، خِيْلَ، لإيغالِهِ في التّاريخ، أنّه عِرْقيٌّ من خاصّيّةٍ في حالاتِ الاجْتماعِ العُلْيا، وإنّما نَميلُ بها إلى التّحديدِ حتّى لا تُصْطَنَعَ لَدَى تحليلِ الخاصّيّاتِ الأدبيّة والعقْليّةِ في أبْسَطِ ما تكونُ بساطةً.

وأمّا ثانِيَتُهُما: وهي ثُبوتُ القَبَليّةِ في مُحيطِ العربِ على أنّها شكلٌ آجْتماعيٌّ كاملُ الارْتقاءِ، فإنّها تَرْجِعُ إلى تأثيرِ[٢] البيئةِ الطّبيعيّةِ الّتي تَعَهّدتِ العَرَبَ بالإنماءِ والتّطْوير. وبذلكَ كانوا أبْعَدَ الأُمَمِ عهداً بهذا النّظامِ وتَراوُحاً عليه، وكانوا إلى ذلكَ أكثرَ النّاسِ شُعوراً بآثارِه من حيثُ إنّ مُجْتَمَعَهُم آسْتَوَى في حُدودِهِ، ثُمّ لم يُجاوِزْ قواعِدَه إلّا بِمِقْدارٍ لا نَسْمَحُ لأنفُسِنا أنْ نَنْعَتَهُ بشيءٍ وراءَ الانْدماجِ القَبَليِّ الجُزئيِّ.

فالّذي نَرْغَبُ في تَعْليلِهِ الآنَ، ليسَ هو تَمذْهُبَ العربِ في ماضيهم

للانْتِكاسِ، وقابِليّةُ العناصِرِ الدُّنيا لِتَرَقٍّ من السّمُوِّ تدريجاً بفاعليّةِ التّاريخ. وحُكْمُ آبْنِ خلدونٍ على العربِ جاءَ من شائبةِ هذه النّظريّةِ، وإن لم تكنْ أخَذَتْ بعدُ شكليّتَها الحديثة وإشكاليّتَها الجديدة.

(٢) تأثيرُ البيئةِ على هذا النّسَقِ مُبَرْهَنٌ عليهِ في كُلِّ أنواعِ الكائِنِ، فإنّا نَرَى في فصائلِ النّباتِ والحيوانِ كيفَ تُزَوِّدُها فَواعِلُ الجوِّ والبيئةِ بخصائِصَ كانَ يَظُنُّها القُدماءُ ذاتيّةً مَحْضَةً كشجرِ الصّنَوْبَرِ مَثَلاً، فقدِ آكْتَسبَ قُوّةَ الأليافِ من صُمودِهِ الطّويلِ أمامَ الزوابعِ. وأبْلَغُ من هذا في مَعْرِضِ التّمَثّلِ الحيواناتُ من الفصيلةِ الواحِدةِ فإنّها تَخْتَلِفُ آخْتِلافاً كبيراً في الأشكالِ الجسديّةِ والأعمالِ العُضْويّةِ بِحَسَبِ البيئةِ، فهي بينَ إفريقيا وآسيا وأوروبا تَتَمايَزُ إلى حدٍّ بعيدٍ واضِحٍ.

بالمَذْهَبِ القَبَليّ، لأنَّهُ سُنَّةٌ تكادُ تكونُ طبيعيّةً، أوْ هي طبيعيّةٌ بالفِعْلِ لأنّها الصُّورةُ المُكَبَّرةُ للأُسْرةِ، ولكنّما هو آستِقْرارُ هذا النِّظامِ لَدَيْهِمْ بحيثُ كانَ ظاهرةً لازِمةً لها أبلغُ مَساسٍ بِتَصْريفِ حياةِ العربِ وتلوينِها، وهذا ما نُعَلِّلُه بالبيئةِ الجُغرافيّةِ.

والّذي نَعْرِفُهُ من تَكْوينِ تلكَ البيئةِ، أنّها مجموعةٌ منَ السُّهوبِ والصَّحارَى، يَنْحَسِرُ البصَرُ دونَ أنْ يَتَناهى في آنْتظامِ أرْجائِها، تَكْسوها طَبقةٌ رابِيَةٌ منَ الرِّمالِ المُلْتَهِبَةِ الّتي تُنَدِّيها الشَّمسُ بلُعابِها الحَرُورِ، وتَتَخَلَّلُها جبالٌ كثيرةٌ وأوْدِيَةٌ كثيرةٌ مُخْتَلِفَةُ الخُصوبةِ تَتَناثَرُ هُنا وهُناك.

فطبيعةٌ كهذهِ لمْ تكنْ لِتَسْمَحَ للعربِ بالزِّراعةِ ـ وهي مُقَدِّمَةُ القوميّةِ ـ إلّا في حَدٍّ مَحْدودٍ وفي بعضِ الأنْحاءِ، ولم تكنْ تُساعِدُهم إلّا على أنْ يكونوا قَبائلَ رُحَّلاً يَنْتَجِعُونَ أي يَنْتَقِلون حيثُ الماءُ والكَلأُ. وعندي أنّ العملَ في الأرض بالزِّراعةِ[٣] باعثٌ لِكُلِّ شُعورٍ بالوطنِ إذْ يُوْرِثُ الإنسانَ عِشْقاً مُبْهَماً للأرضِ الّتي تَهَبُهُ كُلَّ ما يحتاجُ إليهِ من مُقوِّماتِ الحياةِ، وتَدْعوه للانْدماجِ القوميِّ الصّحيح.

فنحنُ مَهْما بالغْنا في تَفْتيشِ شِعْرِ العرَبِ فلنْ نَقَعَ على شيءٍ من

---

(٣) واضِحٌ أنّ الاستقرارَ وعِشقَ المَوْطِن والشّعورَ الشّديدَ بوُجوده نتيجةٌ لازِمَةٌ للحياةِ الزّراعيّةِ، وأرى أنّ تَعَلّقَ اليهودِ بالمالِ وسياساتِه من اتّجارٍ، والاتّجارَ به، صَيْرفَةً وإقراضاً كَضَمانٍ لمقوّماتِهم الحيويّةِ أفرغَهُم إفراغاً شُعوبيّاً، أو قُل اندماجيّاً في عالَمِ المَسْكونَةِ؛ وحَذَرَ التلاشي جعلوا التوارتيّةَ عاصِماً من الذّوَبان في الأُمَمِ. وهذا سِرُّ تَعَلُّقِهم التّاريخيّ بالغيتو «الحيّ اليهوديّ»، أنّى آنتظمَهُمْ مَقامٌ، وأيّانَ انتشرتْهُمُ القبليّةُ في قُرَيشٍ، فإنّ التّجارةَ لم تُحاجِزْهم عنها.

الحنينِ[٤] إلى الأرضِ كالّذي نَجِدُه عند الفلّاحِ الرّوسيّ لدى غوغول مثلاً. ولنْ نَقَعَ بين دُموعِهِ المَنْظومَةِ على دَمْعةٍ واحدةٍ أرْسلَها في وَداعِ الحَقْلِ، بينَما نَجِدُ شيئاً كثيراً من هذا الحنينِ وهذه الدُّموعِ يَبُثُّها إبِلَهُ وخِبَاءَهُ لأنّهما كانا أكبرَ مُقَوِّماتِ الحياةِ لديه.

فلمْ يَكُنِ العربيُّ فلّاحاً لأن بيئتَه لم تُهَيِّىءْ لهُ ما بِهِ يكونُ كذلَك، وإنّ آتّباعَهُ القَطْرَةَ من المطرِ حيثُ تَحِلُّ جَعَلَتْه مُنْتَجِعاً رحّالاً، وأوْرَثَته الاضطّرابَ في كُلِّ سَهْلٍ وحَزْنٍ، ودَعَتْهُ للانْدماجِ ولكنْ في حدودِ القَبيلةِ الّتي يَتَصَوَّرُ فيها أنّها تَرْحَلُ جميعاً وتَحُلُّ جميعاً. ولذا كانَتِ العُقوبَةُ الأقْسى والأقْصى، هي الخَلْعَ والانْتِباذَ بَعيداً. وهذهِ صورَةٌ حَيّةٌ رَسَمَها الشّاعِرُ النّجاشِيُّ:

وماءٍ كلونِ الغِسْلِ قدْ عادَ آجناً
قليلٌ بِهِ الأصواتُ في بَلَدٍ مَحْلِ
وجدتُ عليهِ الذِّئبَ يَعْوي كأنّهُ
خَليعٌ خَلا مِنْ كُلِّ مالٍ ومنْ أهْلِ

---

(٤) لا يُؤْخَذُ علينا بما يُوجَدُ في الشّعرِ العربيّ من الحنينِ إلى الأوطانِ، حتّى ألّفَ الجاحِظُ رسالةً بهذا الاسْمِ جَمَعَ فيها طائِفَةً من الأقاصيص وطائِفَةً من الشّعر، لأنّها دمعةٌ أجْراها ذِكْرُ الصّبا وعُهودُ الأُنس. وأمّا الحنينُ الّذي نَعْنيهِ فهو تِلكَ العاطفةُ التي تُثيرُها الأرْضُ بآعْتبارِها شيئاً عزيزاً يَتَّصِلُ بأسْبابِ الحياة، حتّى لَيفَضِّلُ المَرْءُ فِراقَ الحياةِ على فِراقِها. على أنّ الشّعرَ العربيّ يُعَرِّفُنا أنّ العربيَّ عُلِّقَ الرّياحَ بأكْثرَ مِمّا عُلِّقَ الأرضَ لأنّها كانتْ تَحْمِلُ إليه شيئاً من الطّراوة والخِفّةِ والنَّشْوَةِ بنسبةٍ لا يَجِدُها في الأرضِ، وإنّا نُكَلِّفُ الجاهِليَّ شَطَطاً إذا طالَبْناه بشِعْرٍ هو أسْمى من واقِعِهِ في المَكانِ... وإنّي أَلِفتُ نَظَرَ نُقّادِ الأدبِ إلى أنّ كلَّ شِعْرٍ للجاهليّة يَذْهَبُ مذهبَ التّأمّل التّجريديّ، أو بتعميمٍ أصَحَّ كلُّ شِعْرٍ يُنْسَبُ للجاهليّ ولا تُساعِدُ عليه البيئةُ فهو مَنْحولٌ. وإلّا فنحنُ نَتَّهِمُ معارِفَنا ونُؤْمِنُ بالمُفارَقاتِ الميتافيزيقيّة الغيبيّة الغبيّة.

وهذا التّكوينُ الطّبيعيُّ لسطحِ الجزيرةِ يُرينا كيفَ آستطاعَ العربُ أنْ يَنْتَقِلوا منَ الأشكالِ البِدائيَّةِ الأولى، ويَقِفوا عنْدَ النِّظامِ القَبَليِّ الّذي هو أسْمى ما تَمْنَحُه بيئةٌ على هذه الشّاكلةِ. ثمّ تَوالَتِ الحياةُ بالعربِ وهم على سُنَّةِ هذا النِّظامِ فَثَبَتَ في نوعٍ من الارْتِكازِ. وإنّ آضطِّرارَ العربيِّ، تحتَ عاملِ الطّبيعةِ، أنْ يتَّبِعَ مساقِطَ الغَيْثِ ومراعيَ الكلأ من حينٍ لآخَرَ، لم يُهَيِّئْهُ أبداً للتَّحوُّلِ عن شكلِ نِظامِهِ الاجْتماعيِّ. وساعدَ عليه أيضاً قِيامُ حياتِهم على الاقتناصِ والغَزْوِ منْ حيثُ إنّه أرَّثَ القبيلةَ، وجعلَ منها عَصَبيَّةً حَقوداً، فكانتْ بينهم تِراتٌ وتاراتٌ لا تَفْتَأُ تَهيجُ بهمْ على الدَّوام.

ويظهرُ لنا من هذا أنّ العربَ ظَلّوا على النِّظام القَبَليِّ بِحُكْمِ البيئةِ، وأنّ التَّحَوُّلَ عنهُ لا يَتِمُّ إلّا بآستعْدادِ الموضِعِ للزِّراعةِ، وأنّ أساسَ كلِّ قوميّةٍ ثابتةٍ يَسْتَنِدُ آستناداً كبيراً أو كُلِّيّاً إلى صَلاحيَّةِ الأرضِ لتكونَ زِراعيّةً. وقدْ نَجِدُ البُرهانَ على هذه الدَّعاوى في تَحَوُّلِ عربِ اليَمَنِ وأطْرافِ الجزيرةِ إلى فلّاحينَ، فقد عَكَفُوا جيّداً على الأرضِ الّتي نَعَتوها بالسَّعيدةِ، وآخْتَصُّوها بنوعٍ من الحُبِّ والتَّعَلُّقِ والأمَلِ، حتّى ظَهَرَتْ أشْكالٌ من أمانيهم الزِّراعيّةِ في ديانتِهم، فألَّهُوا النَّخيلَ[٥] في بعضِ أنْحاءِ اليَمَن، كما ألَّهَ العربُ الآخرونَ في المناطقِ الجَرْداءِ الآبارَ[٦]. ويذهبُ ظَنُّنا إلى أنَّ «زَمْزَمَ» كانَ

---

(٥) راجع كتاب: **تاريخ سوريا** للمطران الدبس، ج ١.

(٦) عُرِفَ هذا النّوعُ من التّأليهِ في طوائِفَ صَحْراويّةٍ عَديدةٍ، ولكنّ الشّيءَ الوحيدَ هو دَعْوى عبادةِ زمزم، فليس بينَ أيدينا نُصوصٌ تُشايعُ هذا الظّنَّ وتَدُلُّ على أنّهُ كانَ مَعْبوداً وكُلُّ ما لَدَينا أنّه مُقدَّسٌ فقطْ. وكانَ جُلُّ آعْتِمادِنا فيه على تَحْليلِ الاسْمِ ووُجودِ قبيلةٍ كانتْ تَنْتَسِبُ إليه، أوْ تحملُ آسْمَه في بعضِ نواحي مدْين. وهو ظَنٌّ

مَعْبوداً عندَ عربِ الوادي، ومنْ ذلكَ آكْتَسَبَ آسْمَهُ الخاصَّ الّذي يُعطي في السّامِيَّةِ معنى الارْتعادِ والكَهَانَةِ. وهؤلاءِ الّذين وقعُوا في بيئاتِهم على ما يَكْفُلُ حاجَتَهُم في شيءٍ من الاسْتقرارِ، آتَّجَهوا بأبصارِهِم نَحْوَ القوميّةِ أو فكرةِ الأُمَّةِ، وتلَبَّسُوا بما لا يُنْكَرُ من أشكالِها. فالاسْتقرارُ لا يقومُ إلّا على الزّراعةِ، والقوميّةُ لا تقومُ إلّا على هذا النّوعِ من الاسْتقرارِ، فحيثُ كان العربُ زُرَّاعاً كانوا أقْرَبَ إلى القوميّةِ وأكثرَ آسْتعداداً للتَّكَتُّلِ. ولذلكَ عَمَدَ النبيُّ (ص) لنقلِ العربِ من رُعاةٍ رُحَّلٍ إلى زُرَّاعٍ، وهي خُطْوَةٌ هامَّةٌ في التَّحضيرِ والقَضاءِ على القَبَلِيّةِ قضاءً حاسِماً، فقدْ قال: «خيرُ المال سِكَّةٌ مأْبُورَةٌ وشاةٌ مَوْمُورَة»... والسِّكّة كما تَعْرِفُ، هي هذه الأداةُ الحادَّةُ الفالحةُ للأرضِ والجائِلَةُ فيها أثْلاَماً.

ويُصَدِّقُ وُجْهَةَ نظرِنا، سرعةُ تَحَوُّلِ[7] اليهودِ الّذين شاركوا العربَ جزيرتَهم، إلى قَبَليّينَ فيهم من عَصَبيَّتِهم وحَماسِهم، وفيهم من كلِّ ما يتّصفُ به القَبَليُّ الخالِصُ. ولا يُخالجُنا شكٌّ في أنّ البيئةَ آمْتَصَّتْ من أفكارِهم ما لا يَتَّسِقُ مَعَ وَضْعِها، وما آنْفَكَّت تَنْفُثُ فيهم حتّى تفسَّخُوا وآرْتَدّوا إلى القَبَلِيّةِ الدُّنيا.

وهناكَ سببٌ خارجيٌّ أيضاً ساعدَ على رُسوخِ القَبَليَّةِ فيهم، وهو كَوْنُ العربِ غيرَ مُهدَّدِينَ بعدُوٍّ أجنبيٍّ يَدْعوهُمْ إلى التكَتُّلِ القوميِّ، فإنَّ

قريبٌ مِنْ حيثُ إنّ عِبادةَ الآبارِ مألوفةٌ، ومن حيثُ إنّه يُفسِّرُ حقيقةَ التّقليدِ المَرْوِيِّ في الآثارِ من أنّه تَفجَّر بغمزةِ جبريلَ للأرضِ بآرْتِكاضَةٍ مِنْ قَدَمِهِ.

(٧) عَرَضَ إلى تَعْليلِ تَحوُّلِ اليهودِ إلى هذه الشّاكِلَةِ ولفنستون في كتابه: **تاريخ اليهود في بلاد العرب**، ولكنّه لم يَقَعْ على شيءٍ يُطْمَأَنُّ إليه.

الأُمَمَ المُهَدَّدَةَ من الخارج تُقاوِمُ بفَضْلِ الامْتِزاجِ والتَّعاونِ الذي يَجْعَلُ من المجموعِ رجلاً واحِداً. ونحنُ إذا عَلِمْنا بأنّ العربَ كانوا مُهَدَّدينَ بعداوةِ بعضِهم آنْكَشَفَ لنا السِّرُّ في تَكَتُّلِهم تَكَتُّلاً قَبَليّاً. وقد ظَهَرَتْ في أواخِرِ جاهليّةِ العربِ تَجْرِبَةٌ من جانبِ الفُرسِ دَعَتْهم إلى نوعٍ من التّعاونِ في غيرِ حدودِ الحِلْفِ والقبيلةِ، فهبُّوا يومَ ذي قار، لِدَفْعِ عاديةِ الفُرْس في تَضامنٍ جُزْئيٍّ إلّا أنّه من حيثُ الشُّعورُ كانَ تضَامُناً حقيقيّاً، حتّى لَنَجِدُ أثَرَ هذا الشّعورِ على لسانِ النّبيِّ (ص) فَقَدِ آغْتَبَطَ لآنْتصارِهم وباركَ كِفاحَهم وآفْتَخَرَ به. وهذا شيءٌ يُرينا مدى تَأْثيرِ الخطرِ الأَجْنَبيِّ في بَعْثِ القوميّاتِ وأنّه كبير.

وكانَ لهذا التَّركيزِ الطّبيعيِّ آثارٌ بالِغةٌ في مذاهبِ مُيولِ العَربِ النَّفسيّةِ، فقد صبَّها صَبّاً فولاذِيّاً، وأضافَ إلى طبيعتِهم عُنْصُرَ الجُمودِ والثَّباتِ، وأفقدَهم قابليّةَ التحوُّلِ والتغيُّرِ، هذه القابليّةَ الّتي هي مَدارُ كُلِّ تَطَوُّرٍ وتكامُلٍ. وقد سَبَقَ لنا في بحثِ دواعي الإسْراعِ أنْ عَدَدْنا في جُمْلتِها أهْلِيّةَ الشّعوبِ للحُصول على صفاتٍ جديدةٍ، وقُلنا بأنّه لا بُدَّ لدَوامِ الارْتِقاء من قُدْرَةِ الشَّعبِ على تحقيقِ التّوازُنِ بينَ تَحَوُّلِهِ وثَباتِه، وإلّا فهو مُسَاقٌ إلى التصلُّب الذي يُفْقِدُهُ الحيويّةَ والمرونَةَ شيئاً بعدَ شيءٍ.

فالمُحافَظَةُ المُتَزَمِّتَةُ والانْفصاليّةُ المُتَطَرِّفَةُ يُفْضِيانِ إلى نتائجَ واحدةٍ، هذا من جهةِ التَّصَلُّبِ، وهذا من جهةِ الانْحلالِ. وكذلكَ كلَّما زادتْ نِسبةُ الثَّباتِ في الشّعبِ وَقَفَ، وكلَّما آشْتَدَّتْ بهِ الحركةُ فَقَدَ الشَّعبُ تماسُكَه وتبعْثَر.

فكانَ الجُمودُ ظاهِرَةً واضِحَةً في قابليّاتِ العربِ الأوَّلينَ نتيجةً لهذا التّركيزِ القَبَليّ الطّويلِ، وقدِ آنْعَكَسَ أثَرُه في بِناءِ الدّوْلةِ الّتي لم تَقُمْ على تَطْهيرٍ نفسيٍّ شاملٍ، فأدّى إلى زوالِها في كافَّةِ الجهاتِ، من أنْدَلُسَةَ إلى المغربِ إلى الشّرقِ. وهذا طبيعيٌّ ما دامَ الائْتلافُ لم يَقُمْ على تهذيبٍ آجْتِماعيٍّ صحيحٍ، بل ضَمِنَتْهُ القُوّةُ وحدَها، وسَرْعانَ ما ظَهَرَتْ فيهِ الفُتوقُ بآنْحلالِ الرِّباطِ الوَقْتيِّ. وأيُّ شعبٍ يقومُ على مِثْلِ هذا الائْتلافِ بمُجَرَّدِ آنْحلالِهِ لا يَسْتَطيعُ أنْ يَسْتَعِيدَهُ مرّةً أُخرى لأنَّه يَفْقِدُ المُرونَةَ الكَفيلَةَ بالائْتِلاف.

وأنا أعْتَرِفُ هُنا بأنّ التَّبِعَةَ الجَسيمةَ تَقَعُ على عاتِقِ الأُمَويّينَ الذين ألْهَبُوا[8] حماسَ القبيلةِ وآسْتَغلُّوه، فقدْ كانَ هذا جُزْءاً من سِياستِهم، إلّا أنّه صَدَّعَ بعدَ ذلك بُنْيانَ دولتِهم المطْبوعةِ على غِرارِه، وَصَدَّعَ بناءَ الدّولةِ عُموماً.

ويَجِبُ أنْ يُفَرّقَ جيّداً بين القَبَلِيّةِ في العَهْدِ الجاهِليّ، والقَبَليّةِ في

---

(٨) في كُتُبِ الأدبِ والتّاريخِ أقاصيصُ شَتّى وأخبارٌ كثيرةٌ عن آهتمامِ بني أميّةَ بهذا النّوعِ من المُنافَرَةِ والمُفاخَرَةِ وعِنايَتِهم بإذْكاءِ العصبيّاتِ الحطيمَةِ وإفساحِهم المجالَ للمُطارَحاتِ الّتي تدورُ على هذا اللّوْنِ، وأخُصُّ منها خبَراً ذَكَرَهُ صاحبُ **الأغاني** في تَرْجَمَةِ الفضلِ اللّهبي ج ١٥، ص ٨. وخبرُ مجالسِ معاويَةَ في كتابِ: **المحاسنِ والأضدادِ** لابن قتيبة. وللحصري في **جَمْعِ المُلَح** طرفَةٌ نادِرَةٌ تُعَبِّرُ عن مَبْلَغِ هذا الحماسِ قال: «لما بَلَغَ التعصّبُ للقَحطانيّةِ والعدنانيّةِ مَبْلَغَه آنْطَلَق رجلٌ إلى بعضِ الأنحاءِ فآسْتَوْقَفَتْهُ جماعةٌ تسائلُهُ عن نِسْبَتِهِ أقَحطانيٌّ هو أمْ عدنانيٌّ؟ فخافَ الرّجلُ إذا هو قال عَدنانيٌّ وكانتِ الجماعةُ قَحطانيّةً أنْ يَقْتُلوهُ، والعكسُ صحيحٌ، فَتَحَيَّلَ للخُروجِ من حَرجِهِ بأنّه من سِفاحٍ». وهي نادِرَةٌ لا تَحْتاجُ إلى تعليقٍ لأنّها تُعَبّرُ بجَلاءٍ عن مَبْلَغِ آسْتِحكامِ التّنافرِ القَبَليّ في عهدِ بَني أميّة.

عَهْدِ الأمويّين. فإنّ الثّانية كانَتْ تفاخُراً وعَصَبيّةً بالأنْسابِ والأُصولِ، بينَما كانتِ الأولى قَبلِيّةً تَنْظُرُ إلى القَبيلَةِ بأنّها رَمْزُ الوجودِ، رَمْزُ المصالحِ الّتي أهَمُّها البقاءُ. هذا النَّظرُ لم يَعُدِ الحَاديَ على العَصَبيّةِ في عهدِ بني أُمَيَّةَ، فقدِ آتَّسَعَ أُفُقُ نَظَرِهم وشَعَرُوا بالدَّولةِ، وأنّها مَعْقِدُ المصالحِ ومَصْدَرُها، ولكنّ نُفوسَهُم بقيتْ مُنْحَنِيَةً على ما فيها من أدْرانٍ.

وهذه مُلاحظاتٌ دقيقةٌ جدّاً ومهمّةٌ جدّاً، من حيثُ إنّها تَشْرَحُ لنا كثيراً من الخوافي، وتُعَلِّلُ طائفةً من الظَّواهِرِ المُعَقَّدةِ، وتُصَحِّحُ أوهامَ نَقَدَةِ التّاريخِ في آسْتِعداداتِ العربِ الذّاتيّةِ وقابِليّاتِهم اللّازمةِ. فقدْ نَسْتَطيعُ على ضَوئِها أنْ نَفْهَمَ لماذا كان العربُ قَبَلِيّينَ، ولماذا ظَلُّوا كذلكَ حتّى بعدَ أنْ شَكَّلُوا لهم دولةً مَبْسوطَةَ الأرجاءِ، مُخْتَلِطَةَ المصالِحِ، وبالتّالي نَتَمَكَّنُ منْ أنْ نَكْشِفَ عن مِقْدارِ الوَهْمِ الجاثِمِ في نظريّةِ آبْنِ خَلْدونِ عنِ العربِ، ومُشايِعيهِ مِنْ مُسْتَشْرِقَةِ الفَرَنْجة.

ووفاءً بحقِّ البحْثِ، وإن يَكُنْ تَوَسُّعاً وخُروجاً، أتكلّمُ عنْ أثَرٍ هامٍّ من آثار الصِّراعِ القَبَليِّ الطّويلِ؛ وهو الامْتِيازُ في الكِفاحِ.

فإنَّ التّنازُعَ[٩] على البقاءِ يَسْتَتْبِعُهُ أبداً آنْتِخابُ الأصْلحِ، كما يقولُ التَّطَوُّريّونَ، وإنّ دوامَ التّنازُعِ يَزيدُ الكائِنَ عَزْماً ورَصانَةً وصَبراً وصِدْقَ نظرٍ

---

(٩) راجعْ أثَرَ التّنازعِ على البقاءِ في تَكْوينِ الشّعبِ الممتازِ، في كتاب: **مقدمة الحضارات الأولى** لغوستاف لوبون، ص ١١٣. وهذه الملاحَظَةُ على العربِ جديرةٌ جدّاً بإنْعامِ النّظرِ وتَوْفيره. وقد فاتَتْ كلَّ نَقَدَةِ التّاريخِ الّذين عَرَضُوا لِبَحْثِ التّوَسُّعِ العربيِّ السّريعِ، وتَدُلُّنا على الحَسَنَةِ الوحيدةِ الّتي آسْتَفادَها العَرَبُ من رُسوخِ النّظامِ القبليِّ في مُحيطِهم.

في الحياةِ، إلى غيرِ ذلكَ منْ عناصِرِ النّجاحِ. ونحنُ منْ مُحيطِ العربِ القَبَليِّ أمامَ تَنازُعٍ لا يَعرِفُ الهُدْنَةَ، وغِلابٍ لا يَنْتهي أوْ يَنْتَهِيَ الأحياءُ المُتنازِعونَ أي التّفاني. وهذا يُفْضِي بنا إلى نتيجةٍ مُهِمَّةٍ، وهي أنّ المُجْتَمَعَ القَبَليَّ الّذي يَظْهَرُ فيه عملُ قانونِ التّنازعِ على صورةٍ أبْلَغَ، يكونُ أفرادُه أحسنَ آسْتِعْداداً للحياةِ، وأجْدرَ بالنَّجاحِ في حَوْمَةِ الاعْتراكِ السِّياسيِّ والاجتماعيِّ، من حيثُ ما يَجْتَمِعُ فيهِمْ من عَناصرِ الامْتيازِ الطّبيعيّ والقابِليّات.

إذاً فمِنْ أسبابِ تَبْريزِ العربِ في الغِلابِ الّذي أخذوا العالَمَ القديمَ به، وتوسُّعِهم السَّريعِ فيهِ بالصّورةِ المُذْهِلَةِ الهائِلةِ، أنّهم الشعبُ المُنْتَخَبُ بفعلِ التّنازعِ على البقاءِ الطّويلِ، وهؤلاءِ حينَما أُخِذُوا بالتّهذيبِ الأدبيّ الإسلاميّ وتوسّعتْ آفاقُ نَظَرِهم، أضْحَوْا رِجالاً مُمتازينَ من كُلِّ وجهٍ، وبذلك أعْطَوا النَّتيجةَ التي لا تزالُ محلَّ دَهْشَةِ المؤرِّخينَ، ومنْ ثَمَّ نَسْتَنْتِجُ بأنّ الشّعْبَ القَبَليَّ أكْفَأُ دائِماً في الكِفاحِ والتّوَسُّعِ، ولكنّه يَضْعُفُ(١٠) عنْ تَعَهُّدِ الحياةِ المدنيّةِ وتوجيهِها إلّا بَعْدَ أنْ يُدْخَلَ به في مَراحِلَ تَهْذيبيَّةٍ طويلةٍ، فإذا أُهْمِلَ من هذه الناحيةِ وتُرِكَ لطبيعتِه فإنّه يَرْتَدُّ بنُزوعِهِ القَبَليِّ داخِلَ

---

(١٠) وشاهدُ هذا في حُكومةِ آبنِ سُعودٍ في نشأتِها الأولى، فإنّها بدونِ شَكٍّ تُشْبِهُ حكوماتِ العربِ الغابرةَ، فإنّ القبائلَ تَنْتَظِمُهُم القوّةُ وحدَها والقوّةُ لا تُكوِّنُ المِزاجَ العقليّ والرّوحَ الشّعبيّةَ للأُمّة، وبذلكَ تَقْطَعُ بأنّ أيَّ آمتِحانٍ يُصيبُ القوّةَ الّتي تَرْبُطُ القبائِلَ والجماعاتِ فيما يُفَسِّخُهم ويعودُ بهم إلى نظامِهم العتيقِ، فهي نوعٌ من الدَّوْليّةِ. فإذا فَرَضْنا أنّ دولةَ آبْنِ سعودٍ آمْتَدَّتْ في بيئاتٍ حضاريّةٍ ثمّ لم تَعْدُ شأْنَها القَبَليَّ فليسَ لأنّ العربَ من طبيعتِهم القَبَليّةُ فلا يَصْلُحونَ للمُلْكِ والدّولةِ كما يزعُمُ الشّعوبيّون، وإنّما لأنّهم لم يُعالَجوا معالَجةً كافيةً لخلْقِ الرّوحِ الشّعبيّ والمِزاجِ العقليّ. راجع كتابي: **ابن سعود** لكلٍ من مستر وليمز وأرمسترونغ.

نِطاقِهِ نَفْسِهِ ولكنْ على نَحْوٍ نِسْبيٍّ في دَرَجَةِ القُرْبِ أوِ البُعْدِ ومن هنا أُتيَ العربُ في نظري، ومن ثَمَّ ظَلّوا قَبَلِيّينَ أيضاً.

ونَسْتَخْلِصُ من هذا أنّ نِظامَ القبيلةِ مَرحلةٌ آجْتماعيّة، وأنّ العربَ وَجَدوا في بيئتِهِم ما يُساعِدُهم على التّمكينِ لها، ثمّ تَخَلَّفَتْ بهم طَبيعةُ الأرضِ عن قَطْعِها وبُلوغِ مرحلةِ القَوْمِيّات، وأنَّ كلَّ شعبٍ، مهْما تَكُنْ عُنصريَّتُه، مَقْضِيٌّ عليه بهذا النِّظامِ والعيشِ في ظِلِّه، ما دامَ في حُدودِ بيئةٍ كالجزيرةِ، والسُّلالةَ مهْما كانتْ درجتُها من السُّمُوِّ فإنّها، إذا لم تَجِدْ في البيئةِ ما يُساعِدُها على عملِ طَبائِعِها الأدبيّةِ والخُلُقِيَّةِ المُكْتَسَبَةِ من تراكُمِ الوِراثاتِ، تَتَقَهْقَرُ وتُسِيفُّ حتّى تَتَّسِقَ مع المُكَيِّفاتِ الطّبيعيّةِ الخاصّةِ. وقد رأيْنا في مَوْجاتِ العربِ القديمةِ ما يُبَرْهِنُ على هذا، ورأيْنا كيفَ تَشكَّلَتْ في حَضاراتٍ مَرْموقةٍ في بابِلَ وآشورَ، وكيفَ أكْسَبَتِ العربَ صفاتٍ أدبيّةً جديدة.

وإنّ التركيزَ للصّفاتِ القَبَلِيّةِ، وعَدَمَ العِنايةِ بمُكافَحَتِها على الطّريقةِ الّتي آستَنَّها النّبيُّ (ص)، غلبَ الدّولةَ بآثارِهِ في كلِّ عهد.

والغريبُ في نَزْعَةِ الدّرس الحديثِ لتاريخ العربِ مُبالَغَةُ المؤرّخينَ بإظْهارِ نظامِ القَبَلِيّةِ بمَظْهَرِ الدّولةِ أو المُقاطَعَةِ، وهو خطأٌ مَحْضٌ، ولعلَّ الحادِيَ لهم على هذا التَّصَنُّعِ رَغْبَتُهم في الظُّهورِ بمَظْهَرِ المُدافِعينَ عنِ الاجتماعِ العربيِّ القديمِ. وهمْ بذلكَ يُسيئونَ إليه من حيثُ يَظُنّونَ أنّهم يخدُمونَه، فإنّ مَعْنى التّسليمِ بأنّ القبيلةَ، منَ النّاحيةِ السياسيّةِ، دَوْلَةٌ،

التّسليمُ بأنّ البيئةَ العربيّةَ تَجْمَعُ المؤهِّلاتِ الخاصّة بالدّولةِ. وفي هذا تأْكيدُ ما تُوْسَمُ بهِ السُّلالةُ العربيّة من أنّها لا تَصْلُحُ إلّا لنوعِ هذا النِّظامِ مهما اَخْتَلَفَتْ بها البيئةُ. والحقُّ أنّ القبيلةَ لا يُمكِنُ أنْ تُعْتَبَر كذلكَ لأنَّ منْ خصائصِ الوَحْدَةِ السياسيّةِ: الأرضَ، والشّعبَ، والاسْتقرارَ، والنِّظامَ، والاشْتراكَ في الآمالِ.

ومنْ هذا يَظْهَرُ أنَّ القبيلةَ المُتَقَلْقِلَةَ لا يُمكِنُ بحالٍ أنْ تُعَدَّ مَظْهراً للدَّولة أوِ المُقاطَعَةِ؛ وإنّما هي أُسْرَةٌ بنظامِها ومِزاجها.

القبيلة ونظامها: لكيْ نَتحقَّقَ من صِدْقِ هذهِ النَّظريّاتِ يَلْزَمُنا أنْ نَسْتَعْرِضَ، على وَجْهٍ سريعٍ، القبيلةَ والنِّظامَ القبليَّ الذي كان سائِداً عندَ عربِ الجاهِليّة. فالقبيلةُ طائِفةٌ مُتبدِّيَةٌ من النّاسِ تعيشُ مُتَقَلْقِلَةً فوقَ بِقاعٍ من الأرضِ تَصْلُحُ للحياةِ بأضيقِ معانيها. ومنْ فَرْطِ تَماسُكِها تَذْهَبُ إلى أنّها أُسْرَةٌ حقيقيّةٌ لها أبٌ واحدٌ قديمٌ، كَرَّمُوه بأنَّه مَصْدَرُ التَّاريخِ أوِ التَّاريخُ نفسُه، على ما أُطْبَقَتْ عليه المعاجِمُ نصّاً... والغريبُ غَفْلَةُ الباحثينَ القوميّينَ عن هذا النّصِّ الثّمينِ، الّذي يُشْرِعُ مَغالقَ الماضي المُوصَدَةَ على ما يَتَعَلَّقُ بالمعنى الاجتماعِيِّ للقَبيلَةِ في الخَيالِ العَرَبيِّ البِدائِيِّ، وما فيه من مَفْهومٍ عُضْوِيٍّ يُداخِلُهُ مفهومٌ زمانيٌّ مُتَمادٍ في أعْماقِ الماضي البعيد.

هذا النّصُّ يَعْدِلُ، من حيثُ القيمةُ الفَنّيّةُ الآثاريَّةُ، نُقوشَ مِسَلَّةٍ من مَسَالِّ قُدَماءِ الفراعِينِ، وأعْني النّصّ اللُّغويّ القاطِعَ بأنَّ التّاريخَ كلمةٌ في مقدِّمَةِ مَعانيها الأصيلةِ: الجَدُّ، أيِ الأبُ الأعلى الأكبر.

والقبيلـةُ، من وجهٍ عامٍّ، وَحْدَةُ العرب الاجتماعيّةُ، ونظامُها يميلُ إلى الاشتراكيّةِ السّاذَجَةِ، إلّا أنّها آستطاعتْ أنْ تُذيبَ الفَرْدِيَّةَ تماماً من جِهةٍ، وأنْ تُحقِّقَ صِلَةَ الجماعةِ بالفَرْدِ من جهةٍ أُخْرى. فكما لم يكنْ له آسْتقلالٌ شَخْصِيٌّ فيما تَتّجِهُ إليه الجماعةُ، كانَ عليْها أنْ تَكْلأَ جانبَ الفَرْدِ وتَحوطَه من العُدْوانِ. وكان يُشْرِفُ على هذا النّظامِ رئيسٌ له شِبْهُ سُلطةٍ مُطْلَقةٍ، ومن فَرْطِ خُضوعِهم لنوعِ هذا النِّظامِ، آسْتِجابةً لمطالِبِ البيئةِ الّتي لا تَسْمَحُ للفردِ أنْ يعيشَ وحدَه، فَيَطْلُبَ دائماً الانْدماجَ في الجماعةِ، سَيْطَرَ عليهم الحماسُ للقبيلةِ وتَوَهَّجَ بنارِه في نُفوسِهم. وهكذا تَكَوَّنَتِ العصبيّةُ العنيفَةُ عندَ القبيلةِ للفردِ، وعندَ الفردِ للقبيلةِ. هذهِ العصبيّةُ الّتي كان من شِعارِها «أُنْصُرْ أخاكَ ظالِماً أوْ مظلوماً» وقول قُرَيْطِ بْنِ أُنَيْف:

لا يَسْألونَ أخاهُمْ حينَ يَنْدُبُهُمْ
في النّائِباتِ علَى ما قالَ بُرْهَانا

حَنَتْ نفوسُ العربِ على آعْتِباراتٍ شديدةِ الخُطورةِ في تَوْزيعِ الشّعورِ وتَبَدِّواتِ الإحساسِ، وأقامَتْ مُيولَهم على قاعِدةٍ بالِغةِ الضِّيقِ بالِغةِ الحَرَجِ. وبرُغْم أضْرارِها كانتْ ضَرورَةً مِن ضَروراتِ المحافظةِ على البقاءِ في حُدودِ القبيلةِ، من حيثُ رَكَّزَتْ في طِباعِهم وَحْدَةَ المطالبِ والغاياتِ والأفكارِ والعاداتِ، وَوَسَمتْهم بِسِمَةِ التّكافُلِ والتّضامُنِ السّابِغَيْن. فكانَ هذا الوضعُ الحَيَويُّ لديهم يُشْبِهُ نظيرَه عندَ الإسْبَرْطِيّينَ، وإن كانَ وضْعُ الحياةِ في إسْبَرْطَةَ أكثرَ مَيْلاً إلى اللّونِ الحضاريِّ والطّابَعِ القَوْميِّ.

إنَّ ضَرورةَ التَّعاوُنِ في الدِّفاعِ عن النفسِ، صَيَّرَ بينَ القبيلةِ آصِرَةً قويّةً ولُحْمَةً تَكادُ تَكونُ عَضَلِيَّةً مُجْتَمِعَةَ الأليافِ، وأقامَتِ المجتمعَ العربيَّ على العَصَبِيَّةِ النَّكْرَاءِ. ولقدْ غَلَتْ بهم حتّى آمْتَدَّتْ بآثارِها إلى القانونِ والعُرْفِ، وحتّى آسْتحالَ تاريخُ العربِ القَبَليُّ إلى تاريخٍ للدِّماءِ. وإذا أرَدْنا أنْ نَحْصُرَ بَواعِثَ التّاريخِ لَدَيْهِم فلا نَجِدُ شيئاً وراءَ هذه الدّاعِيَةِ العنيفةِ؛ وقدْ نكونُ أكثَرَ تَحْقيقاً إذا قَرَّرنا أنّها كانتِ المُحَرِّكَ الحيويَّ العامَّ، فقدْ ظَهَرَتْ بألْوانِها في الاجتماعِ والأخلاقِ والأدبيّاتِ وفي المُثُلِ أيضاً. فكانَ لكُلِّ قبيلةٍ طَوْطَمٌ خاصٌّ بها، بِحَسَبِ التَّسْمياتِ الحديثةِ، وطقوسٌ تُرْضي تَصَوُّراتِها وتَنْسَجِمُ مع مَذاهبِ ميولِها. ولم تكنْ عندَ العربِ نَزْعةٌ ما، تَفُوقُ هذه النَّزْعَةَ في عُنْفِها وشِدَّتِها، وكانتْ إلى جانبِ هذا مَعِيْناً، تُمُدُّ خيالَهم الأدبيَّ والمثاليَّ. فآسْتِحكامُ القَبَلِيَّةِ على هذهِ الشّاكِلَةِ عندَ الجاهليّينَ يُظْهِرُنا على مِقدارِ الجُهودِ الواجبِ بَذْلُها، لتطهيرِ النّفسِ العربيّةِ، وإعْدادِها بسبيلِ المبادىءِ الجديدَة.

والنّبيُّ (ص) آعْتَمَدَ في كِفاحِ العصبيّةِ على شتّى الوسائلِ، وطاوَلَها مُطاوَلةً كانتْ قَمينةً بأنْ تَأْتيَ عليها، وبالفِعلِ رأيْنا أنّها آسْتَتَرَتْ في زمنِ النبيّ (ص) وآسْتَخْفَتْ كما يَسْتَخْفي الميكروبُ في أنحاءِ الدَّمِ، حتّى إذا هادَنَهُ العِلاجُ ظَهَرَ بعُنْفِهِ وقُوّتِه وآنتَشَرَ بحُمّاهُ. وسِياسَةُ النّبيِّ (ص) تَتَلَخَّصُ بالسُّمُوِّ ببيئةِ العربِ، والقضاءِ على المِزاجِ العَقْليِّ القَبَليِّ بإعطائِهم مِزاجاً عقليّاً جديداً خليقاً بتصريفِ حركاتِهم في كِيانِهِم الدَّوْليِّ الجديدِ، وتَهْيِئَتِهِمْ معَ الزّمنِ لما يُسَمّونَهُ بِخَلْقِ الأُمّةِ على شكْلٍ صالحٍ. وهذا يَسْتَدْعي من

العِنايةِ العمَليَّةِ أكْبَرَها، وإلّا فمُجرَّدُ[11] التّعاليمِ لا تكفي لتغييرِ روحِ الأُمّةِ، ولذا قال نُقّادُ الثّورةِ الفرنسيّةِ إنَّ الشّعبَ الفرنسيَّ سار في طُرُقِ المَلَكيّةِ منْ حيثُ لا شُعورَ، وكذلكَ الشّأنُ في العربِ فإنّهم عادوا، في ظِلِّ الحُكومةِ الجديدةِ والتّعْليمِ الجديدِ، إلى مِزاجِهِم العقليِّ القديم. وعندي أنّ في جُملةِ الأسبابِ الّتي أعانَتْ على أنْ تَنْجُمَ العصبيّةُ مرّةً أُخرى أمرَيْنِ مُهِمَّيْنِ:

١ـ التّعَجُّلُ بالفتوحِ قبلَ الاختمارِ الدّينيِّ الّذي يُؤَلَّفُ مِنْ مجموعِ الصّفاتِ النّفسيّةِ للأفرادِ صِفَةً عامّةً، وهي الّتي يُعَبَّرُ عنْها لدى الباحثينَ القوميّينَ بخُلُقِ الأُمَّةِ. ممّا أدّى إلى أنْ يَخْرُجَ هذا الخليطُ الكبيرُ مِنَ العربِ، ويَنْتَشِرَ في بِقاعٍ واسعةٍ من الأرضِ، حاملاً غَريزَتَهُ الاجتماعيّةَ الّتي كانتْ لا تزالُ أكثرَ آتِّصالاً بأسبابِ نَفْسِه، ولقدْ تَمْتَدُّ فَتَصْبُغُ كلَّ صِفاتِه الأدبيّة بِصِبْغَتِها.

٢ـ عَدَمُ عنايةِ حكومةِ الخُلفاءِ بِبَثِّ التّربيةِ الدّينيّةِ على النَّحْوِ الّذي جَرى عليهِ النّبيُّ (ص)، هذه التربيةِ الّتي إذا آقْتَرَنَتْ بالزّمنِ كَوَّنَتِ المِزاجَ العقليَّ للأُمّةِ الّذي هو الوَحْدةُ الحقيقيّةُ لها، والرِّباطُ المعنويُّ الثّابتُ. فإنّه

---

(١١) وشاهدُ هذا أنّ التّنافُسَ على القُرُباتِ الدّينيّةِ دَخَلَهُ شيءٌ كبيرٌ مِنَ العصبيّةِ أيْ أنها تأثّرتْ بالمِزاجِ العقليِّ القديم. ذَكَرَ آبْنُ جريرٍ الطّبريّ في ج ٣، ص ٧: «أن هذين الحيَّيْنِ من الأنصارِ، الأوسَ والخزرَجَ، كانا يَتصاولانِ مع رَسولِ اللّه (ص) تَصاوُلَ الفَحْلَيْنِ، لا تَصْنَعُ الأوْسُ شيئاً فيه غَناءٌ عن رَسولِ اللّهِ إلّا قالتِ الخزرَجُ واللّهِ لا يَذْهبونَ بهذِهِ فَضْلاً علينا عندَ رَسولِ اللّهِ في الإسلامِ، فلا يَنْتَهون حتّى يوقِعُوا مِثْلَها... إلخ»، وهذا خبرٌ يُرينا مِقْدارَ تأثيرِ المِزاجِ العَقليِّ الّذي لم تَضْعُفْ شَكيمَتُه بعدُ، برُغمِ ما كانَ يَأْخُذُهم النّبيُّ بهِ من تهذيبٍ، فالقَبَليّةُ بلا شَكٍّ كانَتْ لدى العَربِ مُسَيْراً أعظم.

يعملُ في تَطَوُّرِ الأُمَمِ من وراءِ النُّظُمِ والفُنونِ والتقلُّباتِ السياسيّة.

وهذانِ سببانِ مُهمّانِ، سَنَتَكَلَّمُ عليهما عندَما نَتَناوَلُ الفكرةَ الدينيّةَ عندَ العربِ، لأنّهما أكبرُ مَساساً وآتّصالاً بها. وخليقٌ بنا أنْ نَسْتَعْرِضَ المناسَباتِ الّتي ظَهَرَتْ فيها الفِكرةُ القَبَلِيَّةُ بشكلِها العنيفِ بعدَ أنْ أسْلَمَ النبيُّ (ص) نَفْسَه ولَحِقَ بالرَّفيقِ الأعْلى. وأهَمُّ المواقِفِ الّتي غَلَتْ فيها العصبيّةُ، أو كانَتْ مُعْتَرَكاً للعصبيّاتِ في عَهْدِ الخُلَفاءِ، هي:

١ـ الانتخابُ يومَ السّقيفَةِ: فقدْ كانَ تَنازُعاً تَمُدُّهُ العَصَبِيَّةُ بأسْبابها، وأيُّ واقفٍ على الخبرِ لا يَخْفَى عليهِ جانبُ العَصَبيّةِ في هذا النّزاعِ. بَيْدَ أنّه كان مُتَمَيِّزاً مع ذلك بصفةٍ هامّةٍ، وهو التّنازعُ والخلافُ ضِمْنَ نِطاقٍ محدودٍ تَحْتَرِمُهُ الجماعةُ كافّةً، وفي حُدودِ رَمْزٍ واحدٍ يَخْتَلِفونَ إلّا عليه، ولذلكَ لم تعملِ العصبيّةُ عملَها النّكيرَ، وكانتْ عَقيمةَ الأثرِ، لأنَّ الجمهورَ المُتَنازِعَ كانَ مُخْتَمِرَ النّفسِ، مَشْبوبَ العقيدةِ، عامرَ القلبِ بالمبدأ السّامي. وهذا يُظْهِرُ صِدْقَ نظريَّتِنا في أنَّ الخُلَفاءَ لو عُنُوا ببثِّ التربيةِ الدينيّةِ على الشّكلِ الذي بثّهُ النبيُّ (ص) في نُفوسِ الجُموعِ القريبةِ منه، لما تَفَرّقَ العربُ قِدَداً، وتَطَوَّحُوا في مذاهبَ مُخْتَلِفةٍ. وإليكَ خَبَرَ هذا اليومِ الّذي يُعْتَبَرُ أولَ آجْتماعٍ آنْتخابيٍّ في تاريخِ الدّولةِ العربيّةِ:

إجتمعَ الأنصارُ في سقيفةِ بني ساعدةَ، وقدْ عَقَدوا أمْرَهم على تَوْلِيَةِ سعدِ بنِ عُبادةَ، ثمَّ تَوافى النّاسُ إليهم، فَتَكَلّمَ سَعْدٌ، وكان مَنْطِقُ خُطْبَتِهِ يدورُ على أنّ الغُنْمَ بالغُرْمِ. والأنصارُ هم الّذين غَرِمُوا في سِلْسِلةِ الحروبِ وحركاتِ الجهادِ الّتي قام بها النّبيُّ (ص)، وهاتانِ المُقَدّمتانِ تُسْلِمانِ إلى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

النّتيجةِ الّتي يَتَوَخّاها سعدٌ زعيمُ الحزبِ الأنْصاريِّ الّذي يقولُ بأنّ الخلافةَ للأنصارِ. ثمّ تَكَلَّمَ أبو بكرٍ، وكانتْ عناصِرُ دِفاعِهِ عن قَضِيَّةِ المهاجرينَ تَرْجِعُ إلى أنّ قاعدةَ الغُنْمِ لا تَصِحُّ ضِدَّ المهاجِرينَ الأوّلينَ الذين كانوا التُّرْبَةَ الأولى للنَّواةِ الإسلاميّةِ، فهم زُملاءُ النّبيِّ (ص) في الدّعوةِ إلى الدّينِ الجديدِ، فلِلأنصارِ مَنْزِلَتُهم ولكنْ على غَيْرِ هؤلاءِ الأشابَةِ المختارَةِ. وهذا المَنْطِقُ أسْلَمَه إلى النّتيجةِ الّتي شَغَلَتِ الأنصارَ وجعلتْهم يُفَكِّرونَ في شيءٍ جديدٍ، وهي الّتي طَرَحَها أبو بَكْرٍ «نحنُ الأمراءُ وأنْتُم الوزراءُ».

وأعْتَقِدُ بأنّ خُطبةَ أبي بكرٍ كانتْ مُدَاوَرَةً لَبِقَةً أكثرَ ممّا كانتْ دِفاعاً بالمعنى المقْصودِ من هذا اللَّفْظِ، وبراعتُهُ الفائِقَةُ ظَهَرَتْ في الفِكرةِ الجديدةِ الّتي آنْتَهى إليها، ففيها إغراءٌ، وبذلكَ أطْمَعَهم وحرَّكَ آمالَهم، وفيها تسليمٌ بقاعدةِ الغُنْم بالغُرْمِ، وبذلك أعْطى على نفسِه وحِزْبِهِ ضَماناً للأنصارِ بأنَّ لهم أنْ يَسْتفيدوا من المراكزِ الّتي تَلي الخِلافةَ بالذّات.

وكَمْ كانَ أبو بكرٍ دقيقاً حينَ خَصَّ دِفاعَه بطائِفةِ المهاجرين الأوّلينَ فقطْ دونَ المهاجرينَ عامّةً، وإلّا لَتَهَدَّمَ دِفاعُهُ من أساسِهِ لأنّه ليسَ لِعامّةِ المهاجرين هذهِ الصِّفةُ التي أوْسَعها في خِطابه، كما أنّه بذلك لمْ يُوقِظِ العَصَبِيَّةَ الرّاكِدةَ. ولا ريبَ في أنّ أوّلَ أثَرٍ يترُكُه هذا الدِّفاعُ في جماعةِ الحِزْبِ الأنْصاريِّ الانقسامُ، وقد أحسَّ بهذا الانقسامِ الحُبَابُ بنُ المُنْذِرِ من الأنصارِ، فآجْتَهَدَ بأنْ يُنْقِذَ الموقِفَ بآقْتراحٍ جديدٍ وهو «منّا أميرٌ ومنكم أميرٌ». وكانَ خليقاً أنْ لا يُلاقيَ أشْياعاً لأنّه رُجوعٌ إلى المنطِقِ القَبَليِّ الخالِصِ. على أنّ العصبيّة أبَتْ إلّا أنْ تَذُرَّ قَرْنَها وسَطَ هذا الانتخابِ فقالَ عمرُ: «واللهِ لا تَرْضى العربُ أنْ يُؤَمِّروكُمْ ونَبِيُّها منْ غيرِكم ولكنَّ العربَ

لا تَمْتَنِعُ أنْ تُوَلِّيَ أمْرَها منْ كانتِ النُّبُوَّةُ فيهِمْ وَوَلِيُّ أمرِها منهم، مَنْ ذا يُنازِعُنا سُلْطانَ مُحَمَّدٍ وإمارَتَه، ونحنُ أوْلياؤُه وعشيرتُه، إلّا مُدِلٌّ بباطلٍ أو مُتَورِّطٌ في هُلَكَة».

فقالَ الحُبابُ بنُ المنذرِ ردّاً عليهِ: «يا مَعْشَرَ الأنصارِ آمْلِكوا على أيديكم ولا تَسْمَعوا مقالةَ هذا وأصحابِهِ، فيَذْهَبوا بنَصيبِكُمْ منْ هذا الأمرِ، فإنْ أبَوْا عليكُمْ ما سألْتُموهُ فآجْلوهُم عن هذه البلادِ وتولَّوْا عليهم هذه الأمورَ، أنا جُذَيْلُها المُحَكَّكُ وعُذَيْقُها المُرَجَّبُ أمّا واللّه لئِنْ شِئْتُمْ لَنُعِيدَنَّها جَذَعَة».

وقال سعدُ بنُ عُبادة لِعُمَرَ: «واللّهِ لو أنَّ بي قُوّةَ ما أقوى على النّهوضِ لَسَمِعْتَ منّي في أقْطارِها وسِكَكِها زئيراً يُجْحِرُكَ وأصحابَكَ، أمّا واللّه إذاً لأُلْحِقَنَّك بقوْمٍ كُنْتَ فيهم تابِعاً غيرَ متبوع».

ومنْ هذهِ المُقاوَلاتِ نَفْهَمُ أنَّ فكرةَ الدّولةِ كانتْ بعيدةً عن أذْهانِهم، كما نَلْمِسُ مِقدارَ الأثرِ القَبَليِّ في الخِلافِ، ولكنّه لم يَتَحَوَّلْ إلى صراعٍ فَفَوْضى كبيرةٍ، لأنّ نُفوسَ المُخْتَلفينَ كانَتْ أكثرَ تَهْذيباً بآثارِ النُّبُوّةِ، فلذلك كانَتْ أقَلَّ عُنفاً.

٢ـ الارتداد: كانَ الارْتِدادُ حركةً يُرَادُ بها في أوّلِ الأمرِ الخروجُ على السُّلطةِ المركزيّةِ الّتي تُمَثِّلها هيئةٌ حاكمةٌ في المدينةِ. ولا رَيْبَ في أن الباعِثَ الأعَمَّ عليها هو العصبيّةُ التّاريخيّةُ بين طوائِفِ الشِّمالِ وطوائفِ الجُنوبِ. ثُمَّ غَلَتِ العَصَبِيّةُ في جَماعاتٍ، فَعَمَدوا إلى الانْفصالِ بكلِّ الأشكالِ حتّى في الدِّينِ، فقدْ قَدَّموا أنبياءَ أيضاً قاصِدينَ بذلك القَضاءَ على

كُلّ ما يُشْتَمُّ منه رائحةُ الاتّصال.

وهؤلاءِ المُتَنبِّئُونَ لاقَوْا تَعْضِيداً من أغلبِ المُرْتَدِّينَ الّذين وَجَدوا فيهم الرَّمْزَ الرّوحيَّ المفقودَ لحركتِهم الانفصاليّةِ، الّتي كانت جُزْءاً من الصِّراعِ القديمِ بينَ الشِّمالِ والجُنوبِ، وبالتّالي بين القَحْطانيّةِ[١٢] والعَدْنانيّةِ. ونحنُ إذا لاحظْنا أنّ الرُّوحَ القبَليَّ لا يَنْسجِمُ والحُكْمَ المركزيَّ بحالٍ، نَقَعُ على الحافزِ المُهِمِّ الّذي دَفَعَ المُرْتَدّينَ إلى تشكيلِ حركتِهم الكبيرةِ بشكلِها العنيفِ، ونرى أيضاً كيفَ عَثَروا بسرعةٍ على ما يُوَحِّدُ بينَ جُهودِهم الخاصّةِ. ويَحْسُنُ بنا أنْ نَتَكَلَّمَ بإجمالٍ عن كلمةِ آرْتدادٍ، وعن عوامِلِه الأُخْرى.

لم يكن[١٣] لهذا اللّفظِ مَعناه الفِقْهيُّ الذي يُرادِفُ الإلْحادَ في ذلك الزّمنِ، وإنّما أُطْلِقَ بمعناهُ اللُّغَويِّ فقطْ، الّذي يُفيدُ النُّكولَ والرُّجوعَ، لأنّ من جُملةِ طوائفِ المُرتَدّينَ جماعاتٍ لم تَكْفُرْ ولم تُلْحِدْ، وإنّما آمْتَنَعَتْ عنِ التَّقَيُّدِ بممارسةِ النّظامِ الماليِّ الّذي كانتْ تُمارِسُه في زمنِ النّبيِّ (ص). وعليه فالمُرْتَدُّونَ قِسمان:

١ـ المُلحِدُونَ وهمُ المُفرِطونَ في العَصَبيّة.

---

(١٢) يَذْهَبُ العلاّمةُ جويدي المستشرقُ الإيطاليُّ إلى أنّ الأَوْلى في التقسيم الاعْتِمادُ على النّسبةِ الجغرافيةِ لأنّ في الشّمال قَحْطانيّينَ وفي الجَنوبِ أيضاً عدنانيّين.

(١٣) ومنْ هذا يَظْهَرُ ما في تَقْريرِ بَعْضِ المؤرِّخينَ مِنْ أنّ هذا اللّفْظَ أطلَقَهُ عليهم خُصومُهم للتّهْييجِ، من مُجازَفةٍ وعدَمِ تَحْقيق.

٢ـ الخارجُونَ على السُّلطةِ المركزيّة في المدينةِ.

وعواملُ هذه الحركةِ، عدا ما ذَكَرْناه، كثيرةٌ منها:

أ ـ الجُحودُ الطّبيعيُّ في النفسِ البَدَويّة، وحالَةُ الشَّكِّ الدّينيِّ المُتَوَلِّدِ عندَهم من تَناحُرِ الدّياناتِ المُخْتَلِفَةِ.

ب ـ فَقْرُ العرب.

ج ـ نَظَرِيَّتُهُم في الحكومةِ بأنّها عُدْوانٌ على الحُرِّيّةِ الشّخصيةِ والكِيانِ الفَرْدِيّ.

د ـ نظريَّتُهم في الزّكاةِ بأنّها ضريبةٌ تَمَسُّ الاستقْلالَ الماليَّ للفردِ، وتُنافي المِلْكِيّاتِ الخاصّة.

ويُضافُ إلى هذا سببٌ آخرُ مبْنيٌّ على نظامِ[١٤] الطَّبقاتِ حَسَبَ ما هو وارِدٌ في الهامِشِ.

هـ ـ فَهْمُهُم للزّكاةِ بأنّها حقٌّ لازمٌ للطَّبَقَةِ الفقيرةِ يُؤْخَذُ منهم بالكَرْهِ، وفي هذا تَهْديدٌ لنُفوذِ الطَّبقةِ الماليّةِ، فلا بِدْعَ إنْ رَأَوْا في نِظامِ

---

(١٤) كانتِ القبيلةُ تَعرِفُ نِظامَ الطَّبقاتِ فكانَتْ عندَهم:

١ـ طَبقةُ الأحرارِ أي العربُ الخُلَّصُ الذين لم يجرِ عليهم رِقٌّ.

٢ـ طبقةُ العبيدِ وهمْ أسارَى الحربِ أو الذين يُشْرَوْنَ بالمال.

٣ـ طبقةُ المَوَالي، وهي طَبَقَةٌ وُسْطى بينَ الحُرِّ والعبْدِ. وأنواعُ الوَلاءِ كثيرةٌ، منها مولى الموالاةِ ومَوْلى النسَبِ ومَوْلى العِتاقَة. وكانَ لهذا النّظامِ نَتائجُ هامّةٌ، فالعبدُ عديمُ الحقوقِ جُمْلَةً، والحرُّ يَتَمَتَّعُ بالحقوقِ العامّةِ كاملةً، وهي الّتي تُسَمّى الآنَ مدنيّةً، والمَوْلى وَسَطٌ بينَ التّمَتُّعِ بالحقوقِ كاملةً والحرمانِ منها جُملةً، فليْس من حقِّ المولى أنْ يَنْتَسِبَ إلى القبيلةِ إلّا مَسْبوقاً بكلمة حليفٍ، ولهُ أنْ يَرِثَ من حَليفِه بخِلافِ العَبْد.

الزَّكاةِ آسْتِطالةً وتَطَفُّلاً. وبذلك نَفْهَمُ أنّ حركةَ المُرتدّينَ، في حقيقتِها، كانَتْ «ثورةَ شِبْهِ الرأسماليّةِ على المبادىءِ الاشتراكيّةِ الجديدةِ» تُحَمِّسُها العصبيّةُ ويُذْكِيها الرّوحُ القَبَليُّ.

والآنَ نعودُ إلى صَدْرِ الحديثِ لنُجيبَ على سؤالٍ وهو: كيفَ آسْتساغَ هؤلاءِ الحُكْمَ المركزيَّ في ظِلِّ حكومةِ النّبيِّ (ص) ولم يَسْتسيغوهُ بعدَ ذلك؟

يَرْجِعُ السّببُ في هذا إلى أنّهم أخذوا حكومةَ النّبيّ (ص) من جانبِها الرّوحيِّ ونَظَروا إليها من هذهِ النّاحيَةِ فقطْ، فلمْ يَجِدوا فيها ما يُحْيي عَنْعَناتِهِم العَصبيّةَ القديمةَ، وما يُهيجُ فيهم الحَماسَ التّقليديَّ. إن النَّظَرَ إلى النّبيِّ (ص) كانَ دينيّاً مَحْضاً على أنّه، وإنْ مارسَ السُّلْطَةَ الزمنيّةَ، فقد كانتِ الصِّبْغَةُ الدينيّةُ تَغْمُرُها حتّى لَتُخْفي بَوَاديَ الحُكْمِ والسّيطرةِ، ويكفي أنْ نَعْرِفَ أنّ الاعتقادَ حينَئذٍ بأنّ إسْلاسَ القِيادِ في يدِ النّبيّ (ص) قُرْبَةٌ دينيّةٌ وذَخيرةٌ أُخْرَوِيّةٌ، وليسَ كذلكَ الخليفةُ بعدَه، مهما كانتْ مَزاياه. ونحنُ إذا دَرَسْنا كلمةَ «خليفَة» الّتي تُفيدُ معنى النِّيابةِ في الحكمِ دونَ الاستقلاليّةِ فيه، نَشْعُرُ بأنّ الهيئةَ الحاكمةَ إنّما آخْتارَتْها لَقَباً لِيُلينوا من شَكيمةِ أولئكَ النّافرينَ، حينَ لا يكونُ من مَعْناها شيءٌ سِوى الإشْرافِ على الحُكم بالوِكالة، وفي هذا اللّفظِ لَباقَةٌ تُسَهِّلُ وَقْعَه.

وهذا التَّحليلُ يُظْهِرُنا على أنّ السّلطةَ لو أُسْنِدَتْ منْ أوّلِ الأمرِ إلى شخصٍ من أُسرةِ النّبيِّ (ص) لكانتْ أكثرَ آنسِجاماً معَ الرّوحِ العربيّةِ السّاذَجَةِ البعيدةِ عنْ مَذْهَبِ الحُكمِ، منْ حيثُ إنّها تَمْنَحُهُ جُزءاً من نَظَرِها

الرّوحيّ الذي كانَتْ تَنْظُرُ به وحدَه إلى النّبيّ (ص). ويَحْسُنُ أنْ نُعْنى بِفَهْمِ وُجْهَةِ هذا النّظرِ لأنّه يُجْلي لنا السّرّ في آنْدفاعِ قبائلِ الجُنوبِ إلى الخُروجِ، كما أنّه يُعَرِّفُنا أنّ الأساسَ الّذي قامتْ عليه الحُكومةُ لم يَكُنْ ثابتاً إلى حدٍّ كبير.

نحنُ نَعْرِفُ أنّ الاعتقادَ في حكومةِ النّبيّ (ص) قائمٌ على أنّها إلهيّةٌ مَحْضٌ، وأنّ مُمارسَتَهُ لها ضَرْبٌ من رِسالتِه التّشريعيّةِ، فلا عَجَبَ إذا مالتِ القَبائلُ إلى الرّضا والاستسلامِ، ولم تُحارِبِ السُّلطةَ المُطْلَقَةَ في شَخْصِ النّبيّ (ص). وموتُ النّبيّ وَضَعَ حدّاً لهذا الاعْتقادِ في الأشخاصِ، فلم يكنْ بِدْعاً أنْ تَنْظُرَ القبائلُ إلى القائِمِ بأعباءِ الحُكمِ من بَعْدِه بالنّظرِ الآخَرِ الّذي يُحْيي فيهم النّزَعاتِ الكامِنَةَ، ويوقِظُ لَدَيْهم الحماسَ القبَليّ القديمَ، بقَطْعِ النَّظَرِ عنِ الصّلاحياتِ والمزايا الّتي يَتَمَتّعُ بها المُرَشَّحُ. هذهِ الصّلاحيّاتُ الّتي كانتْ بعيدةً عن فَهْمِ أولئكَ العربِ الفِطْرِيّين.

وممّا يشهدُ لهذا أنّ بعضَ الصّحابةِ حينَما تُوُفّيَ النّبيُّ (ص) آعْتَقَدُوا بأنّ كلَّ شيءٍ قدِ آنْتَهى ومالُوا إلى العُزْلةِ مُمارسينَ واجباتِهم الدّينيّةَ بينَهم وبينَ أنْفسِهم، ممّا دَعا أبا بَكْرٍ إلى تَذْكيرِهم بأخْبارِ النّبيّ (ص) المُتَعَلِّقةِ بِغَلَبَةِ كِسرى وقيصر. وهذا يُظْهِرُنا على أنّ العربَ حينَذاك لم تَكُنْ لهمْ فِكرةٌ عن الحكومةِ الزّمَنيّةِ أبداً، ولا رَغْبَةٌ خاصّةٌ بعيدةٌ عنِ الدّينِ في المحافظةِ على الدّولةِ العربيّةِ الفَتِيّةِ.

إذاً فأوّلُ ما يتبادَرُ إلى ذِهنِ الأعْرابِ، إذا رَأَوْا رَجلاً من عامّةِ العربِ يَتَبَوَّأُ كُرْسِيَّ الحُكْمِ، أنَّ الأمرَ تمّ له بالغلَبَةِ فقطْ، والنّتيجةُ المنطِقيّةُ لهذا

أنّهم ما داموا ذَوِي سلطةٍ تُخَوِّلُ لهم الغَلَبَةَ في حَوْمَةِ الصِّراعِ فَهُمْ أحقُّ وأجْدَرُ بالأمرِ. وثَبَّتَ صِدْقَ هذا النَّظرِ عندَهم، الخلافُ على التّرشيحِ الّذي نُميَ إليهم من أخبارِه، ولا شَكَّ قدْ كانَ فيهِم مَنْ يَرْثي لمصيرِ عليٍّ (ع) وهو الّذي عَرَفوهُ عن قُربٍ، وأحَبُّوا فيهِ شخصيَّتَه الممتازةَ، ونحنُ نَعْرِفُ أيضاً بأنّ اعتقادَ الفِطْريّينَ يَنْصَرِفُ إلى الوِراثةِ الدّينيّةِ؛ وأُسْرَةُ النّبيِّ (ص) عريقةٌ بهذا النّوعِ من التّخصيصِ والامتيازِ الرّوحيِّ، فلم يَكُنْ بعيداً أنْ يَطْمَئِنَّ العربُ النّاؤونَ إلى مُمارسةِ هذهِ الأسْرَةِ الحُكْمَ في ظِلِّ الدينِ بالخِلافةِ والنِّيابةِ. والّذي يَدُلُّنا على صِدْقِ هذا التَّقْديرِ احْتِجاجُ عُمَرَ (ض) الّذي اصْطَنَعَ فيه مَنْطِقاً صَوَّرَ فيهِ النّفسيّةَ العربيّةَ من هذه النّاحيةِ خيرَ تصويرٍ، فقد أشارَ لنا في كلمةٍ له يومَذاك إلى أنّ العربيَّ شديدُ النُّفورِ منَ السُّلطةِ إلّا عنْ نَبْعَةِ الدّينِ. ومنَ الخَيْرِ أنْ نَذْكُرَها على طولِها، لِما لها من القيمةِ الجَوْهَرِيّةِ في بَحْثِ هذا الموضوعِ، قال:

«واللّهِ لا تَرْضى العربُ أنْ يُؤَمِّروكُمْ وَنَبِيُّها من غَيْرِكم، ولكنَّ العربَ لا تَمْتَنِعُ أنْ تُوَلِّيَ أمْرَها مَنْ كانتِ النّبوّةُ فيهم ووَلِيُّ أمرِها منهم، ولنا بذلكَ، على مَنْ أبى مِنَ العَرَبِ، الحُجّةُ الظّاهرةُ والسُّلطانُ المبينُ، مَنْ ذا يُنازِعُنا سُلطانَ مُحَمّدٍ وإمارَتَه ونحنُ أوْلِياؤُهُ وعشيرتُه، إلّا مُدِلٌّ بباطلٍ أوْ متجانِفٌ لإثْمٍ أوْ مُتَوَرِّطٌ في هُلَكَةٍ»(١٥).

تأمَّلْ قولَه: «ولكنّ العربَ لا تَمْتَنِعُ أن تُوَلِّيَ أمرَها مَنْ كانتِ النُّبُوَّةُ فيهم»، الّذي هو بيانٌ تَصْويريٌّ يَكْشِفُ بِجَلاءٍ عن خَوافي النّفسيّةِ العربيّةِ

---

(١٥) راجع: **تاريخ الطبري**، ج ٣، ص ٢٠٩.

من هذه النّاحيةِ. ونحنُ الآن نَسْتطيعُ أنْ نَستفيدَ من مَنْطِق عُمَرَ (ض) الّذي آسْتَعْمَلَه ضِدَّ خُصومِه السّياسيّينَ في آكْتسابِ قضيّةِ التّرشيحِ، من حيثُ هو شاهِدٌ على ما نَدَّعِي من أنّ النّفسَ العربيّةَ تَنْبو عنْ كُلِّ سلطةٍ على أيّةِ شاكِلَةٍ، إلّا إذا جاءتْ من جانبِ الدِّينِ فَتَلينُ شَكيمَتُها. وعُمَرُ بعدَ ذلكَ يَتَوسَّلُ بأنّهم عشيرةُ النّبيِّ (ص) فهمْ أخْلَقُ بتمثيلِه، ومِنْ هذا نَنْتزِعُ الدّليلَ على أنَّ السُّلْطةَ لو وُكِلَتْ إلى أُسْرةِ النّبيِّ (ص) من أوَّلِ الأمرِ لَمَا شَجَرَ هذا الخلافُ، ولما ظَهَرَتْ حركةُ الارْتدادِ في أغلبِ الظَّنِّ. وهذا لا يَعْني أنّ الأمْرَ سَيُفْضِي في النّهاية إلى الحُكمِ على نِظامِ الأسْرةِ، بل يَعْني أنّ شَكْلَه كذلكَ أكثرُ آنْسِجاماً معَ الرّوحِ السّائِدة إذْ ذاك، وبالتّكَتُّلِ التّاريخيِّ، وقُرْبِ الأُمّةِ شيئاً بعدَ شيءٍ مِنْ فَهْمِ مذاهبِ الحكمِ، تَتَغَيَّرُ نَظْرَتُها.

وأذكرُ الآنَ، كَتَعْليقٍ على حركةِ الارْتدادِ، بأنّ الشِّدَّةَ الّتي أخَذَهُم بها أبو بكْرٍ (ض) وتَشديدَه الضّربةَ القويّةَ إليهم كَانت لِخَيْرِ الدّولةِ، لأنَّ أُوْلى النّتائِجِ الّتي تَرَتَّبَتْ على حركتِه المُوَفَّقَةِ هيَ إيجادُ الوَحْدَتَينِ السّياسيةِ والعسكريّةِ بِشَكْلِهِما الحقيقيِّ. ونحنُ لا نُنْكِرُ بأنّ ظُهورَ الوَحْدَةِ العسكريّةِ التّامّةِ كانَ على يَدَيْ أبي بَكْرٍ، وإليهِ يرجِعُ الفَضْلُ فيها من أقْربِ طريقٍ، سواءٌ كانتْ هذه الوَحْدَةُ العسكريّةُ هدفَه أم لا.

٣- **إقْتناعُ قُرَيْشٍ بِعَدَمِ العِصيانِ**، أو بتعبيرِ ذلك العَصر بعدَمِ الارْتدادِ: يُحدِّثُنا التّاريخُ بأنّ قُريشاً حاوَلتْ، ككثيرٍ منَ العربِ، أنْ تَخْرُجَ وتُعْلِنَ العِصيانَ، ولكنَّها عادت فَرَكَدَتْ. وفي هذا الرُّكودِ السّريعِ ما يدعو إلى الدَّهْشَةِ، ويَحْمِلُ الدّارسَ على إنعامِ النّظرِ لِفهْمِ السّرِّ الصّحيحِ. وأعْتقِدُ

بأنّ المؤرِّخينَ عُموماً لم يَكْتَنِهُوا الأسبابَ الحقيقيّةَ لِرِضا قُريشٍ بالتَّعاوُنِ معَ حُكومةِ المدينةِ بالخضوعِ لها.

وتَعْليلُه عندِي بأنَّ التّنازُعَ على الخلافةِ يومَ السَّقيفةِ كانَ في ظاهِرِه بينَ حِزبَيْنِ: كُتْلَةِ المهاجِرينَ وكُتلَةِ الأنصارِ، وفي حقيقتِه بينَ مكّةَ والمدينةِ. وكانَ الظَّنُّ القَريبُ أنّ المدينةَ سَتَفوزُ في الخِلافِ المُنْتَظَرِ، ولو تمَّ الأمرُ بِغَلَبَةِ الأنصارِ لما أخْلَدَتْ قريشٌ إلى السَّكينةِ أبداً، ولكنَّ آنْسِيَاقَ الفَوْزِ إلى جانبِ المهاجرينَ - أي فَوْزَ مكّةَ في الصّراعِ الانْتخابيّ - سهّلَ على قُريشٍ الخضوعَ والاسْتِسْلامَ. ومعْنى فوزِ مكّةَ في الحقيقةِ البعيدةِ فوزُ أكْبَرِ أُسَرِها المدنيَّةِ، فلم يَفُزْ بنو تَيمٍ بفوزِ أبي بكرٍ بلْ فازَ الأُمَوِيّونَ وحدَهم، ولذلكَ صَبَغوا الدَّوْلةَ بصِبْغَتِهم، وأثّروا في سِياستِها، وهمْ بعيدونَ عن الحكمِ، كما يُحَدِّثُنا المقريزي في رسالتِه **النّزاع والتخاصم**.

ومنْ تاريخِ هذا الفَوْزِ الانتخابيّ بَدَأتْ سِعَايَةُ بني أُمَيّةَ لِتَهْيِئَةِ الأسْبابِ إلى الانْقلابِ الّذي سَيُفْضي في نهايتِه إلى آسْتِحْواذِهم على السُّلطةِ. وأيُّ ناظرٍ في حركاتِ أبي سُفيانَ لا يَشُكُّ بأنّه بَدَأ يعمَلُ بهِمّةٍ لا تعرِفُ الكَلَلَ لتعبيدِ الأمورِ على ما يريدُ، فقد رأيْنا كيفَ يُفَكِّرُ بآسْتعجالِ الأُمورِ منْ وراءِ شخصِ عليٍّ والعبّاسِ، وكيفَ يَشْتَعِدُّ ويُغْلِنُهما بآسْتِعدادِهِ لإحْداثِ الانْقلابِ، مُسْتَغِلّاً العناصرَ غيرَ الرّاضِيةِ عنْ نتائجِ الانتخاب.

وبالنَّظرِ إلى هذا التَّحليلِ لِرُكودِ قُريشٍ بعدَ التَّهَيُّؤِ للثّورةِ، نَلْمِسُ عملَ العصبيَّةِ الكبيرَ في هذا الحادثِ، ونَضَعُ أيْدِيَنا على السّرِّ الصَّحيحِ في مُحيطِ القَبَلِيّاتِ. وإنَّ مِنَ الغَرارَةِ الرُّكونَ إلى تصويرِ المؤرِّخينَ السّاذَجِ لهذا

الحادثِ بأنّه نتيجةُ تعنيفِ الضميرِ الدّينيِّ وهو لم يَبْلُغْ بعدُ. إنّ الواجبَ التّاريخيَّ يَقْضي علينا بأنْ نَفْهَمَ كُلَّ حادثٍ في مُحيطِ القَبَليّةِ على ضوئِها لأنّها بآثارِها أقْوى من كُلِّ عاملٍ آخرَ، كالدّين مثلاً الذي لم يَخْتَمِرْ بَعْدُ في نُفوسِ العربِ آختِمارَ القَبَليَّةِ. ونحنُ، حينَما نُديرُ البحثَ في هذه الفَتْرةِ من التّاريخِ على قاعدةِ الدِّينِ قبلَ كلِّ شيءٍ، نُغالِطُ أنفُسَنا في حقائقِ الطَّبيعةِ البشريّةِ وأوّليّاتِ عِلمِ النَّفْسِ، كما أنَّ الميزانَ التّاريخيَّ الّذي قرّرْناهُ في التّصديرِ يَقْضي بأنْ يكونَ أثَرُ الدِّينِ البَديءِ، والمُثُلِ الجديدةِ في هذه النفوسِ، جُزْئِيّاً وعامِلاً على نَحْوٍ ما.

٤ـ التّعيينات الحكوميّة: أبْدى المَقْريزيُّ دَهْشَتَه المَصْحوبةَ بتساؤُلٍ حائِرٍ، من حِرْمانِ بني هاشِمٍ منَ التَّعْيينِ في الولاياتِ، بينَما كانتْ مغمورَةً بالعُنْصُرِ الأُمَويِّ، ففي كُلِّ جِهَةٍ والٍ من أُمَيَّةَ. والمقريزيُّ لا يُخْفي دَهَشَه الشَّديدَ من هذا الإجْراءِ، لأنَّه لا يُمْكِنُ تَبْريرُه بأنَّه لم يَكُنْ بينَ الهاشميّينَ رجلٌ واحدٌ كَفِيٌّ بأعْباءِ الوِلايةِ وتَبِعاتِ الإمارةِ، وهذا إذا أمْكنَ فَرَضِيّاً فإنّه يَسْتحيلُ في الواقِعِ. ونحنُ بهذا لا نُريدُ أنْ نَنْتَهِيَ إلى أنّ هذه السِّياسةَ الإداريّةَ كانتْ مقصودةً من الخليفةِ القائِمِ تَحزُّباً وعصبيّةً، وإنّما دَلَلْنا عليها لِنَشْهَدَ من خِلالِ هذه السّياسةِ مقدارَ نُفوذِ الإصْبَعِ الأُمَويِّ في تَسْييرِ دَفَّةِ الأُمورِ. وقد ساعَدَهم على آكتسابِ ثِقةِ الخُلفاءِ أنّهم الأُسْرَةُ السِّياسيةُ العريقةُ ـ إذا صَحَّ هذا التّعبيرُ ـ فالخلفاءُ لذلك يُقَدِّرونَ مَواهِبَهم المدنيّةَ الموروثةَ. ومنْ ثَمَّ نَصِلُ إلى النّتيجةِ الخطيرةِ الّتي نَسْعى إلى تقريرِها وإيضاحِها وهي أنّ أكثريّةَ الأمراءِ والوُلاةِ كانوا من بني أُمَيَّةَ في أزْمانِ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ، وإذا علِمنا أنَّ إثارةَ العصبيّاتِ المكْبوتَةِ كانتْ جُزءاً

من سياسةِ الحِزْبِ الأُمَويِّ ذي المطامِعِ الكبيرةِ، آستَطَعْنا أنْ نَقْطَعَ بأنّ هؤلاءِ الوُلاةَ كانوا، وهمْ يُمارسونَ إمارَتَهم في زمنِ أبي بكْرٍ وعُمَرَ، لا يفتَؤُون يُحْيُونَ كَوامِنَ النّزعاتِ ويُرَبِّبُونَها لِيُلْهِبُوا المُجْتَمَعَ الإسلاميَّ الزّاخرَ بما فيه من شُؤون.

وهذا تقديرٌ سَوْفَ يَسْتَبْعِدُه جُلُّ الدّارسين، ولكنَّهُ حقيقةٌ تُناصِرُها الشّواهِدُ الكثيرةُ وتُعَلِّلُ الاضطِّرابَ السّريع.

٥ـ **التّعْبِئَةُ القَبَليّةُ**: ونعني بهذا تنظيمَ الجيشِ تنظيماً بِحَسَبِ القَبائلِ، فكلُّ قبيلةٍ كانتْ تُشَكِّلُ فِرْقَةً من الجيشِ وقائِدُها هو الزّعيمُ القَبَلِيُّ نفسُه. وهذا، وإن كان يُوَلِّدُ مُنافَسَةً مَحْمُودَةً من حيثُ الاستبسالُ في الفَتْحِ، إلّا أنّ أضْرارَه في النّتيجةِ تفوقُ كلَّ تلك المزايا. ولقد سَمِعْنا في آحْتجاجِ أولئكَ الزُّعماءِ نَغْمَةَ أنّهم مَغْبُونُونَ وأنَّ ما نالَهم من فوائِدِ الحربِ أقلُّ بكثيرٍ من تَضْحِياتِهم، مِمّا يُؤَيِّدُ وُجْهَةَ نَظَرِنا في أنّ هذا المنطقَ آسْتَوْلى عليهم وظَهَرَ بعدَ حينٍ بخَطَرِه العَنيف.

٦ـ **السّياسةُ الماليّة**: لا رَيْبَ في أنّ النّظامَ الماليَّ لم يكنْ بعيداً عنِ التّأثُّرِ بهذِهِ النَّزْعةِ القبليّةِ، وبالأخَصِّ في خلافةِ عثمانَ حيثُ ظَهَرَتْ فيه بكُلِّ جَلاءٍ. وسَيَأْتي لنا بَحْثُ النّظامِ الماليّ حينَما نَتناوَلُ بالدَّرسِ النّظامَ العامَّ، وسَتَرى هُناك أيَّ أثَرٍ كبيرٍ تَرَكَتْه السّياسةُ الماليّةُ الّتي قامتْ على أساسٍ قَلِقٍ، من شَأْنِه أن يُثيرَ الاضطّرابَ في كُلِّ مُناسَبةٍ، كبيرةٍ أو صغيرةٍ. وأنَّ مِمّا يَعْكِسُ لنا صورةً من قَبَلِيّةِ هذا النظامِ، تَرْتيبَ الدَّواوينِ على القبائلِ، وتَنْسيقَ القَيْدِ في السّجِلّاتِ على سُنَّتِها.

إذاً فقدْ ظَهَرَتِ القَبليّةُ في مُناسباتٍ شَتّى وظروفٍ كثيرةٍ، بلْ وفي كلِّ ظَرْفٍ منذُ وفاةِ النّبيِّ (ص). وهذه المناسَباتُ أيْقَظَتِ العَصَبيّةَ الكامِنةَ حتّى آنْطلقتْ في النّهايةِ من عِقالِها وشكّلَتِ الثّورةَ العنيفَةَ. وكان الواجبُ النظاميُّ يقْضي على هؤلاءِ الخُلفاءِ بآتِّباعِ السِّياسةِ النبويّةِ في القضاءِ على العصبيّةِ النَّكيرةِ، الّتي كانتْ تقومُ على أساسَيْنِ مُهِمَّيْنِ:

الأوّل: تأْنيسُ النُّفوسِ الآبِدَةِ بتَطْرياتِ العقيدةِ، وصَقْلُ الضَّمائرِ الخَشِنَةِ حتّى تعودَ إنسانيّةً نبيلةً تؤلِّفُ بينها مُثُلٌ واحِدةٌ تقومُ عليها وتَصْدُرُ عنها. وهو ما عنَيْناه بِبَثِّ التّربيةِ الدّينيّةِ الّتي كانتْ لازِمةً لذلك المجتمعِ لُزومَ التّربيةِ الوطنيةِ في نظامِ القوميّاتِ الحديثِ. ولا شكَّ بأنّ دَفْعَ العَربِ الفِطْريّينَ إلى الفتحِ والجِهادِ، ثَنَى نُفوسَهم وجَوانِحَهم على تقاليدِهم القديمةِ وعاداتِهم السَّحيقَةِ مُرَدّاةً بِرداءِ الدّينِ. فكانتْ تَرْبِيَتُهُم الدّينيّةُ شكليّةً مَحْضَةً.

وقد ذَكَرْتُ في كتابِ **سُمُوّ المعنى في سُمُوّ الذّات** طائفةً من الأخبارِ، تَشْهَدُ بأنّ الأعْرابَ خصوصاً لم يَتَضَلَّعُوا منَ الدّينِ. وقد كَبُرَ على كثيرينَ القولُ بأنّ الخلفاءَ لم يُعْنَوْا بهذا اللّونِ من التّربيةِ، فَتَساءَلوا عنِ الأشخاصِ الّذين أوْصَلوا الدّينَ إلى الجهاتِ المختلفةِ، وأعْطَوْا تلكَ المجموعةَ الإسلاميّةَ الكُبرى. ونحنُ لم نُنْكِرْ بأنّ الخلفاءَ عُنُوا بالفَتْحِ، وهو يَسْتَتْبِعُه دائماً دُخولُ أقوامٍ لا عِدادَ لهم في دينِ الغالبينَ، ولكنَّ دُخولَهم على هذا الشّكلِ لا يَعْني أكثرَ من أنّهم مُسْلِمونَ بالكَمِّ فقطْ، وهذا ما لم نُعْنَ به، وإنّما آنْصرَفْنا إلى دَرْسِ إسلاميّةِ هؤلاءِ وأولئكَ، من حيثُ آثارُها في الضّميرِ. والنّبيُّ (ص) أنْبَهَنا إلى أنّ المدارَ على الضّميرِ الدينيّ وَحْدَهُ

الّذي يَجِبُ تَخْصيبُه ومدُّه بنَميرِ التّعاليمِ الصّالحةِ لإرْوائِهِ بقولِهِ عليه السّلامُ: «رَجَعْنا منَ الجهادِ الأصغرِ إلى الجهاد الأكبرِ»؛ جِهادِ النّفْسِ. وبهذا أجْلَى النّبيّ (ص) عن خُطّتِهِ الرّشيدةِ في الفَتْحِ والتّهذيبِ. ولا يُنْكَرُ أنّ سياسةَ الخُلفاءِ كانتْ سياسةَ فَتْحٍ فقطْ، وعليه فقد أهْمَلَتْ أهمَّ الجانِبَيْنِ منَ السّياسةِ النّبويّةِ.

الثاني: تَحْضيرُ العربِ بتَمْصيرِهم وتَخْطيطِ الأراضي ليقوموا عليها بالزّراعةِ، فالنّبيُّ (ص) كان جُهْدُه مُنْصَرِفاً إلى:

أولاً: تَرْغيبِ العَربِ في سَكْنى الأمصارِ، ولذلكَ حضَّ الأعْرابَ على الهِجرةِ إلى المدينةِ لتُبَدِّلَ من نَفْسِيّاتِهِم الجافِيَة.

ثانياً: ترغيبِهِم في الزّراعةِ. فقدْ قال (ص): «خيرُ المالِ سِكّةٌ مَأْبُورةٌ، وشاةٌ مَوْمُورَةٌ». وفي هذا الحديثِ حضٌّ للعربِ على أنْ يكونوا زُرّاعاً مُسْتَقِرّينَ، وهو يَكْشِفُ عن مقدارِ شَغَفِ النّبيِّ بالعُمران.

ونحنُ إذا دَرَسْنا السّياسةَ الّتي أدَّى إليها آجتهادُ الخليفةِ الصّالحِ عمرَ بنِ الخطّابِ، نراها سِياسةً حربيّةً خالِصةً حتّى[16] مَنَعَ آدِّخارَ الأمْوالِ، وحرَّمَ على المسلمينَ آقتِناءَ الضِّيَاعِ وتعاطي الزِّراعةِ، وبذلكَ أوْقَفَهم على الجُنْدِيّةِ، وهذا دليلٌ على أنّ نفسَ عمرَ الكبيرةَ لم تكنْ تُفَكِّرُ إلّا بالتّوسُّعِ، فهوَ لم يُعِدَّ الشّعبَ للاستقرارِ، وإنّما آجْتهدَ بإعدادِهِ للفَتْحِ بسبيلِ نشْرِ المبْدَأ الإسْلاميِّ الجديدِ في أكبرِ رُقْعَةٍ من الأرضِ. وهذهِ الخُطّةُ، وإنْ تكنْ

(١٦) راجع: **المقريزي**، ج ٢، ص ٢٥٩.

أفادتِ العربَ دولةً واسعةَ الأرجاءِ، إلّا أنّها غيرُ متماسكةٍ أيضاً. وسَرعانَ ما آنْبَعَثَتْ فيها العَصَبِيّةُ القَبَلِيّةُ والعصبيّةُ الشُّعوبيّةُ، وعانَتِ الدّولةُ أشدَّ العَناءِ في رَتْقِ الفُتوقِ الّتي أوْقَفَتْ كُلَّ نشاطٍ مُثْمِرٍ.

ولعلَّ أكبرَ دليلٍ على عَدَمِ نُضْجِ التّعاليمِ الإسلاميّةِ في نُفوسِ العربِ أنَّهم سَمَوْا بعُنْصُرِهِمْ فوقَ العناصِرِ، حتّى لكأنّهم أرسْتُقراطِيّةٌ على النّاسِ كافّةً. والإسلامُ لا يعرِفُ أرستقراطيّةَ الجماعةِ والجِنْسِ بلْ جانَسَ بينَ الشّعوبِ حينَ خَلَقَهُمْ من ذَكَرٍ وأُنْثى وجعلَهم شُعوباً وقبائلَ ليتَعارَفوا على مُثُلٍ خاصّةٍ ومبادىءَ فُضْلى وتعاليمَ قَويمةٍ، لا تَفاضُلَ إلّا باتّباعِها على الوَجْهِ الأمْثلِ... وإنْ آفْتُرِضَ وكانَ في الإسلامِ أرستقراطيّةٌ، فهي أرستقراطيّةُ المناقِبيّةِ ومكارِمِ الأخْلاقِ: تَخَلَّقُوا بِخُلُقِ اللّهِ، وخُلُقُ اللّهِ القُرآنُ... وهو أثَرٌ يُعْزَى إلى النّبيِّ وفيه مَقالٌ كثيرٌ عندَ رِجالِ التَّخْريجِ مِن المُحَدِّثين.

ومنْ هذا يَظْهَرُ أنّ عصبيّة العربيِّ كانتْ تَعْمَلُ ضدَّ أخيه(١٧) العربيِّ، وضدَّ أخيهِ المُسْلِمِ من سائِرِ الشُّعوبِ، ممّا آسْتَتْبَعَه آعْتِزازُ الشُّعوبيِّ(١٨) بقبيلِهِ وماضيهِ أيضاً، وفي مُعْتَرَكِ هذه العصبيّاتِ القبليّةِ والشّعوبيّةِ آنْحَلَّ الرِّبَاطُ الإسلاميُّ الصّميم.

---

(١٧) ذَكَرَ المُستشرقُ الكبيرُ دوزي في كتابه: تاريخ الإسلام في إسبانيا أنّ بُغضَ قَيسٍ لليَمَنِ وبُغضَ اليمنِ لقيسٍ كان أشَدَّ من بُغضِ العربِ للأعاجِم. وآرْجِعْ إلى سِلسِلَةِ الحروب بينَ القيسيّةِ واليمَنيّةِ في الأندلسِ تجدْ مِقدارَ ما عَمِلَتِ العصبيّةُ في حَلِّ عُقدةِ الرّباط الدُّوليّ للعَرَب.

(١٨) أراد الشّعوبيُّ أنْ يَنْدَمِجَ في الدّولةِ الجديدةِ فلم يجدْ أُمّةً وإنّما وَجَدَ قبائلَ مُعْتَزّةً بأنسابِها مُتعاليةً بأحسابِها فآضطُرَّ أنْ يَعتَزَّ بنفسِهِ وقَبيلِهِ وقَديمِه.



التّديّن

تناحر الديانات في الجزيرة أدّى إلى حالةٍ من الشكّ:

يقْتضِينا البحثُ في تَشْخيصِ الرّوحِ الدّينيّ، ودرجةِ ثباتِ العقيدةِ لدى العربِ في عهْدِ الخلفاءِ، أنْ نَدْرُسَ تاريخَ المُناحَرَةِ العنيفةِ بينَ الأديانِ الّتي شَهِدَتْ فُصولَها بلادُ العربِ قبلَ الإسلامِ، وكانتْ على ما يظهرُ مُناحَرَةً رهيبةً مُرَوِّعةً. وقد يكونُ الحديثُ عنها طَريفاً عدا عنْ أنّه ضروريٌ لازِمٌ لِمَنْ يريدُ أنْ يَسْبُرَ غَوْرَ النّفسِ العربيّةِ من حيثُ العقيدةُ، ويَنْصَرِفَ إلى إماطَةِ اللّثامِ عن الحَيْرَةِ النّفسيّةِ المُبْهَمةِ الّتي شكّلتْ عندَ البعضِ إعْصاراً قويّاً، أوْرَثَهم حالاتٍ من الشّكِّ والتّعطيلِ والتّردُّدِ، وبالأخصّ إذا عَرَفْنا أنّ العربَ كانوا لا يَمْلِكونَ[1] حتّى ذلِكَ التّاريخِ، القُدرةَ المنطِقيّةَ على

---

(١) والشّاهدُ على هذا خِلافُ عليٍّ وآبنِ مَسْعودٍ في حامِلٍ تُوُفِّيَ عنها زوجُها، فقال عليٌّ: تَعْتَدُّ بأبْعَدِ الأجلينِ، توفيقاً بين آيةِ البقرةِ وهي: «والّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُم ويَذَرُوْنَ أزْواجاً يَتَرَبَّصْنَ بأنْفُسِهِنّ أرْبَعَةَ أشْهُرٍ وعَشْراً» وآية سورة الطلاق: «وَأُوْلاتُ الأحْمالِ أجَلُهُنّ أنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنّ». وقال آبنُ مَسْعودٍ: من شاءَ باهَلْتُهُ أنّ

المُوازَنةِ والتَّحْكيم.

والنّتيجةُ الّتي نَسْتَخْلِصُها من صِراعِ الدِّياناتِ وغِلابِ الشِّيَعِ، أنْ تَتَوَلَّدَ في العقليّةِ العربيّةِ شِبْهُ ذَبْذَباتٍ مُضطَّرِبَةٍ مُتنازِعَةٍ، فلم تكنِ النَّفْسُ العربيّةُ فِطْرِيّةً بالمعنى الصّحيحِ، ولا صحيفةً بَيْضاءَ أو ساذَجةً بلْ كان حَشِيَّتَها تعاليمُ مُخْتَلِطَةٌ آخْتِلاطاً غيرَ مُنسَّقٍ ولا مفهومٍ.

فالبيئةُ العربيّةُ من هذه النّاحيةِ كانتْ مَشُوبَةً إلى حدٍّ كبيرٍ، وإلى درجةٍ قَعِيرَةٍ ذاتِ غُؤُورٍ. والآن نأخُذُ بعَرْضِ هذه الدِّياناتِ الّتي آحْتَضَنَتْها الجزيرةُ ولعِبَتْ في ساحَتِها أدواراً مُختلفةَ الأهمِّيَّةِ، ثمَّ نعودُ إلى درْسِ أثَرِها ومدى ظُهورِه في حركاتِ ما بعدَ الإسلامِ الغامِضَةِ، فإنَّ نظريّةَ المُرْتَدِّينَ والمُتَنَبِّئِينَ وكذلك نظريّةَ الخوارِجِ والسَّبَئِيّةِ لا يُمْكِنُ فهمُها إلّا على ضوْءِ هذا التَّشْخيصِ.

والنِّحَلُ المذكورَةُ هي: الوثَنِيّةُ، المجوسيّةُ، الصّابِئَةُ، اليهوديّةُ، الحنيفيّةُ، النَّصرانيّةُ، اليهوديّةُ النّصرانيّةُ. ومن هذا نرى أنّ جميعَ الدِّياناتِ المعروفةِ لذلك العَهْدِ في الشَّرْقَيْنِ، الأدْنى والأوْسَطِ، آجْتَمَعَتْ في بلادِ العربِ قُبَيْلَ الإسلامِ. ويَحْسُنُ بنا أنْ نُعطِيَ تعريفاتٍ سريعةً عن كلِّ ديانةٍ، حتّى إذا خُضْنا في حديثِ الصِّراعِ وآثارِه وَضَحَتْ لنا النَّتائِجُ الّتي نجتهِدُ

الثّانِيَةَ نَزَلَتْ بعدَ الأولى فهي ناسِخَةٌ. هذه القِصّةُ تَكْشِفُ لنا عن مِقدارِ السّذاجَةِ العقليّةِ الّتي لا تَسْتَقيمُ لها المُوازَنَةُ والتَّحكيمُ المَنطِقيّانِ، وإنّما تَلْجَأُ إلى الغَيْبِ المحضِ، فآبْنُ مسعودٍ يُنْذِرُ بالمباهَلَةِ، أي الاحتكامِ إلى السَّماءِ ويَسْتَنِدُ إليها كمقدّمةٍ بُرهانِيّةٍ، هذا هو المنطِقُ الغالِبُ على العربِ لذلك العَهْدِ، فليسَ بِدْعاً أنْ يَتَرَدَّدُوا ويُبالِغُوا في التَّرَدُّدِ، وأنا أعْتَقِدُ بأنّ شعباً يَصْدُرُ عن مَنطقٍ كهذا ما كانَ لِيَتَفَهَّمَ عليّاً (ع). وبتَدْقيقِ النّظرِ في مَنْطِقِ عَليٍّ في هذه المسألةِ يَنْكَشِفُ لنا نِظامُ تَعَقُّلِه السّرِيِّ الغَنيِّ.

بشرحِها وتمثيلِها عن قُرْب.

الوثنيّة: كانتْ هيَ الدِّيانةَ الغالِبةَ في المُحيطِ العربيّ، وهي تقومُ على تأليهِ التّماثيلِ أوْ قُوى الطَّبيعةِ الّتي تَرمُزُ إليها، على شكلٍ من وثنيّةِ اليونانِ والرّومانِ، وإنْ كانتْ بدائيّةً لا تَبْعَثُ في صاحبِها أنواعاً ساميَةً من التّفكيرِ ولا نَظَراً خاصّاً إلى المَثَلِ الأعْلى للخَيْرِ والجَمالِ. والمَعْروفُ أنّ لكُلِّ قَبيلٍ من العربِ معبوداً خاصّاً يُرْضي ميولَه القبليّةَ ويَنْسَجِمُ مَعَ أهوائِه الخاصَّةِ. وبذلكَ كانتْ وثنيّةً مُفرّقَةً جَرّتْ على العرَبِ التّطاحُنَ والحربَ. فإنّ منْ أسبابِ الوَحْدَةِ السّياسيّةِ وَحْدَةَ المُقدَّسِ المُطْلَقِ والأسْمَى. وقدْ بَدَتْ طلائِعُ الاجتهادِ الدّينيّ بينَ القبائلِ الوثَنِيَّةِ في أعمالِ الطُّقوسِ وتَقْديمِ القرابينِ مِمّا أدّى إلى تَكَوُّنِ طائفةٍ سُمِّيَتْ بالحُمْسِ(٢).

---

(٢) الحُمسُ هم قريشٌ وكِنانةُ وخِزاعةُ وجماعةٌ من بني عامرِ بن صَعْصَعَةَ، وسُمُّوا بذلكَ لِتَشَدُّدِهم في أحوالِهم ديناً ودنيا، راجع: **شرحَ ديوانِ الحماسةِ** للخطيب التبريزي ج ١، ص ٤. وسببُ التّسميَةِ يَنْظُرُ إلى شيءٍ وراءَ ما وَضَح للّغويّينَ، وهو عندي يَدُلُّ على مذهبٍ دينيٍّ خاصٍّ، فإنَّ القُرَيْشيّينَ عُرِفُوا بذلِك، كما تَبْعَثُ فينا هذه التّسميةُ إحساساً بأنّ الحماسةَ كانتْ عندَ العربِ هي المَثَلَ الأعلى، ونَظُنُّ أنّ أبا تَمّامٍ آستَعْمَلَها بهذا المعنى حينَ أطْلَقَها على دِيوانِ مُختاراتِه من الشّعْرِ العَرَبيّ. وعليهِ فقدْ كان للعربِ مَثَلٌ أعلى يُعَبِّرُ عنْ أقْصى ما تَصْبو إليه أحلامُهم. وبالمُناسَبَةِ أذْكُرُ بأنّه وَضَحَ لي لَفْظٌ آخرُ يَصْلُحُ أنْ يكونَ هو لفظَ المثلِ الأعلى عندَهم، وهو الأمانةُ. فإنّ العربَ الجاهليّينَ أطلقوا لَقَبَ الأمينِ على النّبيّ (ص) في الجاهليّةِ، لأنّه كان نسيجَ وحدِه في شمائِلِه العاليَةِ، وبسببِ ذلكَ آستعملُوا له كَلِمَةَ المَثَلِ الأعلى، ويُؤَيِّدُ هذا التّقديرَ نُصوصُ القرآنِ، فقدْ أوْرَدَ مُشتقّاتِ هذه المادّةِ كلِّها تقريباً، وهي تَدورُ على هذه الملاحَظَةِ. ومهما فَرَضْنا أنّ القرآنَ هُو الّذي طَوَّرَ هذه المشتقّاتِ وأفْرَغَ عليها مَعانيَ جديدةً فليسَ مِنَ الجائِزِ أبداً أنْ نَظُنَّ بأنّه تَحلَّلَ بالكلمةِ عنْ أصْلِ مَعْناها مُطْلَقاً، فهو يَسْتَعْمِلُ الأمينَ بمعنى «القُدُسِ» بجانبِ جبريلَ وبمعنى «الرّسولِ» في سُورة الشّعراءِ، وبمعنى «القَويّ» في سورةِ النّحلِ، ويَسْتَعْمِلُ الأمانةَ بمعنى «الشّريعةِ» في الأحزابِ، ويَسْتَعْمِلُ المؤمنَ وصفاً لـ «اللّه» ووصفاً لـ «المُسلم». وكأنّه في جانِبِ اللّهِ بملاحَظَةِ المَثَلِ الأعلى الّذي هو مَصْدَرُ المُثُلِ، قال تعالى:

المجوسيّة: دِيانةٌ تُمَثِّلُ أحلامَ الرّوحِ الآرِيَّةِ الّتي تَسْتَهْويها مناظِرُ الطّبيعةِ، وتَخْلِبُها فُتونُ الكائِناتِ، كما أنّها ديانةٌ رَمْزِيّةٌ، أيْ تَرْمُزُ إلى المعاني والفضائِلِ من طريقٍ قريبٍ إلى فَهْمِ الإنسانِ، وتَقومُ على فِكْرَتَي الخَيْرِ والشَّرِّ، وتَمازُجِهما بَعْضاً في بعضٍ، على شَكْلِ ثُنائِيَّةٍ ساذَجَةٍ هي أوّلُ ما يَتَبَدّى للذّهنِ مَقِيساً على ما يَعْرِضُ له من حالِ ثُنائِيَّةٍ دَوالَيْكَ: الجُوعِ والشِّبَعِ، الظَّمَأِ والرِّيِّ، الصِّحَّةِ والمَرَضِ... إلخ. ثُمَّ مَضَتْ في الرَّمْزِ إلى أبعدَ مِنْ هذا، فاتَّخَذَتِ النّارَ رمزاً للضَّوْءِ، والضّوءَ رمزاً للخيرِ، وبتعبيرٍ آخَرَ قالت إنَّ النّورَ من الشَّمسِ، والشَّمْسَ من النّارِ، فأصْلُ النّورِ إذاً، هي النّارُ، فَرَمَزوا بها عن الخيرِ. واتّصَلَتْ ببلادِ العربِ من الجِهَةِ الشَّرقيّةِ، فقدْ وُجِدَتْ في قبائِلِ هَجَرَ وقبائِلِ البَحْرَيْنِ. وكتابُ أُفُسْتا لِزرادشت عَرَفَه العربُ عن قُرْبٍ، فقد نُقِلَ إليهم، وتَأَثَّروا بِهِ إلى حدٍّ ما.

الصّابئةُ: هي ديانةٌ بابليَّةٌ بَقِيَتْ بعدَ ذَواءِ يَنْبوعِها الأقْدَمِ أجْيالاً طِوالاً. وتقومُ على عِبادةِ الأجْرامِ السّماويّةِ من نُجومٍ وكَواكِبَ وما يَحْوي الفَلَكُ الدَّوّارُ، وتُسْنِدُ إليها القُدْرَةَ على تَسْييرِ النّاسِ، انْتَقَلَتْ إلى بلادِ اليَمَنِ من أقْدَمِ الدَّهْرِ. وقِصَّةُ بَلْقيسَ في القرآنِ شاهِدٌ على أنَّها كانتِ

«ولِلّهِ المَثَلُ الأعلى» وفي جانِبِ المسلمِ بملاحظَةِ المَثَلِ الأعلى الّذي يَشْخُصُ النّاسُ إليه، أو الّذي هو حَدٌّ للإنسانيّةِ الرّفيعةِ، ثُمّ كلمةُ آمينَ الّتي تُسْتَعْمَلُ في الدّعاءِ، والدّاعي حينَ يَدْعو يُحاوِلُ غَرَضاً عَجَزَ عنه بقُوّتِهِ فَلَجأ إلى الغَيْبِ يَطْلُبُ منه العَوْنَ الإلهيَّ للوُصولِ إليه، وهو غَرَضٌ أسْمَى له في الحالِ وفي المالِ. وبما أنّ الشّعبَ تَتَفاوَتُ طبقاتُه فقدْ كانَ للعربِ مَثَلان: الأوّل مَثَلُ الطّبقةِ العامّةِ وهو الحَماسَةُ: (حَلَّلَ جَيِّداً الفضيلةَ في «أنْصُرْ أخاكَ ظالِماً أوْ مَظْلوماً». فقد كانَ هذا التّحَمُّسُ والتّعصُّبُ فضيلةً خاصّة) والثّاني مَثَلُ الطّبقةِ الخاصّةِ وهو الأمانَة.

الدِّينَ الرَّسْمِيَّ أَوِ القَوْمِيَّ في دورٍ من أدْوارِ التّاريخِ القديم. ولعلَّ التّسْمِيةَ بعبدِ شمسٍ الّتي كانتْ شائِعَةً عندَ العربِ تَدُلُّنا على مَبْلَغِ سَيْطَرَةِ تلْكَ الدِّيانةِ العَتيدَةِ الوَطِيدَةِ كعقيدةٍ، وعلى درجَةِ رُسوخِ أصْباغِها كمراسيمَ وطُقُوس.

اليهوديّة: هي دِيانةٌ سَماوِيّةٌ آعْتَرَفَ بها الإسلامُ وعُنيَ بدرْسِها، وآخْتَصَّها القرآنُ بطائِفةٍ من الآياتِ. وهذا يدلُّنا على عِظَمِ أثرِها في العربِ، وأنّها كانت أكثرَ سَيْطَرَةً من سِواها وأكثرَ تأثيراً، ولَعَلَّ السَّببَ في تَغَلْغُلِها بسرعةٍ وقوّةٍ في مُحيطِ العربِ يرجِعُ إلى أنّها سامِيّةٌ كلَّ الساميَّةِ، فَوَقَعَ العربُ فيها على ما يُعَبِّرُ عن تصوُّراتِهم الدّينيّةِ، ولذلك وَجَدَتْ إلى نفوسِهم مَجازاً عريضاً. وقد أثَّر آنتِشارُها في عقليّةِ العرب تأْثيراً كبيراً، إلى حدٍّ ظَهَرَ في أدبيّاتِهم العامّةِ، وهذا نَقَلَ العربَ من حيثُ يَشْعُرونَ أوْ لا يَشْعرونَ، إلى حالٍ أرْقى في مجالِ التَّصوُّرِ الدّينيّ. وكانتْ قبائِلُ يَثْرِبَ أسْرعَ تأثُّراً بها وقَبولاً لها من سائِرِ القبائلِ الوثنيّةِ الأُخْرى. وكذلكَ تطرَّقَتْ إلى اليَمَنِ، وكانَ لها شَأْنٌ من الناحيةِ السّياسيّةِ، حتّى أنّ البيتَ المالِكَ تَهوَّدَ، وكانَ لهذا تأثيرٌ في مَجْرى الأحوالِ السّياسيّةِ، نظراً إلى وُجودِ حزبٍ آخَرَ مُناوِىءٍ يُؤَيِّدُ النَّصْرانِيّةَ.

النَّصْرانيّة: هي كسابقتِها، ديانةٌ سماويّةٌ آعترفَ بها الإسلامُ وأوْسَعَ لها مكاناً في القُرآنِ، وكان لها تأثيرٌ غيرُ يَسيرٍ في الهيْكلِ الرُّوحيِّ العامّ، غير أنّها لم تكنْ مُترَكِّزَةً جغرافيّاً في ناحِيَةٍ معيّنةٍ كاليهوديّةِ، على أنّ قبائلَ عديدةً تَنَصَّرتْ، بَيْدَ أنَّ تَسَرُّبَها إلى الجزيرةِ مُكْتَنَفٌ بالغُموضِ، والظّاهِرُ أنّ

المذهبَ النَّسْطُوريَّ بعدَ أنِ آنتقَلَ منْ بلادِ الرُّومِ إلى العراقِ، نَفَذَ إلى بلادِ العَرب.

الحَنيفيَّة: يَذْكُرُ المستشرقُ ولهاوزن أنَّ الحنيفيَّةَ كانت مذهَباً نَصْرانيّاً ذائعَ الصِّيتِ في بلادِ العربِ. وتُعارِضُه طائِفَةٌ منَ المستشرقينَ بأنّ الحنيفيّةَ لم تكنْ مذْهباً نَصْرانيّاً كما لم تكنْ مذْهباً مُعَيَّناً، وإنَّما كانَ هناك أشخاصٌ من مُفَكِّري العربِ آستَنْكَروا عِبادةَ الأوثانِ مُتَأثِّرينَ بتعاليمِ اليهوديّةِ والنّصرانيّةِ جميعاً، حتّى دخلَ بعضُهم في اليهوديّةِ، وبعضُهم في النَّصرانيّةِ، وبَقِيَ جماعةٌ منهم غيرَ مُنْتَمينَ إلى دِينٍ. جاءَ في **سِيرةِ آبْنِ هشام**: «أنَّ زيْدَ بنَ عمروِ بْنِ نُفَيْلٍ توقَّفَ عن دُخولِ النّصرانيّةِ واليهوديّةِ، وآعْتَزَلَ دِيانةَ الأُوثانِ وتقاليدَها، ونَهى عن قَتْلِ المؤوُدةِ، وكانَ يُسْنِدُ ظَهْرَه إلى الكعبةِ ويقول: يا معشرَ قُريشٍ لم يبقَ على دينِ إبراهيمَ غَيْري. ثمّ يقولُ: أللّهمَّ لو أنّي أعلمُ أيَّ الوجوهِ أحبُّ إليكَ عَبَدْتُك عليه ولكنّي لا أعلمه».

وأخيراً طَلَعَ الدّكتور ولفنسْتُون، في كتابِهِ **تاريخ اليهود في جزيرةِ العرب**، برأْيٍ طَريفٍ بناهُ على دِراسةٍ لِغائِيَّةٍ[٣] (فيلُولُوجِيَّة) دقيقةٍ لكلمةِ «حنيف» و«مِلّةِ إبراهيم» قال: هناكَ آصْطِلاحٌ مشهورٌ عندَ العربِ قبلَ الإسلام وهو «مِلَّةُ إبراهيمَ حنيفاً»، وبحثُ هذا الاصطلاحِ قد يُفْهِمُنا شيئاً عنْ عادةِ الخِتانِ. يُعْرَفُ غِلافُ الحَشَفَةِ بَعْدَ الخِتانِ في العِبْريَّةِ بآسْم «مِلَّة» وقَبْلَه بآسمِ «غُرْلَة»، وبما أنّ الخِتانَ من أُصولِ الدّينِ الإسرائيليّ فقدْ عَبَّرَ

(٣) كلمةٌ من وَضعِنا الجديد تُرادِفُ كلمة فيلولوجي. راجع كتابنا: **مقدمة لدرس لغة العرب**.

النّاموسُ الدينيُّ عنْ كُلِّ مَن آخْتَتَنَ أنّه دخلَ في ذِمَّة إبراهيمَ. ومنْ هنا أطْلَقَ اليهودُ على كلِّ مَن آخْتَتَنَ هذا التّعبيرَ «مِلَّة إبراهيم»، وهذا اللّفظُ يقولُه العاذِرُ للطِّفلِ عندما يَعْذِرُه، والحاضرون يُؤَمِّنون. ولمّا كانَ الخِتانُ وحدَه لا يُؤدّي إلى الإيمانِ فقدْ أطلقَ اليهودُ على كلِّ مَن آخْتَتَنَ، دونَ أنْ يَعْتَنِقَ اليهوديّةَ، آسْمَ حنيفٍ الذي مَعْناهُ في العبريّةِ تملّق، إقْتَرَفَ إثماً، تَذَلَّل، داهَنَ، يَعْنونَ به غيرَ الصّالحِ، أي الختانَ غيرَ المُسْتَوْفي للشُّروطِ، ولهذا متابعاتٌ فيما تَحْفَظُ المَعاجِمُ العربيّةُ من تفسيراتٍ لكلمةِ حنيف. جاءَ في **لسان العربِ** أنّ مَنِ آخْتَتَنَ في الجاهليّة وَحَجَّ سُمِّيَ حنيفاً. قال الفرّاءُ: «الحنيفُ من سُنَّتُه الخِتانُ، وَتَحَنَّفَ الرجلُ آخْتَتَنَ». وهو يَنْتَهي إلى أنّ الحنيفيّةَ طائفةٌ تأثَّرتْ بطُقوسٍ وعاداتِ اليهوديّةِ غيرَ أنّها لم تُؤْمِنْ بِجَوْهرِ الدِّيانَة.

ومن بينِ هذه التّقديراتِ نَفْهَمُ أنّ الحنيفيّةَ نِحْلَةٌ أوْ نَزْعَةٌ عُرِفَتْ بها طائفةٌ لم تكنْ بعيدةً عن التّأثُّرِ بالمسيحيّةِ واليهوديّةِ على السّواءِ، وهذهِ الطّائفةُ كانتْ أقربَ إلى الحَيْرَةِ والشّكِّ.

اليهوديّة النصرانيّة (Secte judéo - chrétienne): وهي فِرْقَةٌ تَجْمَعُ بين عاداتِ اليهودِ وعقائِدِ النّصرانيّة، عَبَرَتِ الأُرْدُنَّ وقْتَ حِصارِ الرّوم لأورشليمَ، فسكنتْ في بلادِ العرَبِ. ومن هذه الفِرقة السَّمَوْأَلُ[٤] الشاعرُ.

ويُعارِضُ بعضُ[٥] المؤرِّخينَ هذا الرّأيَ، بأنّه لا جدالَ في أنّه

---

(٤) راجِعْ: **شرح ديوانِ السَّمَوْأل**، لِيَفْطريه، ص ١٠.

(٥) راجِعْ كتاب: **تاريخ اليهودِ في بلاد العرب**، للدّكتور ولفنستون.

وُجِدَتْ طائفةٌ يهوديّةٌ نَصْرانيةٌ، في الحينِ الذي كانتْ فيه النّصرانيةُ دَعْوَةً يهوديّةً بَحْتَةً، وكان النَّصارى شيعةً من شِيَعِ اليهودِ وقد فَنِيَتْ هذهِ الفِئةُ بعدَ أنْ أخذَتِ النَّصرانيّةُ تنتشرُ بينَ اليونانِ والسّريانِ، ولم يبقَ للطّائفةِ اليهوديّةِ النّصرانيّة ذِكْرٌ في القَرْنِ الثّالثِ بعدَ الميلادِ، وليسَ لنا مَراجعُ تاريخيّةٌ تُثْبِتُ وُجودَ هذه الطّائفةِ مُنفردَةً في الجزيرة...

هذا الخليطُ منَ الدِّياناتِ والنِّحَلِ جعلَ بلادَ العربِ في شِبْهِ حركةٍ زَوْبَعِيَّةٍ، لأنّها لم تَكُنْ فاتِرةً بل عامِلةٌ ناصِبةٌ، ومن ثَمَّ دخلتْ في صِراعٍ عنيفٍ آتَّصَلَ بأسبابِ الحياةِ العامّة، وأدَّى إلى تنافُرٍ سحيقٍ وحروبٍ مُسْتَعِرَةٍ. وأشدَّ ما كانَ الصّراعُ والتناحرُ بينَ المسيحيّةِ الّتي تُشَجّعُها الدّولةُ الرّومانيّةُ وبينَ اليهوديّةِ الّتي وَجَدَتْ في الجزيرة مَلاذاً لها يحميها من عُدْوانِ المسيحيّين. ولكيْ تكونَ ضامِنَةً لمستقبلٍ مُسْتَقِرٍّ جَمَعَتِ آهْتمامَها لِتَصْبُغَ العربَ بِصِبْغَتِها، وفكّرتْ لأوّلِ مرّةٍ بالدَّوْلَةِ(٦) اليهوديّةِ، ولعلَّ هذهِ

---

(٦) فَكَّرَ اليهودُ بَعْدَ تَشْتيتِهِمْ في موقفِهِم كأُمّةٍ من واجبِها الدّفاعُ عن كيانِها حَذَرَ الذّوبانِ في الأممِ والشعوبِ. وبعدَ مُحاولاتٍ كثيرةٍ تَوَصّلَ عُقلاؤُهم في العصرِ الحديثِ إلى وُجوبِ تَخَيُّرِ مكانٍ لِيَعْتَبِروهُ وَطَناً قومِيّاً لهم، ففكّروا ببقاعٍ كثيرةٍ كالأرجنتينِ وشاطِئِ إفريقيا الغربيّ وفلسطينَ، ولكنّ التجاربَ أُخفِقَتْ إلّا في فلسطينَ حيثُ أمْكَنَ لزُعَمائِهِم إقْناعُ سَوادِ اليهودِ في الشّتاتِ بسُهولةٍ، وأذْكى هذهِ الفِكْرَةَ فيهِمْ مذابحُ الرّوسيا الّتي وَقَعَتْ خِلالَ القرنِ التاسعَ عشرَ فَتَخَطّوا الحدودَ إلى الأرضِ العربيّةِ البَحْتِ، وكانتْ أوّلُ هجرةٍ منظّمَةٍ في عام ١٨٨١، وأُنْشِئَتِ الجمعيّاتُ لإيواءِ أولئكَ المتشرّدينَ، فكانتْ أوّلَ مستعمرةٍ منظّمَةٍ هي ريشون لصيون، إلى أنِ آجْتَمَعَتْ في جمعيّةٍ مركزيّةٍ للإشرافِ على حركةِ الاستيطانِ في فلسطينَ وآسْمُها جمعيةُ الاستعمارِ اليهوديّةِ، ثمّ ظَهَرَ هِرتزِل الداعيةُ اليهوديُّ النّمساويّ الألمانيّ الّذي تَفَرَّغَ للدّعوةِ إلى الحركةِ المذكورةِ وجاهَرَ بها في كتابِه: **الدولة اليهوديّة**، الذي باتَ إنجيلَ الصّهيونيّينَ في الوقتِ الحاضر.

وكانَ قَدْ سَبَقَ هرتزل يهوديٌّ آخرُ عَمِلَ لترويجِ الفِكرةِ بوُجوبِ آندِماجِ اليهودِ في العناصرِ الّتي يعيشونَ بينَها، فاليهوديُّ المقيمُ في بريطانيا يَجِبُ أنْ يكونَ بريطانيّاً، وقد سُفِّهَتْ تعاليمُ هذا الرّسولِ الجديدِ المَدْعُوِّ

المحاولَةَ تَصْلُحُ أنْ تُعَدَّ فاتِحَةَ الحركاتِ اليهوديّةِ لتأسيسِ الوطنِ القوميّ، فما ذَهَبَ إليه ولفنستون من أنّ اليهوديّةَ لم تكنْ تُعْنَى بالتّبشيرِ في الجزيرةِ آسْتِناداً إلى أنّها دِيانةٌ غيرُ تبشيريّةٍ وَهْمٌ بالغٌ، لأنَّ الظَّرْفَ يَقْضي بأنْ تَتَّخِذَ التّبشيرَ وَسِيلَةً منْ وسائِلِ المُحافظةِ على البَقاءِ. كما نَعْثُرُ على دِيانةٍ ثالثةٍ كانتْ تَبْذُلُ جُهوداً لا تقِلُّ عن جُهودِ هاتَيْنِ الدِّيانتينِ وهي المجوسيّةُ الّتي آتَّخذتْها الدّولةُ الفارسيّةُ وسيلةً إلى القضاءِ على النُّفوذِ الرّومانيّ.

والشّيءُ الذي يَلْفِتُ نَظري أنَّ الفُرسَ كانوا يَنْظُرونَ إلى آنْتِشارِ اليهوديّةِ في بلادِ العربِ بعينِ الرِّضا، وهذا يحمِلُنا على ظَنٍّ أنَّ الفُرسَ ـ وهم الّذين عَطَفُوا على اليهودِ بعدَ فَتْحِ بابلَ ـ آتَّخذُوا مِنَ اليهودِ صَنائِعَ لهمْ في جزيرةِ العربِ يَسْتَغِلّونَهُمْ في الحَيْلولَةِ دونَ تَسَرُّبِ النُّفوذِ الرّومانيِّ إليها. ومَعْنى هذا أنّ الفُرسَ أغْرَوا اليَهودَ بتأسيسِ دولةٍ يَهوديّةٍ في البلادِ العربيّةِ. ولمّا كانَ من غيرِ المُستطاعِ أنْ يَجْعَلوها يهوديّةً قَلْباً وقالِباً، وإلّا أهاجوا العربَ عليهِمْ، آكْتَفَوْا من يهوديّةِ الدّولةِ بالدِّينِ، فَحَصَروا جُهودَهم في تَهْويدِ البيتِ المالِكِ وجَعْلِ اليهوديّةِ ديناً رسميّاً للدّولةِ، ولقدْ تمَّ لهم ذلك. وهذا يُفَسِّرُ لنا أنّ حكومةَ ذي نُواسٍ كانتْ شَديدةَ الاتّصالِ

مندلسوهن. راجع كتاب: **العقائد** لعمر عنايت، طبعة دار العصور، ١٩٢٨، ص ص ٨٩ ـ ١٠٢.

وفي نَظَري أنّ هذا النّشاطَ السّياسيَّ لليهودِ ظَهَرَتْ أُولى مُحاولاتِهِ في جزيرةِ العربِ قبلَ الإسلامِ ولذلكَ كان لانهيارِ الدّولةِ الحِمْيَريّةِ اليهوديّةِ، دَوْلَةِ ذي نُواسٍ، رَنَّةُ أسىً عندَ جميعِ اليهودِ في الجزيرةِ وخارِجها، حتّى ظَهَرَ في أشعارِهم ومراثيهم الطّويلةِ لتلكَ الدّولةِ، وبَلَغَ بهم خيالُهم المذعورُ إلى التّوَهُّمِ بأنّ الدّولةَ لم تُمْحَ بل هي مُتَحَصِّنَةٌ في الصّحارى، ولذلك هاجرَ اليهودُ إلى اليمنِ ليَبْحَثوا عن حكومَتِهم المَوْهُومَةِ. راجع كتاب: **تاريخ اليهود في جزيرة العرب**، مرجع سابق.

بحُكومةِ الفُرسِ، وكانتْ سياستُها العامّةُ جُزءاً من سِياسةِ الثّانيةِ، ولعلَّ حركةَ ذي نُواسٍ ضِدَّ النَّصارى كانتْ بِتَشْجيعِ الفُرسِ أنفسِهم، لتكونَ مُقَدِّمَةً لِخِصامٍ عنيفٍ، حينَ وقَفَتْ كِلتا الدَّولتَيْنِ على جُهودِ الأُخرى. فالرّومانُ آتّخذوا التَّبشيرَ في الحجازِ، والأحباشُ في الجُنوبِ، وسيلةً إلى الظَّفَرِ، وآتَّخذَ الفُرسُ وسيلتَهم إلى ذلك بإقامةِ دولةٍ يهوديّةٍ مُواليةٍ لهمْ في الجزيرةِ. والَّذي يَدُلُّنا على صِحّةِ هذا التَّقْديرِ، أنّه سَرعانَ ما آنْكَشَفَتِ الحوادِثُ عن تَماسِّ القُوى الفارسيّةِ والرّومانيّةِ مُباشَرَةً ودونَ مُباشرَةٍ. ومنَ الخيرِ أنْ نَذْكُرَ أدْوارَ الصِّراعِ بين المسيحيّةِ واليهوديّةِ، لِما كانَ لهُ منْ نتائجَ نفسيّةٍ وسياسيّةٍ وآجتماعيّةٍ في المُحيطِ العربيِّ الجاهِليِّ العامّ.

ذهبتْ طائفةٌ من المستشرقينَ، منها العالمانِ ولهاوزن وهالڤي، إلى أنّ ظُهورَ اليهوديّةِ في بلادِ حِمْيَرَ كانَ نتيجةً لِنضالٍ عنيفٍ وَقَعَ بينَ اليهوديّةِ والنّصرانيّةِ، تمكّنتْ فيه الأُولى من أنْ تتغلّبَ على الأُخْرى في بادِىءِ الأمْرِ.

وذهبتْ طائِفةٌ أُخرى، منها العالِمانِ جلازر وفنكر، إلى أنّ الباعثَ سِياسيٌّ مَحْضٌ، وهو أنّ ملوكَ الدّولةِ الرّومانيّةِ الشّرقيّةِ، بعدَ أن فَرَغُوا مِنَ الأقاليمِ المجاورةِ للجزيرةِ العربيّةِ، تأهّبُوا لِضَمِّ أطْرافِها إلى أملاكِهم، فَرَتَّبُوا لِتنفيذِ هذا الغَرَضِ سياسةً مُحْكَمَةً، تقومُ، من جِهَةٍ، على إرْسالِ وُفودِ الرُّهبْانِ إلى الحجازِ لِيُمَثِّلوا دَوْرَ الدُّعاةِ للنَّصرانيّةِ بينَ البدْوِ والحَضَرِ، ومن جِهَةٍ أُخْرى على تَمْهيدِ الأفكارِ والنُّفوسِ لِقَبولِ السُّلطانِ الرّومانيِّ. فلمّا تَنَبَّهَ مُلوكُ حِمْيَرَ لهذِهِ الحِيَلِ، وأدْرَكوا ما يَتَعَرَّضُ له كِيانُهم السّياسيُّ من الخطرِ الشّديدِ بسببِها، نَشِطُوا لإحْباطِها وفكّروا في أمْضَى الأسْلحَةِ الّتي

تُمَكِّنُهُم مِنَ القضاءِ عليها، فاَعْتَنَقوا اليهوديَّة ليُقاوِموا سَيْطَرَةَ الدِّينِ الجديدِ باَعْتبارِه ديناً توحيديّاً. وبذلكَ قضى مُلوكُ حِمْيَرَ على كُلِّ الحُجَجِ الّتي كانَ مُلوكُ الدَّولةِ الرّومانيّةِ الشّرقيّةِ يَعْتمدونَ عليها في التَّرويجِ لدعْوتِهم السِّياسيةِ.

وكانَ مِنَ النّتائجِ المُباشِرَةِ لهذا الصِّراعِ بينَ الدِّيانتَيْنِ، المذبحةُ الّتي آرْتكَبَها ذو نُواسٍ الحِمْيَرِيُّ بتَحْريضِ اليهودِ، وإعْدادِ الشَّعبِ لثوراتٍ آجْتماعيّةٍ داخليّةٍ. فقدْ حَدَّثَ المؤرِّخُ اليونانيُّ يوحنّا[7] من مدينةِ إفزوسْ، أنّ دومنيوسَ (ذا نُواس) قبضَ على تُجّارٍ من نَصارى الرّومِ وقَتَلَهُم، وآسْتَمَرَّ يُعامِلُ تُجّارَهم بالقَسْوَةِ والعُنفِ، ويَضطّهِدُهم كُلّما مرَّ أحدُهم ببلادِ اليَمَنِ، حتّى آنْقطعَ جميعُ التّجارِ المسيحيّينَ من دُخولِ اليَمَنِ. فَكَسَدَتِ التّجارةُ وَضَعُفَتِ الحركةُ، لأنّ أسواقَها تَسْتَمِدُّ الحياةَ مِمّا تُصَدِّرُهُ إلى الخارجِ من الحاصِلاتِ الزّراعيةِ والمُنْتَجاتِ الصِّناعيّةِ، ولأنّ ثُغورَ اليمنِ كانتِ الواسطةَ بينَ الهندِ وجميعِ الأَصْقاعِ الشرقيّةِ والغربيّةِ. فلمْ يكنْ مِنَ المُمْكِنِ أنْ يَنْظُرَ اليمنيّونَ إلى شَلِّ الحركةِ في الأسواقِ بعَيْنِ الرِّضا، فتقدَّمَ إيدوج، (قَيْلٌ وَثَنيٌّ)، إلى ذِي نواسٍ وقالَ له: «إنّ أعمالَكَ القاسِيَةَ نَقَلَتِ الحركةَ التِّجاريّةَ من ثُغورِنا إلى ثُغورِ الأعداءِ». فأجابَهُ ذو نواسٍ: «إنَّ إخْوانيَ اليهودَ في بلادِ الرُّومِ يَذوقونَ ألواناً شَتّى من الهَوانِ والتَّعذيبِ، فأنا أريدُ أنْ أكُفَّهم عنْ ذلكَ بمعاملةِ تُجّارِهِم بِقَسْوةٍ مُماثلة». ولكنّ إيدوجُ خرَجَ غيرَ راضٍ عنْ هذهِ السِّياسةِ التي سَتُؤدِّي إلى خرابِ البلادِ. ففكَّرَ في أنْ يَتَخَلَّصَ من

---

(٧) راجع كتاب: **تاريخ اليهود في جزيرة العرب**، مرجع سابق.

ذي نواسٍ، فآتّفقَ مع باقي الأقْيالِ الوثنيّينَ وجَمَعَ بواسِطَتِهم جُموعاً قاتَلَ بها ذا نواسٍ حتّى تَغَلَّبَ عليه وقَتَلَهُ، ثمَّ آعْتَنَقَ إيدوجُ النّصرانيّة.

هذه الرّوايَةُ يَشُكُّ فيها بعضُ المؤرّخينَ لأنّها لا تُشيرُ إلى غَزْوِ الحَبَشةِ لليَمَنِ، وليسَ فيها ما يَدْعُو إلى الشّكِّ عنْدي لأنّ عَدَمَ تعرُّضِ الرِّوايةِ للتّنْويهِ بذكرِ غزوِ الحبشةِ لا يَنْفيها، فقدْ يُحْتَمَلُ أنْ تكونَ الغَزْوَةُ الحبشيّةُ رافقتِ الثّورةَ الدّاخليّة. والمؤرّخُ اليونانيُّ مُهْتَمٌّ بالسّببِ الّذي كانَ أكثرَ مَساساً في الانْقلابِ الثّوريِّ الّذي أطاحَ بالدَّوْلَةِ الحِمْيَريّةِ المُتَهَوِّدَةِ، على أنّه صَحَّ لدينا أنّ الدِّعايةَ السّياسيّةَ عن طَريقِ الدِّينِ للدّولةِ الرّومانيةِ الشّرقيّةِ آصْطَنَعَتْ بعضَ الشّخصيّاتِ العربيّةِ، وأنّ تَنَصُّرَ إيدوج، أو بعبارةٍ أصحَّ، إظهارَه النّصرانيّةَ، يدفَعُنا إلى آعتقادِ أنّه كان صَنيعةً من صَنائعِ الدّولة الرّومانيةِ، وهذا يُصَحِّحُ الرّوايةَ منْ بعضِ الوُجوه.

وذكرَ مُؤَرّخو العربِ ثورةً أُخرى قام بها رجلٌ يُقالُ له لَخْنيعة ينوف وتمكّنَ هذا من الغَلَبَةِ وجَمْعِ السُّلطةِ في يدَيْهِ، ولكنَّ المصادرَ العربيّةَ لم تَذْكُرْ ما إذا كانتْ ثورةُ لَخْنيعة مُوَجَّهَةً إلى الأُسْرَةِ الحاكِمَةِ فقطْ، أو كانتْ مُتَّجِهَةً أيضاً إلى هَدْمِ كِيانِ اليهوديةِ، إذْ لا بُدَّ مِن آلةٍ يَسْتَعْمِلونَها للتّأثيرِ في نُفوسِ الشّعبِ وتَهْييجِ عواطفِهِ، وخَيْرُ وسيلةٍ لذلك أنْ يَظْهَروا بمظهرِ المُدافِعينَ عنْ عقيدةِ الآباءِ والأجدادِ ودينِ البِلاد.

إذاً فهذه الحركاتُ التَّمَرُّدِيَّةُ الّتي دَبَّرَها القَيْلُ إيدوجُ والشّعبيُّ لَخْنيعَة كانتْ مُتأثّرةً بالصِّراعِ بينَ الدِّيانتَيْن.

والنّتيجةُ الثّالثةُ الّتي تَرَتَّبَتْ على هذا الصِّراعِ، هي قَلَقُ الضّميرِ الدينيِّ وحَيْرَةُ النّفسِ المُفْعَمَةِ بالتّساؤُلِ المبْهَمِ. فالعربيُّ لمْ يعدْ يَطْمَئِنُّ إلى وثَنِيّتِهِ

الّتي لَمَسَ في أدَبِيّاتِها نوعاً من الضَّعةِ والانْحِطاطِ بمقارَنَتِها بالأدبيّاتِ المِثاليَّةِ لكِلْتا الدِّيانَتَيْنِ، كما لم يَطْمَئِنَّ إلى واحدةٍ منهُما لأنَّ الدُّعاةَ المُتنازِعينَ كَشَفُوا عمّا في الدِّيانَتَيْنِ من عَوْراتٍ، والمجتمعُ لم يَسْتَطِعْ تقديمَ مُصْلِحٍ عبقريٍّ يَتَسَنّى له إنقاذُ هذا الشَّعبِ الحائرِ قبلَ أنْ تُسْلِمَهُ الحَيْرَةُ إلى أسْوَإِ حالاتِها، وبالأخصِّ في قُريشٍ الّذين كانوا في حالةٍ نفسيّةٍ جِدٍّ مريضةٍ، بِما اجْتَمَعَ فِيهِمْ من أُمورٍ هَيَّأَتْ لذلك، فقدْ كانوا تُجّاراً يَجُوبون العالَمَ القديمَ تقريباً للتِّجارةِ، ويَخْتَلِطونَ بشُعوبٍ تَنْتَسِبُ إلى دِياناتٍ مُختلفةٍ ويَشْهَدونَ أشكالاً مِنَ العِباداتِ تُثيرُ تَطَلُّعاتٍ نفسيَّةً مُتفاوِتةً، وتَبْعَثُ الوِجدانَ على ألْوانٍ شتّى. ولذلكَ كانوا ذَوِي قُلوبٍ غُفْلٍ حيالَ دَعْوةِ الإصلاحِ الّتي أذْكاها النّبيُّ (ص) فَوُجِدَ فيهِمْ مَنْ يُعارِضُ مَواعظَ النّبيِّ القَوارِعَ بأقاصيصِ إسفَنْدِيار وأخبارِ الفُرسِ القُدَماءِ، لأنّهم أخَذوا دَعْوةَ النّبيّ (ص) على أنّها صِنْوٌ لِدَعْوةِ المُبَشِّرينَ من ذَوي الدِّياناتِ الأُخرى، فعارَضُوه بِما اسْتَقرَّ في نُفوسِهم من تأْثيرِ الدُّعاةِ المجوسِ وتأْثيرِ الدُّعاةِ الآخَرينَ. فقدْ ذَكَرَ الواقِديُّ أنّه وُجِدَ في مكّة يهودٌ، كما حاوَلَ المُسْتَغْرِبونَ، بينَهم المستشرقُ لامَنْس، أنْ يُبَرْهِنوا على أنّ عدداً كبيراً مِنَ اليهودِ كانَ يَسْكُنُ مكّةَ قُبَيْلَ ظُهورِ الإسلامِ، وأنّ منَ المؤكَّدِ أنَّ أفراداً مِنَ النَّصارى وعبيدِهم كانوا في مكّةَ مُختلِطين بأهلها.

فَلِهذه الحَيْرَةِ الدِّينيّةِ، ولِعَواملَ دينيّةٍ أُخْرى، لم يَسْتَسِغِ القُرَشِيّونَ دِعاوَةَ الإسلامِ ودَعْوتَه، وأمّا المدينةُ، فلأنَّ اليهوديّة تَرَكَّزَتْ فيها وحدَها، كانتْ عَقْلِيّةُ قاطِنيها الدّينيّةُ هادئةً كثيراً، وكانتْ أقْرَبَ إلى التَّأنُّسِ بالإسلام.

وهذا التَّطْبيقُ في مُحيطِ قريشٍ يُوصِلُنا إلى نتيجةٍ هامّةٍ، وهي أنّ طَبقاتِ قُريشٍ، على آختِلافِها، كانتْ مغلوبةً بِحَيْرةٍ بالغةٍ. وفي مَعْرِفةِ كُلٍّ منّا أنّ آلَ هاشِم كانوا يُمَثِّلونَ شِبْهَ فِئةٍ كَهَنوتِيّةٍ، أو أنّهم حُماةُ التّقاليدِ الموروثَةِ؛ فبِحُكْمِ هذا التّخصُّصِ كانتْ لهم تربيةٌ دينيّةٌ خاصّةٌ تَجْعَلُنا نَقْطعُ بأنّ بيئَتَهم الدّينيّةَ ولّدَتْ فيهم ضميراً خِصْباً بحُكمِ الوِراثةِ، فينْبغي إذاً أنْ يكونَ صاحبُ التّعاليمِ الجديدةِ منْهم، وأنْ يكونوا هُمْ رعاةَ هذه التّعاليمِ أيضاً.

والّذي يُصَدِّقُ هذا التَّقْديرَ، أنَّ الوِجْدانَ الدّينيَّ كانَ يَغْلِبُ على جميعِ رِجالاتِهم في كُلِّ دَوْرٍ، فإنّ عليّاً (ع) والحسنَ وآبنَ عبّاسٍ وزينَ العابدينَ ومُحَمَّدَ بنَ إبراهيمَ شواهدُ صادِقةٌ.

فالنَّفسُ العربيةُ كانتْ حائِرةً ما في ذلك شَكٌّ، وقد تَمادى بها الشّكُّ إلى ألْوانٍ من الجُحودِ والإلحادِ الخالِصِ. فإنّ مِنَ المُحقَّقِ أنّ الأطْفالَ، ومَنْ في مُسْتواهُم من ذَوي العقليّاتِ البَدائِيّةِ الّتي تَضْعُفُ عنِ الموازَنةِ والتّحكيمِ، يَميلونَ بل يُسْرِعونَ إلى التَّصْديقِ والإيمانِ في غَيْرِ شكٍّ ولا رَيْبٍ. والمنطقُ الجازِمُ هو الّذي يأخُذُ سبيلَه إلى عقولِهم وقلوبِهم، ليَمْلأَ خَلاءَها السّاذَجَ، وهذه الرَّغبةُ عندَ الإنسانِ الّتي لا تَفْتأُ ساعيةً به إلى إرواءِ ظَمَئِهِ الرّوحيِّ، هي الّتي تَجْعَلُ آسْتعدادَه للإيمانِ غيرَ محدودٍ، وإنَّ ما يُسَمّونَهُ في الفلسفةِ بالوِجدانِ البَديعيِّ (Sentiment ésthétique) يَدْفَعُ الإنسانَ الفطريَّ إلى إشْباعِ نَهَمِه الفِكْريّ. فالعربيُّ بَدائيٌّ، والبَدائيُّ سريعُ التَّصْديقِ، ولكنَّ نَشاطَ المُبَشِّرينَ بدياناتٍ مختلفةٍ، جَعَلَه يَتَرَدَّدُ. فهو لا يُمْكِنُه الإيمانُ بها جميعاً، كما أنّها لم تكنْ دياناتٍ

وثنيّةً أو تُشْبِهُ الوثنيّةَ حتّى يَجِدَ الحلَّ مِنْ قريبٍ، بأنْ يحترمَ آلهتَها بدونِ تَفريقٍ، كما كان يَفْعَلُ الوثنيّونَ القُدماءُ. فالإسكندرُ حينَ فَتَحَ مِصْرَ تَبنَّى فكرةَ المِصْريّينَ الدِّينيّةَ وخَرَّ لآلهَتِهم.

إذاً فلم يبقَ أمامَ العربيِّ إلّا أنْ يَشُكَّ ويُلِحَّ في الشَّكِّ، لأنّ حَرْبَ الدّياناتِ بينهُم لم تَكُنْ تعرفُ هَوادَةً أو تفيءَ إلى هُدْنَةٍ. فالعربيُّ كان صاحبَ وِجدانٍ دينيٍّ لا يَخلُو من سَقَمٍ، وبالأخصِّ الّذي يَسْكُنُ الحواضِر. والأخبارُ الّتي حَدَّثَتْنا عن شَكِّ العربيِّ في مُناسباتِ حياتِه أكثرُ مِنْ أنْ تُحْصَى، حتّى لَقَدِ آهْتَمَّ القرآنُ بشأْنِ هؤُلاءِ الشّاكّينَ آهْتِماماً خاصّاً، وهاجَمَهُم مُهاجَمَةً عنيفةً كلَّما حَكَى أفكارَهم في مثلِ آيةِ «إنْ هِيَ إلّا حَياتُنا الدُّنيا نَمُوتُ ونَحْيا وما يُهْلِكُنا إلّا الدَّهْرُ»[٨] وآيةِ «وما نَحْنُ بِمَبْعُوثين»[٩] إلى غيرِ ذلك من الآياتِ الكثيرة. وهذا المذهبُ الدَّهْريُّ كانَ أكثرَ المذاهِبِ آنْتشاراً كما يَظْهر.

والّذي يَدُلُّ على مكانِ هذا الشّكِ في نُفوسِ العربِ شُيوعُ فكرةِ النِّفاقِ في عددٍ كَبيرٍ بعدَما قَوِيَ شأنُ النّبيّ (ص)، وظَهَرَتْ دعوتُه الإصْلاحيّةُ، وآشْتَعَلَتِ الضّمائِرُ بالثّورةِ على القديمِ، ومالَ النّاسُ إلى تعاليمِ النّهضةِ الّتي أعَدَّ النّبيُّ (ص) هيكَلَها. بِرُغْمِ هذا النَّميرِ الصّافي الذي أجراهُ النّبيُّ (ص) إلى كلِّ نفسٍ لإرْواءِ ظَمَئِها وتبريدِ غُلَّةِ الشَّكِّ فيها، لم تَتَأنَّس نُفوسُ المُنافِقينَ بتعاليمِ الدِّينِ الجديدِ، بلْ لم تَطْمَئِنَّ إليه، وهم مَعْذورونَ

---

(٨) الجاثية ٤٥: الآية ٢٣.

(٩) الأنعام ٦: الآية ٢٩.

لأنّهم كانوا يُعانونَ من بَرْحِ الشَّكِّ الخَفيِّ ما جعلَ ضمائِرَهم قَلِقَةً على الدَّوام.

والأشياءُ الّتي تركَها صِراعُ الدِّياناتِ عندَ العربيِّ، سَواءٌ في الوَضْعِ النّفسيِّ أو الدّينيِّ أو الاجْتماعِيِّ هي:

١ـ الحَيْرَةُ النّفسيّةُ العَميقةُ.

٢ـ صَقْلُ الوثنيّةِ إمّا بالفكرةِ عندَ الطّائفةِ المُسْتنيرةِ، كالذي حدَّثَنا به القرآنُ حاكياً قولَهم «وما نعبُدُهم إلّا لِيُقرِّبُونا إلى اللّهِ زُلْفَى». فهذِهِ الوثنيّةُ المتطَوِّرَةُ الفِكْرَةِ لا بُدّ أنّها مَذْهَبٌ أثَّرَ في وُجودِهِ ما شاعَ بينَ العربِ من أفْكارِ الدِّياناتِ الأُخرى؛ وإمّا بالعاداتِ كالصُّوْفَةِ والنَّسيءِ.

والصُّوفَةُ وظيفةٌ[١٠] دينيّةٌ؛ قالَ آبْنُ هِشام: كانَتْ صُوفَةُ تَدْفَعُ بالنّاسِ من عَرَفَةَ، وتُجيزُ لهم إذا نَفَروا مِنْ مِنى، فإذا كانَ يومُ النَّفْرِ أتَوْا لِرَمْيِ الجِمارِ، ورَجُلٌ من صُوفَةَ يَرْمي لِلّناسِ، ولا يَرْمُون حتّى يَرْميَ، وكانَ آخِرَهم الّذي شارَفَ الإسلامَ كَرِبُ بنُ صَفْوانَ. ويقولُ الدّكتور ولفنسُون إنّ صُوفةَ الّتي مَعْناها في العِبْريّةِ الحارِسُ أوِ الشّخصُ البصيرُ في الشُّؤونِ الدّينيّةِ، وظِيفَةٌ تَسَرَّبَتْ إلى العربِ من اليهوديّة.

---

(١٠) مِنَ المسائلِ الّتي لم تُحَلَّ حتّى الآن تَعْيينُ الأصلِ الّذي تَنْظُرُ إليه كلمةُ صُوفيّة وتَصَوُّف. وعلى كَثْرَةِ التّقديراتِ لم يَصِلِ العُلماءُ إلى رَأْيٍ قاطِعٍ، فهم تارةً يَرُدّونَها إلى الصُّوفِ وتارةً إلى الصّفاءِ، وأحياناً يَرُدُّونها إلى أصولٍ يونانيّة. ورأيي الّذي أطْمَئِنُّ إليه جدّاً أنْ يكون صوفيّة وتصوّف من كلمةِ صُوفة بمعناها العِبادِيّ، وهي من الكلماتِ المُشتركةِ التّجارِ في السّاميّات، ومَصْدَرُ هذا الاطْمِئنانِ شيئان:

أ ـ الآصِرَةُ الشّديدةُ بينَ معنى صوفيّة ومعنى صُوفة، فكلٌّ منهما طائِفَةٌ لها تَرْتيبٌ دينيٌّ خاصٌّ وأشكالٌ تَعَبُّدِيةٌ. وإنَّ تَخَصُّصَ فريقٍ من عربِ الجاهليّةِ بوظيفةِ الصُّوفة يَجْعَلُهُم طبقةً ذاتَ شعائِرَ وآمْتيازٍ في مذاهِبِ حياتِها على شَكْلِ المتصوِّفة.

ب ـ مُساعدةُ قواعِدِ العربيّة في النّسبةِ والاشْتِقاقِ على هذا التّخريجِ اللّغوي.

والنَّسيئَةُ وظيفةٌ أيضاً، تسرَّبَتْ إلى العربِ من اليهودِ. وتميلُ جَمْهَرَةُ المُسْتَشْرقينَ إلى تَفْسيرِ هذه الكلمةِ بما كان مَعْروفاً عِنْدَ العِبْرِيِّيْنَ من أنّ النّاسِيءَ، أي الرَّئيسَ الدّينيَّ، كانَ يُؤَخِّرُ ويُقَدِّمُ الشُّهورَ، ويُعيِّنُ مواعيدَ الأعيادِ والصِّيامِ، ويُعلِنُ النّتيجةَ بواسِطَةِ وُفودٍ إلى الطّوائفِ اليهوديّةِ المُخْتلِفَةِ. والنّاسِيءُ هو الاسْمُ الشّائعُ لرئيسِ القَبائلِ عندَ بَني إسرائيلَ منذُ أزْمِنَةٍ غابِرَةٍ، ووجودُ هذه الوظيفةِ في بني كِنانَةَ الّتي كانَ منها بُطونٌ مُتَهَوِّدَةٌ يُرَجِّحُ هذا التَّقديرَ، كما يؤيِّدُه ما ذَكرهُ أبو معشرٍ البَلْخِيُّ في كتابِ **الألوف**، وأبو الرَّيْحانِ البَيْرونيُّ في كتاب **الآثار الباقية عن القرون الخالية**، والمَقْريزيُّ في كتابِ **المواعظ والاعتبار بذِكْر الخِططِ والآثار**. ويذهبُ المستشرقُ الهولَنْدِيُّ دوزي إلى أنّ حَرَمَ مكّةَ عُمِّرَ بواسطةِ بُطونِ[11] بني شَمْعونَ، وأنّ تقاليدَه ليستْ إلّا وِراثَةً إسرائيليّةً قديمةً. كما

---

(١١) يُداخِلُني تَظَنُّنٌ جِدُّ غريبٍ، لا يَبلُغُ حَدَّ الرأيِ لعدمِ مُساعَفَةِ الشواهدِ، في أصلِ العَدْنانيّينَ والقَحْطانيّينَ، وقد تَكَوَّنَ لَدَيَّ من تَلْويحاتٍ مَحْضٍ لُغَوِيّةٍ وَفْقاً للأصولِ المقرَّرةِ في كتابِ **مُقدِّمة لدرس لغة العرب** وعلى الرَّغم من أنّه تقديرٌ لا يَستندُ إلى وثائقَ أو أشباهِها، فإنّها لا تَجفُوه لاتِّساقه مع رُوحِ ما هو محفوظٌ من وثائقَ بَتْراء.

ويتلخَّصُ هذا التظنُّنُ، بأنّ العَرَبَ والعِبْرَ كانوا الانشِعابَةَ الأقدمَ لِلأَرُومَةِ السامِيَّةِ، في مُحيطِ الأحقافِ والجنوبِ اليَمَنِيّ... والجماعاتُ الّتي كانتْ مساكِنُها إلى الساحلِ سُمُّوا عِبْرِيّينَ أي ساحليّينَ نسبةً إلى العِبْرِ، والجماعاتُ الّتي مساكِنُها إلى الصَّحراءِ أو فيها، سُمُّوا عرباً أي صحراويّين من كلمةِ عربة بمعنى صحراء.

وأُقَدِّرُ أنّ هؤلاءِ الساحليّينَ كانوا يَشْتَغلونَ في البحارِ كما هو شأنُ أشباهِهِمْ، وقد وُفِّقُوا إلى نوعٍ من نِعْمَةِ العَيْشِ وغَضارَتِهِ، بينَما الجماعاتُ الأُخرى الّتي لم تحاولْ عن الصحراء مُنْقَلَباً، عُرِفوا بالقَحْطانِ أي أبناءِ القحطِ. فقد ألَحَّ عليها الجُهْدُ والشَّظَفُ ولَزِمَها النعتُ لُزومَ الاسمِ، مثلما لَزِمَ المستقرّينَ النعتُ الآخرُ العَدْنانُ، أي المقيم.

ذَهَبَ أيضاً إلى أنّ العربَ آسْتعاروا أسماءَ أيّامِ الأُسْبوعِ من اليهودِ، إذْ لا يُمْكِنُ تَصَوُّرُ آسْتعمالِ لَفْظِ السَّبْتِ بدونِ هذا، كما أنّ يومَ الجُمُعَةِ عُرفَ عندَ أهْلِ مَكّةَ بلفظِ عَرُوبَة، وهو لَفْظٌ يُطْلَقُ عندَ اليهودِ على كُلِّ يومٍ قبلَ السّبْتِ وقبلَ الأعياد.

٣ـ فِكرةُ تَحْريمِ الأشْهرِ الّتي تُشيرُ إلى شُعورٍ آجْتِماعيٍّ خاصٍّ دَفَعَهُم إلى تَكَتُّلٍ قوميٍّ مؤقّتٍ، هذهِ الفكرةُ الّتي كانتْ وَليدةَ الشُّعورِ البَليغِ بالاجتماعِ. ونحنُ نَطْمَئِنُّ إلى أنّه نَتيجةُ التَّعَرُّفِ إلى نُظُمٍ جديدةٍ، فإنَّه لونٌ من التّعاوُنِ الشَّعبيِّ أوْسَعُ من آعْتباراتِ القَبَلِيّةِ، مُتَّخِذاً شَكْلاً دينيّاً عميقاً، بَلْهَ أنّه كانَ حاجةً أكيدةً من حاجاتِ التعايُشِ في ظِلِّ الجِنْسِ. ويَدُلُّ على أنّه غيْرُ بعيدِ النَّشْأة أنّ قَبائلَ مِنَ العَربِ كَلَخْمٍ لم تكنْ تَخْضَعُ لهذا التَّشريع.

فكلا المفردَيْن: قحطان وعَدْنان، ليسا عَلَمَيْنِ على شَخْصَيْنِ تاريخيَيْن كما يُظَنُّ ويُتوهَّم، بل هما نَعْتانِ جُغْرافيّان... فالعدنانُ المُستَقِرُّ المُتَحَضِّرُ والقحطانُ المُتَبَدّي المترحِّلُ... ويَبْدُو هذا شديدَ الوضوحِ حيثُما نتناولُ بالدّرسِ كلَّ ما تَدُلُّ عليه كلمةُ العِبْر: فهي تَدُلُّ على السّاحِلِ والشّاطِىءِ، وعلى الجَماعَةِ والمكانِ الآهِل.

ثمّ إذا ضَمَمْنا إليها تَلْويحاتِ معاني جِذْر: عَدَنَ أي أقامَ، نَجِدُ أن العَدان يَدُلُّ على السّاحِلِ للبحرِ والضِفّةِ للنّهرِ، وأنّ العَدانة تَدُلُّ على الجَماعةِ... وهذا كُلُّه حَمَلَني على نحوٍ من غَلَبَة الظنِّ، بأنَّ المكانَ المعروفَ باسم: عَدَن، إنما أُعطِيَ هذا الاسمَ في القَديمِ القَديمِ بمعنى ما نفهمُ نَحنُ اليومَ من كلمة: مَرْفَأ؛ بمَلْحَظِ أنّه مكانُ إقامةِ السُّفُنِ ورُسُوّ الأصاميم من أفْواجِها.

هذا التَظَنُّنُ الّذي نَلِجُ بمِشْكاتِه، إنْ صَحَّ وكانَ له مِشْكاةٌ، إلى دَهاليزِ الماضي السَّحيق، ثمّ آتَّفَقَ وظَهَرَتْ وَثائِقُ تَشْفَعُ به وتُقيمُ أَمْتَهُ وعِوَجَه، نَعْرِفُ أنَّ عدنانَ وقحطانَ أقدمُ ممّا كُنّا نظنُّ، وأبْعَدُ عن أنْ يَكونا شَخْصَيْنِ تاريخيّين.

والنّتائِجُ الّتي نَتوَصَّلُ إليها، بعدَ هذا العرْضِ السّريع هي:

أوّلاً: إنّ صِراعَ الدّياناتِ كانَ عنيفاً، وكان مَأْجوراً آستُعْمِلَتْ فيه شَرُّ الوَسائلِ، حتّى أدّى إلى مذابِحَ رَسْمِيّةٍ في الجُنوبِ على أيْدِي الحِمْيَرِيِّينَ(١٢)، وإلى مُناوَشاتٍ في الحِجاز.

ثانياً: إنّ الدِّياناتِ لم تَظْفَرْ بتَحْويلِ العربِ عنْ عقائِدِهم، بلْ ظَفِرَتْ بإثارَةِ الشُّكوكِ.

ثالثاً: إنَّ الأُسْرَةَ الهاشميّةَ كانتْ هي المأْمولَةَ بأنْ تُقَدِّمَ المُصْلِحَ أو المُخَلِّصَ، وإنّ المدينةَ هي الوَطَنُ الصّالِحُ لِنُمُوِّ الدِّيانةِ الجَديدةِ وبقائِها.

رابعاً: إنَّ النِّفاقَ مَبْعَثُهُ الشّكُّ الدِّينيّ.

هذا بَحْثٌ لا يَغْنينا منهُ إلّا أنْ نَتَحَسَّسَ حالَةَ الشَّكِّ عندَ العربِ قبلَ الإسلامِ، ومقدارَ ما بَقِيَ منْها في النُّفوسِ بعدَه. وقدْ ظَهَرَ لنا مِمّا سَبَقَ أنّ حالةَ الشّكِّ كانتْ مُتَحَكِّمَةً إلى حدٍّ كبيرٍ في عُقولِ العربِ ونُفوسِهم، ورَأَيْنا أيضاً كيفَ أخَذَ الشّكُّ في عهْدِ النّبيّ (ص) شكْلاً آخَرَ دُعِيَ نِفاقاً. وفي كُتُبِ التّاريخِ أخبارٌ كثيرةٌ وأقاصيصُ كثيرةٌ، مِنْ مِثْلِ قِصَّةِ عمرو بْنِ معدي كرب الّتي ذَكَرْناها في مُقَدِّمَةِ(١٣) **سُمُوّ المعنى في سُمُوِّ الذّات**، وقِصَّةِ تَهاوُنِ المُغيرةِ بْنِ شُعْبَةَ بالصَّلاةِ، على ما ذكره البُخاريُّ في كتابِ مواقيتِ الصّلاةِ من صحيحه، وتَهاوُنِهِ بالحُدودِ، على ما ذَكَرَهُ الأصْبَهانيُّ في

---

(١٢) الحِمْيَرِيّونَ طائفةٌ مُبْهَمَةُ النَّشْأةِ، والمؤرِّخونَ على آختِلافٍ في حقيقتِها. وأنا أُرَجِّحُ أنّهم غيرُ الخُلَّصِ الصُّرَحاءِ في أنسابِهِمْ وأعْراقِهِمْ.

(١٣) راجعْ: **سموّ المعنى في سموّ الذات**، الطبعة الأولى، ص ٥١.

كتاب **الأغاني**. وكلُّها تَدُلُّنا على مكانِ هذا الشّكِّ الّذي ظَهَرَتْ طَلَعاتُهُ وخَوالِجُهُ المكْبوتَةُ في حَرَكَةِ الارْتِدادِ وحركةِ المُتَنَبِّئين.

فإنّ حركةَ الارْتِدادِ، إذا دَرَسْناها درساً دقيقاً، دلَّتْنا على مَوْضِعِ الشّكِّ عندَ هاتيكَ الأقوامِ الفِطْرِيَّةِ، وأنّهُ آمْتَدَّ إلى نواحي نَفْسِيّاتِهم، وصَبَغَ عليْهم مُيولَها. وهذه الحَرَكَةُ كانتْ مُتَمِّمَةً لحركةِ التَّنَبُّؤِ الّتي بَدَتْ طلائِعُها في زمَنِ النّبيِّ (ص) آخِرَ عَهْدِه، وكانت شائعةً بينَ كَثيرٍ من الخواصِّ، وإنَّ ظاهِرَةَ الشّكِّ فيها كانتْ مَلْموسةً إلى حدٍّ كبيرٍ، حتّى لَنَراها في تَضاعيفِ قِصَّةِ المُتَنَبِّئينَ واضِحةً جَلِيَّةً. وقدْ تَأَثَّرَتْ هذه الحركةُ في نَظَري بِعَواملَ ثلاثةٍ:

الأوّل: الاستياءُ الّذي تَمَلَّكَ الطَّبقاتِ الدّينيّةَ (الكُهّانَ) مِنْ ضَياعِ نُفوذِهم بالإسلامِ، فَعَمَدوا إلى آسْتِعادةِ مَجْدِهم المَفْقودِ بدَعْوَةٍ مُشابِهَةٍ.

الثاني: قَلَقُ الوِجْدانِ الدّينيِّ الّذي ظَهَرَ أنّه كان قَوِيّاً إلى حدٍّ ما، وقدِ آسْتَغَلَّه المُتَنَبِّئُونَ لإيصالِ دعوتِهم إلى العُقولِ، أو على الأقَلِّ لإثارَةِ الشَّكِّ في التّعليمِ الجديدِ الّذي آطْمَأَنَّ العربُ إليه آطْمِئْناناً ما. وهذا يُكْسِبُهم رُجوعَ العربِ إلى جاهليَّتِهم المُضطَّرِبَةِ.

الثالث: عَدَمُ فَهْمِهم للنُّبُوَّةِ على حقيقتِها، فَإِنَّ الّذي في خَيالِهم عنْها كانَ تَصَوُّراً مُبْهَماً ومُشَوَّهاً. ولكي تَتَّضِحَ لنا هذه العواملُ في حركةِ المُتَنَبِّئينَ على وجهٍ أدْعى إلى التَّصْديقِ نُوردُ نُتَفاً مِنْ أخبارِهم.

ذَكَرَ آبْنُ جَريرٍ أنّه لمّا آشْتَكى النّبيُّ (ص) وَثَبَ الأسْوَدُ باليَمَنِ، ومُسَيْلِمَةُ باليَمامةِ، ووثَبَ طُلَيْحَةُ في بلادِ بني أسَد. ولعلَّ أطْرَفَ شخصيّةٍ بينَ المُتَنَبِّئينَ هي سَجاحُ بنتُ الحارثِ الّتي كانتْ كاهِنَةً، وكانت على

عِلْم بالنَّصرانيّة، وكانت راسخةً فيها، تأثَّرت بنصارى تَغْلِب. وإنّما آخْتَرْناها لأنّ شخصيَّتها آزْدَوجَتْ بشخصيّةِ مُتَنَبِّىءٍ آخَرَ هو مُسَيْلِمَة.

وَخَبرُها، كما ذَكَرَهُ الطَّبَرِيُّ(١٤)، أنّها تَنَبَّأت بعدَ موتِ رسولِ اللَّهِ (ص) بالجزيرةِ في بني تَغْلِبَ، فآستجابَ لها الهُذَيْل، وتَرَكَ التَّنَصُّرَ، وكان قَصْدُها غَزْوَ أبي بَكْرٍ مي المدينةِ، غيرَ أنّ الظّروفَ جعلتْها تُغَيِّرُ آتِّجاهَها إلى اليمامةِ. ويقولونَ إنّه جرى على لِسانِها: «عليكم باليمامة، ودُفّوا دَفيفَ الحمامة، فإنّها غَزْوَةُ صَرامَة، لا يَلْحَقُكُمْ بعدَها مَلامَة». فَنَهَدَتْ لبني حَنيفةَ، وبلغَ ذلك مُسَيْلِمَةَ فهابَها، فأهْدى إليها، ثمّ أرْسَلَ لها يَسْتَأْمِنُها على نفسِه حتّى يأتيَها، فَنَزَلَتِ الجُنودُ على الأمْواهِ، وأذِنَتْ له وأمَّنَتْه، فجاءَها وجعلَ لها نِصْفَ الأرض. ورَوَوْا أنّها تَزَوَّجَتْهُ وطلبتْ إليه أنْ يَصْدُقَها، فأمَرَ مؤَذِّنَها شَبَثَ بنَ رَبَعِيّ الرِّياحيَّ أنْ يؤَذِّنَ في النّاسِ أنّ مُسَيْلِمَةَ بنَ حبيبٍ، رَسولَ اللّه، قدْ وضَعَ عنكُم صَلاتَيْنِ ممّا أتاكم بِهِ مُحمّدٌ: صلاةَ العِشاءِ الآخِرَةِ وصلاةَ الفَجْرِ. وذَكَرَ الكَلْبيُّ أنّ مَشْيَخَةَ بني تميمٍ حَدَّثوه أنّ عامّةَ بني تميمٍ بالرّملِ لا يُصَلّونَهما.

وكانَ من جُمْلَةِ أصحابِها عُطارِدُ بنُ حاجبٍ، وهو الذي يقول:

أمْسَتْ نَبِيَّتُنا أُنْثى نَطِيفُ بِها
وأصْبَحَتْ أنبياءُ اللَّهِ ذُكْرانا

ثمّ أسْلَمَتْ وحَسُنَ إسلامُها.

هذه القِصّةُ تَذْكُرُ أنّ سَجاحَ كانتْ مُتأثِّرةً بالنَّصرانيّةِ إلى حدٍّ كبيرٍ،

---

(١٤) راجع: **تاريخ الطبري**، ج ٣، ص ص ٢٢٨ - ٢٤١.

أيْ غيرَ مُطمئنَّةٍ، أو حائِرَةً، وكانتْ كاهنةً، فهي لذلكَ مُشتاءةٌ حيثُ إنّ الإسلامَ وَضَعَ حدّاً للاعتقادِ بأشْباهِها، وآتّبَعَها كثيرٌ من مُتَنَصِّرَةِ تَغْلِبَ؛ وأنّها تَزَوَّجَتْ بمُسَيْلِمَةَ الّذي جعلَ صَداقَها إسقاطَ صلاتَيْنِ من ديانةِ مُحَمَّدٍ (ص). ويؤَكِّدُ نظريّتنا في ضميرِ العربِ الدِّينيِّ، وأنّه كان مُتَلَدِّداً، ما ذَكَرَهُ الكَلْبيُّ منْ أنّ عامّةَ بني تَميمٍ بالرّملِ لا يُصلُّونَهما. على أنّنا نكادُ نَلْمِسُ الابْتِسامَةَ الماكِرَةَ السّاخرةَ في قَوْلِ عُطاردَ بْنِ حاجبٍ، وبالأخَصِّ هذا التَّعبيرِ: «أُنثى نَطيفُ بها» ورُغْم ذلكَ نَجِدُه مُنْقاداً مُسْتَسْلِماً لأسبابٍ منْها، أو أهمُّها، الحَيْرَةُ الّتي طَبَعَتْ دَخِيلَتَهُم النَّفْسِيَّةَ.

والآنَ نَنْتَقِلُ إلى دَرْسِ هذه الظّاهرةِ في عهْدِ الخُلفاءِ، وخُصوصاً عندَ الأعرابِ ومن لَفَّ لَفَّهُمْ، وبتعبيرٍ أصَحَّ: لافُّهُمْ. ولسْنا نَقِفُ عندَ حوادثَ جُزْئِيّةٍ وَقَعَتْ مِنَ الأشْخاصِ في بَعْضِ مُناسَباتِ حياتِهم، وإنّما نَتَّجِهُ من أوّلِ الأمْرِ إلى أحْداثٍ كبيرةٍ تجلَّتْ فيها ظاهِرَةُ الشَّكِّ على نَحْوٍ يُفيدُنا أنْ نُشَخِّصَه.

ويَحْسُنُ بنا أنْ نُشيرَ هنا إلى أنّ كتابَ **نهجِ البلاغةِ**، إذا دَرَسْناه دِراسةً نَقْدِيّةً، نَقَعُ فيه على ما يُؤَكِّدُ هذا الظَّنَّ، ففيهِ خُطَبٌ كثيرةٌ ومَجالسُ كثيرةٌ تَدورُ على مسائِلَ من أصولِ الدِّين، كانَ النّاسُ لا يَفْتَؤونَ يَسْألونَه عنْها، أو يَتَساءَلونَ عنها فيما بينَهم، وهيَ مسائلُ تَتَعَلَّقُ بالذّاتِ الإلهيَّةِ في أغْلَبِ الأحيانِ، كَمِثْلِ خُطبةِ الأشباحِ، وهي منْ جَلائِلِ خُطَبِهِ، وكانَ سألَهُ سائِلٌ أنْ يَصِفَ اللّهَ حتّى كأنّه يراه عِياناً، فَغَضِبَ الإمامُ (ع) وعرَّفَهُم كيفَ يُنَزَّهُ اللّهُ، وخُطْبَتِهِ في ابْتداءِ خَلْقِ السّماواتِ والأرضِ، وخُطْبَتِهِ في تَنْزيهِ اللّهِ، وأجْوِبَتِهِ في الحرّيَّةِ الأدبيّةِ، أوِ الإرادةِ الجُزئيَّةِ

(مُعْضِلة القضاءِ والقَدَرِ). مِمّا يدلّنا على ما هو مُتَمَلِّكُهُمْ مِنْ حَيْرَةٍ خَفِيَّةٍ؛ فإنّ الإسلامَ، برُغْمِ أنّه وَضَعَ حَدّاً لهذه الحَيْرةِ، بما فرضَ من مُثُلٍ وتَعاليمَ، عادتْ فَظَهَرتْ بأشْكالٍ إسلاميّةٍ، وبالأخَصِّ بعدَ عمليّةِ التَّمازُجِ الكُبرى الّتي أدّى إليها الفَتْحُ السَّريعُ. فدُخولُ ذَوي الدِّياناتِ الأُخرى في الإسلام - والأُمَمُ لا تُغَيِّرُ دياناتِها كما تُغَيِّرُ أثوابَها - ثَبَّتَ هذهِ الحَيْرَةَ أو أنْماها، ولكنّه أعطاها شَكْلَ الاجْتهادِ الدّينيّ. والآن نَدْرُسُ حَرَكةَ الخَوارِجِ والسَّبَئِيَّةِ على ضَوْءِ هذه النَّظَرِيّة.

نظريّة الخوارج: جاءَتِ الأخبارُ بأنّ المُتحارِبينَ في صِفِّينَ، لمّا آتّفقوا على التّحكيم، نَفرَ قَوْمٌ مِنْ جُنْدِ عليٍّ (ع) أكْثَرُهم منْ قَبيلةِ تَميمَ، مِنْ أنْ يُحَكَّمَ أحدٌ في كتابِ اللّه. ويَنْبَغي أنْ لا نَنْسى بأنَّ تميمَ كانتْ فيمَنِ آرْتَدَّ، وكانتْ رِدَّتُها إلحاداً، فقدْ قَدَّمَتْ نبيَّةً كان لها شَأْنٌ مُهِمٌّ، وهي سَجاحُ بنتُ الحارِث. وإنّما أنْبَهْنا على هذا ليَبْقى في ذُكْرِنا أنّهم كانوا ذَوي ضَميرٍ دينيٍّ قَلِقٍ تَبَعاً لِما يَعْرِضُ في سَماوَةِ خَيالِهم. وبما أنّهم يَفْقِدونَ القُدْرَةَ على المُوازَنَةِ العقليّةِ فهمْ لِذلكَ يَصيرونَ إلى التَّمَسُّكِ بالرَّأْيِ أو التَّرَدُّدِ. وسَنَجِدُ صِدْقَ هذا بعدَ حينٍ، فإنّ بعضَهم تشدَّدَ وَغَلا، وبَعْضَهم تَرَدَّدَ، فكانتْ أفكارُهم تَخْتَلِفُ بينَ عَشِيّةٍ وضُحاها كما يَقولونَ، وفَقْدُهُمُ القُدْرَةَ على الموازَنةِ يُعَلِّلُ آنْقِسامَهم على أنْفُسِهم هذا الانْقِسامَ السَّريعَ. وقدْ جَعَلوا شِعارَهم هذه الكلمةَ: «لا حُكْمَ إلّا للّه» المأْخوذَةَ منْ قَوْلِهِ تَعالى «إنِ الحُكْمُ إلّا لِلَّه»[١٥].

(١٥) الأنعام ٦: الآية ٥٧.

أهَمَّتْهُمْ أنْفُسهم حينما قَبِلَ عليٌّ (ع) بالتَّحكيم لأنَّ قَبولَه، كما ذَكَرْتُ في كِتاب **سُمُوّ المعنى في سُمُوّ الذّات**، مَعْناهُ أنّ لِلْخُصوم شُبْهَةَ حقٍّ، وهو ما لا يَسْمحونَ لأنْفسِهم بآعْتِقادِه، وإلّا فَقَدْ تَهافَتوا بَيْنَ عملِهم اليومَ وعملِهم بالأمسِ. وَهُمْ حينَ آسْتَبَدَّ بِهِمُ القَلَقُ، لِضَعْفِ الموازَنَةِ العقليّةِ عندَهم، لَم يُنْقِذْهم إلاّ أنْ يُقِرَّ عليٌّ (ع) بالخَطَإِ أي بالكُفْرِ.

ومن الخَيْرِ أنْ نَذْكُرَ طَرَفاً من تعاليمِهم لِنوجِدَ صِلَةً عقليّةً بينَ أفكارِهم، وبينَ الأفكارِ القَديمةِ من جِهةٍ، وصِلةً أُخْرى بينَ طُلوعِهِم بهذه التَّعاليمِ وبينَ الحَيْرَةِ المُسَيْطِرَة.

ذهَبوا في أوَّلِ الأمْرِ إلى أنّ الخلافةَ ليستْ حقّاً أصِيلاً، ولا مُكْتَسَباً لقُرَيْشٍ، وإنّما هي حقٌّ مَشاعٌ بينَ العَرَبِ، ثمَّ قالوا بينَ عامَّةِ المُسْلِمين.

دَقِّقِ النَّظَرَ في هذه الفِكْرَةِ التي تَنْفَسُ على قريشٍ سُلطانَها وتَحَكُّمَها، وبينَ ما جاءَ على لسانِهم يومَ الارْتِدادِ، تَجِدِ البَواعِثَ واحِدةً. فمُسَيْلِمَةُ كان يقولُ إنَّ قريشاً قومٌ يَعْتَدونَ، وقالَ قيسُ بنُ عاصمٍ:

ألا أبْلِغا عنّي قُريشاً رِسالةً

إذا ما أتَتْها بَيِّناتُ الودائِعِ

كما نَجِدُ مِنْ أهَمِّ بواعِثِ الثّورةِ على عُثمانَ أيضاً، أنَّ القبائل نَفِسَتْ على قريشٍ إمْرَتَها، وقد أنْضَجَ سَخِيمَتَهُم تصرُّفُ قريشٍ تَصَرُّفاً غيرَ مَشْروعٍ ولا عادِلٍ، إلى حدٍّ جَعَلَ القبائِلَ تَرْمي قريشاً بأنّها نَصَلَتْ مِنَ الدّينِ تقريباً. وآسْمَعْ إلى ما يقولُ شاعِر:

بُلينا مِنْ قريشٍ كلَّ عامٍ

أميرٌ مُحْدِثٌ أوْ مُسْتَشارُ

لـنـا نـارٌ نُـخَـوِّفُـهـا فَـنَـخْـشَـى
وليـسَ لهـم، فـلا يَـخْـشَـوْنَ، نـارُ

فكانَ بينَ هذهِ الحركاتِ الثّلاثِ صِلَةٌ شديدةٌ، وهي في الواقِعِ حركةٌ واحِدةٌ ظَهَرَتْ في ظُروفٍ مُختلفةٍ، وكانتْ تَصْطَنِعُ لها في كلِّ ظَرْفٍ ما يُناسِبُه. فحركةُ الخوارِجِ، في نظري، بَقِيَّةٌ مِنْ حركةِ الارْتدادِ الكامِنَةِ، ولكنّها في هذه المرّةِ أخَذَتْ شَكْلَ آجْتهادٍ دينيٍّ إسلاميّ.

ورَأْيُهُم في الخليفةِ أنّه لا يَصِحُّ لهُ أنْ يتنازلَ ولا أنْ يُحَكِّمَ، وإذا تمّ آخْتِيارُه صارَ رئيسَ المُسلمينَ، ويجبُ أنْ يَخْضَعَ خُضوعاً تامّاً لِما أمَرَ اللّهُ، وإلّا وَجَبَ عَزْلُه. ومن طوائفِ الخوارجِ مَنْ يَذْهَبُ إلى أنّه لا حاجةَ بالأُمَّةِ إلى إمامٍ، وإنّما على النّاسِ أنْ يَعْمَلوا بكتابِ اللّهِ منْ أنْفسِهم، وهذا ما كانَ يُفْهَمُ منْ كلمتِهم: «لا حُكْمَ إلّا للّه». ولذا قال عليٌّ (ع): «كلمةُ حقٍّ أُريدَ بها باطِلٌ، نَعَمْ إنّه لا حُكْمَ إلّا للّهِ ولكنَّ هؤلاءِ يقولون لا إمرةَ إلاَّ للّهِ». يَتَبَيَّنُ لنا مِنْ هذا أنّ نظريّةَ الخوارِجِ تَرْجِعُ إلى عَواملَ ثلاثةٍ:

أوّلاً: القَلَقُ الدّينيّ.

ثانياً: العَصَبِيّةُ.

ثالثاً: خضوعُ هؤلاء الأعرابِ، أيّامَ جاهليّتِهم، للكُهّانِ خُضوعاً تامّاً، فما كانوا يَقْطَعون بشيءٍ إلّا بعدَ تحْكيمِهِم. والمفروضُ في الكُهّانِ أنّهم يَسْتَفْسِرون الغَيْبَ، وهذا أدْخَلَ في فِطْرَتِهم أنّهم مُسَيَّرونَ كَرْهاً، وجاءَ التّنَبُّؤُ فَثَبَّتَ في ضمائِرِهم أنّ الغَيْبَ هو المُحَكِّمُ في كلِّ شيءٍ. فالعربُ من هذه الناحيةِ كانوا جَبْرِيّينَ، ونَجِدُ في **الآثار المرْوِيّة ونهج البلاغة** أنّ

عليّاً (ع) آجْتَهَدَ كثيراً في تَفْهيمِهِم حقيقةَ القَدَرِ، وكانتْ لهجَتُه في ذلك قاطِعةً صارِمَةً. وتأمَّلْ قولَه في الجوابِ عن مَسْألَةٍ في القَدَرِ «لو كان، أيْ مَعنى القَدَرِ، كما تَظُنّون لَبَطَلَتِ الشّرائِعُ والتّكاليفُ والجَنّةُ والنّارُ، وبَطَلَ إرسالُ الرُّسُلِ، إيّاكُمْ وهذه العَقيدةَ فإنّها عقيدةُ مجوسِ هذه الأُمَّةِ». هذه هيَ البَواعِثُ الحقيقيّةُ لخُروجِهِم، وإنْ كان في ظاهِرِه لا يُعطي إلّا أنّه نتيجةُ ظَرْفٍ خاصٍّ آنكَشَفَ عنه.

السَّبَئيَّة: والآن نتناوَلُ السَّبَئِيَّةَ الّتي كانتْ أدْخَلَ في وُجْهَةِ هذا النّظرِ. وهي نِحْلَةٌ تَنْتَسِبُ إلى شخصيّةٍ غامِضَةٍ كلَّ الغُموضِ، حتّى عُدَّتْ شِبْهَ تاريخيّةٍ، وهو عبدُ اللّه بْنُ سَبَأٍ. والرُّواةُ يختلِفون فيهِ إلّا أنّهم يُجْمِعونَ على الدَّوْرِ الّذي لعِبَه، وأكثرُهم يَذْهَبُ إلى أنّه يَهوديٌّ من صنعاءَ، قَدِمَ الحجازَ ودَخَلَ في الإسلام كما دخل غَيْرُه من اليهودِ. وقَدِ آبْتَدَعَ للعربِ قَضايا شَغَلَتِ الأفْكارَ، وأقامَتِ المُجْتَمَعَ العربيَّ وأذْكَتْ فيه الثّورةَ، ولعلّه الشّخصُ الّذي نَظَّمَ تعاليمَ الثّورة، وأعطاها شَكْلاً مُنسَّقاً مُهَذَّباً.

والمسائِلُ الّتي خَلَبَ بها النّاسَ تُنْظَمُ في صِنْفَيْن:

الأوّل: دينيّ، ومسائلُه هي:

أ ـ إنّ عليّاً يَجِبُ أنْ يَخْلُفَ النّبيَّ (ص) وليس أبا بكر.

ب ـ إنّ عليّاً (ع) وَصِيُّ محمّدٍ (ص)، كما كان هارونُ وصيَّ موسى (ع)، وشمعونُ الصّفا وَصِيَّ عيسى (ع).

ج ـ إنَّ مُحَمّداً (ص) سيعودُ كما عاد موسى، وكما لِلمَسيحِ رَجْعَةٌ له رَجْعَةٌ مُستنِداً إلى قولِه تعالى «إنّ الّذي فَرَضَ عليْك القُرْآنَ لرادّك إلى

مَعادٍ» (القصص ٢٨: ٨٥).

الثاني: إجتماعيّ، وهو مِنَ النَّوْعِ الاشتراكيّ المُتَطَرِّف، ومسائِلُه هي:

أ ـ إنّ المالَ يَجِبُ أنْ يُقَسَّمَ بين النّاسِ بالسَّوِيَّةِ، وليس هناك غَنِيٌّ ولا فَقير.

ب ـ إنَّ تَسْمِيَةَ معاوية للمالِ بمالِ اللّهِ لا مالِ المسلمينَ آفْتِئاتٌ على حقوقِهم، وقصدُ معاوية من هذا، كما كانَ يُرَوِّج، أنْ يَسْتَأْتِيَ لهُ التَّصرّفُ به كيفَ شاءَ. ولا يَخْتَلِفُ آثْنانِ من المؤرِّخينَ بأنّ آبْن سَبَأٍ تأثَّرَ إلى حدٍّ كبيرٍ بتعاليمِ الدِّياناتِ المختلفةِ، وأخَصُّها المزْدَكِيَّةُ في الجانبِ الاجتماعيِّ من أفكارِه. وفي نَزْعَتِه مِصْداقُ نظريّتِنا الّتي آجْتَهَدْنا أنْ نُفَسِّرَ بها الأَهْواءَ الدينيّةَ الّتي أدَّتْ إلى آخْتِلافٍ كَبير.

والمؤرِّخونَ يَرَوْنَ في عبدِاللّهِ بْنِ سَبَأٍ هذا، رَجُلاً دسّاساً خَطيراً، ونَرى فيه غيرَ ذلك. ومُقَدِّماتُ هذا الرَّأيِ الّذي كوَّنْتُه لنفسي، أنّ السِّياسةَ الماليَّة التي سارَ عليها عثمانُ (ض) منْ حيثُ إقْطاعُ المحاسيبِ، فَقَدْ أقْطَعَ مروانَ خُمْسَ ما فَتَحَه في أفريقيا، والإقْطاعُ شيءٌ مُسْتَحْدَثٌ في الإسلامِ، بَلْهَ أنّه خَوَّلَ قُريشاً المِلْكَ وآقتِناءَ الضِّياعِ والتَّزَيُّدَ منها إلى أبْلَغِ حَدٍّ، هذه السِّياسةَ كانتْ طَفْرَةً بالنَّظَرِ إلى سياسةِ عُمَرَ (ض) الصّارِمَةِ في هذا الجانِبِ. وقد نَشَأ عنْها وُلوعٌ بالاسْتِكْثارِ، ورَغْبةٌ جامِحةٌ في التَّمَوُّلِ ضَرورةَ أنّها نُقْلَةٌ مِنَ الفَقْرِ الجَديبِ إلى الثَّراءِ العريضِ. وقد ظَهَرَ أثرُ هذا التَّسابُقِ على الامْتِلاكِ سريعاً في الوَضْعِ الاقتصاديِّ العامّ، حيثُ جعلَ العَسْكَرِيِّينَ الّذين أوْقَفُوا أنفسَهم على الجُنْدِيَّةِ طَبَقَةً فقيرةً يائِسةً بائِسَةً، وألْحَفَ عليْها الفَقْرُ بصورةٍ أشَدَّ، حينما وقفتِ الفُتوحُ أو فَتَرَتْ. وإذا

علِمنا بأنّ العسكريِّينَ هم أكْثريّةُ العربِ المسلمينَ نَصِلُ إلى أنّ الطبقةَ الفقيرةَ شَمَلَتِ العربَ أكثرَهم. وأصبحتْ قريشٌ وحدَها هي الّتي تُؤَلِّفُ الطَّبقةَ الماليّةَ أوِ الأرسْتُقْراطيّةَ، فَعَرَتِ النّاسَ ضَغينةٌ على قُريشٍ بآعْتِبارِها المُسْتَبِدَّةَ بالمرافقِ العامّةِ، والمُسْتَبِدّةَ بالدّولةِ، ولاعَبَتْ نفوسَهم أفكارٌ ثوريّةٌ عميقةٌ. وبحُكْمِ أنّ عبد اللّهِ بنَ سَبَأٍ رَحّالةٌ، ويحملُ عقلاً مفكِّراً وحِسّاً نافِذاً إلى بواطنِ المجتمعاتِ، لَمَسَ أسبابَ الاسْتِياءِ العامّ، وحاولَ أنْ يتناوَلَ المُجْتَمَعَ في ناحيةِ المال بإصْلاحٍ مُناسبٍ. ولذلكَ لاقَتْ أفْكارُه رَواجاً أيَّ رَواجٍ.

وأمّا أنْ نَظُنَّ بأنّه آستطاعَ أن يَفْتِنَ شَعْباً مُطْمَئِنّاً إلى عقائِده وشُؤونِهِ بالدِّعايةِ الخالِصَةِ، فَخَرَقٌ بالنَّظر النَّفسيّ والاجتماعيّ، وأنْ يَفْتِنَ خُلَّصَ الرِّجالِ الّذين ساهموا في بناءِ الهَيْكَلِ الإسلاميِّ منْ مِثْلِ أبي ذَرٍّ (ض) الرَّجُلِ الذي طَوَّرَتْهُ الدِّيانةُ تطويراً حقيقيّاً وجعلتْ منهُ مُسلماً عميقَ الإسلاميّةِ، فإنّه يَسِمُنا بنوعٍ من البَلَهِ والسَّذاجَةِ في فَهْم طبائعِ النُّفوس. إذاً فقدْ كان في حُكْمِ الثّابتِ أنّ النّاسَ عامّةً شَعَروا بشُعورٍ واحدٍ، وأَلَّفَ بينَهم الاسْتِياءُ، ويَدُلُّ على هذا آنْتِقادُ عليٍّ (ع) نفسِه لهذه السِّياسةِ الّتي جَعَلَتْ قُريشاً تَبْتَلِعُ المُجْتَمَعَ الإسلاميَّ الواسعَ، وتتجاهَلُه وهو القُرَشِيُّ الصَّميمُ. وشكواه من قُريشٍ، الّتي كانَ يَرْمُزُ بها في ذلكَ الحينِ بآسْمِ الأُمَويِّينَ، تَمْلأُ خُطَبَهُ الّتي في **النَّهج**.

وإنَّ أبا ذرٍّ (ض) لَمَسَ هذا الاشتياءَ، وحاولَ أن يَضَعَ حدّاً للتَّدَهْوُرِ الاجتماعيِّ السّريعِ الّذي بَدَأ يُؤْذِنُ بالثّورةِ على الرأسماليّةِ الوَليدةِ. وقَدِ

آستنامَ إلى أفكارِ عبدِاللّه بْنِ سبأ الّتي تُؤَلِّفُ بَرْنامَجَهُ الإِصْلاحيَّ، لأنَّها وافَقَتْ أفْكارَه، ولأنّه وَجَدَ فيها عِلاجاً لا يَبْعُدُ عن روحِ الإسلام في جَوْهَرِهِ، خُصوصاً وأنّ في بَرْنامَجِهِ مَرَدّاً إلى سياسةِ عُمَرَ الماليّةِ في غايتِهِ بدونِ نَظَرٍ إلى الصِّيغَةِ الّتي أُفْرِغَ فيها.

ونحنُ لا نُنْكِرُ بأنّ أفكارَه الاشتراكيّةَ مُتَطَرِّفةٌ، ولكنَّ التّطرُّفَ دائماً شأنُ الشُّعورِ بالضِّيقِ، والمُفَكِّرُ بأفكارٍ ثوريّةٍ يكونُ على الدّوامِ مُفَكِّراً مُتَطَرِّفاً. وكذلك الشَّعْبُ الثّائرُ يكونُ مُتَطَرِّفاً على مِقدارٍ كَبيرٍ. فعبدُ اللّهِ بنُ سبأ، إن صَحَّ وكانَ، مسلمٌ ليسَ ما يَحْمِلُنا على الشّكِّ في إسلاميّتِهِ، وصاحبُ أفكارٍ إصلاحيّةٍ آستَلْهَمها من حالةِ المجتمعِ العامّةِ لا أنّه نَفَثَها فيهِ. وهذا لا يَمْنَعُني أنْ أُقَرِّرَ أنّ بَرنامَجَه في قِسْمَيْهِ، اللّاهوتيِّ والاجتماعيِّ، كان مُقْتَبَساً من دِياناتٍ عِدّةٍ وبالأخَصِّ في القسمِ الاجتماعيِّ، إلّا أنّه سَبَكَها على شَكْلٍ لا تَتَنافى بِهِ مَعَ روحِ الإسلامِ(١٦)، فهو صاحِبُ فلسفَةٍ دينيّةٍ مُقْتَبَسةٍ. وقد أثّرَ أيضاً في الخوارجِ، وسَيَأتي لنا درسُ هذا في بحثِ الثّورة على عُثمان (ض).

هذه مُقَدِّماتٌ ونتائجُ نُريدُ أنْ نَصِلَ من ورائِها إلى آستيضاحِ أثَرِ القَلَقِ في الوضْعِ الدِّينيِّ والحياةِ العامّةِ بعدَ الإسلامِ، ونحنُ في هذا الفصلِ قدْ أظْهَرْناه في حدودِ المُناسَبَةِ الّتي دَعَتْ إليه. ويَتَحَتَّمُ علينا قبلَ مُزايَلَةِ

(١٦) خالَطَ القَوْلُ بالرَّجْعَةِ وَهْمَ عمرَ (ض) بعدَما ماتَ النّبيُّ (ص) فقدْ كانَ وَقْعُ الخبرِ عليه شديداً فلمْ يُصَدِّقْ وذهب يُغالِطُ نفسَه في صِدْقِ الخبرِ بأنّه لم يَمُتْ وإنّما ذَهَبَ كما ذَهَبَ موسى وسَيَعُودُ، ومِنْ هنا أخَذَ الرَّجْعَةَ آبْنُ سبأ. وأخَذَ دَعْواه في الوِصايَةِ مِنْ حديثِ «أنْتَ مِنّي بمنزِلَةِ هارونَ من موسى» الحديث.

الموضوعِ أنْ نَتكَلَّمَ عنِ السّياسة التّربويّةِ الّتي آتّخذَها النبيُّ (ص) وتَحَزَّمَ بها للقَضاءِ على القَلَقِ الدِّينيِّ الخطيرِ الأثَرِ. ونحنُ، بَعْدَ إلْمامَةٍ قصيرةٍ بالسِّيرةِ النّبويّةِ، نَجدُ النبيَّ (ص) آعْتَمَدَ على أساليبَ تَرْبَويَّةٍ خالِصةٍ لإبْلاغِ الدّينِ إلى الضّمائرِ في آستقرارٍ مَكينٍ. فكانَ يأخُذُ العربَ بالتَّرْغيبِ تارةً والتّرْهيبِ أُخْرى، ويَأْخُذُهم أحياناً برِياضاتٍ دينيَّةٍ من شأْنِها أنْ تَبْعَثَ الضَّميرَ الدّينيَّ المهذَّبَ. بيدَ أنّ الفترةَ الّتي قضاها النّبيُّ (ص) بينَهم كانت قصيرةً، فلم تُحَقِّقِ الاخْتِمارَ إلّا في طبقةٍ بَقِيَت لها مِيْزَتُها في السّياسةِ إلى زمنٍ بعيدٍ، ومِيْزَتُها في الاعْتقادِ ما بَقيَ على الأرضِ مُسْلِمون.

وكانَ على الخُلفاءِ أنْ يُتابِعوا هذه السّياسةَ التّربويّةَ الّتي أنْتَجَها النّبيُّ (ص) لكيْ يُحَقِّقوا الاخْتمارَ الدّينيَّ المنتَظَرَ. بيدَ أنّ سياسةَ الخلفاءِ مالَتْ إلى التّوَسُّعِ في تَزَيُّدٍ أسْرَعَ بفَناءِ الطَّبقاتِ الّتي تهذَّبَتْ على يَدَيِ المُصْطفى كالقُرّاءِ، ولم يَدَعْ فرصةً لتحقيقِ الاخْتمارِ في الباقينَ. فالتّعجيلُ بالفُتوحِ كانَ بمثابةِ آنْحسارٍ وجَذْرٍ قَويٍّ في النّفسيّةِ العربيّةِ الإسلاميّةِ، وقد لَمَسوا بعضاً من نتائجِهِ المحْسوسةِ في فَناءِ القُرّاءِ تقريباً حتّى عَمَدوا إلى كتابةِ القرآنِ صَوْناً له عنِ الضّياعِ.

فإنّ من المُسَلَّمِ به أنّه لا بُدَّ من مُرورِ الزَّمنِ لتَتَرَسَّخَ التّعاليمُ وتَتَحَوَّلَ إلى صِفَةٍ إراديّة غيرِ مشعورٍ بها، كما يُعَبِّرُ لِيبنْز. فهذا الاختمارُ الدّينيُّ ضَرُوريّ جِدّاً. وقد أُصيبَ الإسْلامُ، منْ حيثُ العَجَلَةُ بالفُتوحِ، بما أُصيبَتْ به الثّورةُ الفرنسيّةُ. فإنّ حركةَ نابوليونَ جاءتْ سريعةً بحيثُ لم تَدَعْ لمبادِىءِ الثّورةِ ما كان يَلْزَمُ لها من زمنٍ. وهي، وإن تكنْ قدْ نَشَرَتْ

مبادِئ الثّورةِ خارجَ الحُدودِ، كما نَشَرَتْ حركةُ الفَتْحِ الإسلاميِّ الدِّينَ خارجَ الحدودِ، فقد حالتْ دونَ قَطْفِ ثمارِها على الوَجْهِ الّذي كان مرغوباً فيه. والثّورةُ الفرنسيّةُ كالصّورةِ الإسلاميّةِ تماماً، فقدْ تَوَلَّدَ من آمْتِدادِها في غيرِ حدودِ فرنسا، على الوجهِ المذكورِ، مذاهِبُ آجْتماعيّةٌ مُتَذَبْذِبَةٌ في كُلِّ أوروبا، كما حَدَثَ في الإسلامِ، فالماركسيّةُ والفَوضويّةُ، وما إلى هذه من مذاهبَ أُخرى، كانت كالخوارجِ والسّبئيّةِ، لأنّ كُلّاً منهما آسْتَحالَ، بفعلِ عَدَمِ الاخْتمارِ، مذهَباً غامِضاً.

على أنّنا لا نُجَرِّدُ هذه الحَرَكَةَ من محاسِنها، بَيْدَ أنّها لا تُوازي ما نَشَأ عنها من نتائجَ كانتْ أشدَّ خَطراً وأهمّيّةً. ولو أنّ الإسلامَ أدْرَكَه الاخْتمارُ اللّازمُ، ثمَّ جرَّبَ أنْ يلعبَ دورَه العسكريَّ لَما كان مَباءةً أبداً لأيّةِ نازِعَةٍ أوْ شائبَةٍ. فتأثيرُ عمليّةِ المزْجِ الّتي كانت نتيجةً ضروريّةً للتّوسُّعِ الإسلاميّ، جاءَ من هذا الجانبِ الاعْتقاديِّ الّذي كانَ مَريضاً.

ولا نَنْسَ هنا أثَرَ القَبَليّةِ الّتي ثَبَتَ لنا في الفَصْلِ السّابِقِ أنّها كانَتْ شديدَةَ التّحكُّمِ في نَفْسِ العربيّ، وعظيمةَ التّصْريفِ لحَرَكاتِه. ويَحْسُنُ بنا أنْ نُشيرَ إلى أنّ من جُمْلةِ أسبابِ الرِّدَّةِ، أو الحركةِ الانفصاليّةِ الدينيّةِ كما أفْهَمُها، القَبَليّةَ، فإنّ منَ الأشياءِ الّتي سَبَقَتِ الإسلامَ تَفكيرَ النَّجْرانيّينَ بتأسيسِ كَعْبَةٍ لهم، قال ياقوت في **معجم البلدان**: «وكعبةُ نجرانَ هذه يُقال بِيْعَةٌ بَناها بَنو عبدِ المدانِ بنِ الدّيانِ الحارثيِّ على بِناءِ الكعبةِ وعظَّموها مُضاهاةً للكعبةِ وسَمَّوْها كعبةَ نجرانَ، وكان فيها أساقفةٌ مُعَمَّمُونَ». غيرَ أنّ بعضَ الباحثينَ يميلُ إلى «أنّها كانتْ كعبةً للعربِ تَحُجُّ إليها قبلَ مجيءِ النّصرانيّةِ، ثمّ آتّخَذَها النَّصارى بِيْعَةً بعدَ آنتشارِ النَّصرانيّةِ

فيها»، وهذا هو الرَّأْيُ المُحَقَّقُ في نظري. وبتأمُّلٍ بسيطٍ في الحادي على الانْفرادِ بكَعْبَةٍ نَعْثُرُ عليه في النَّزْعَةِ القَبَلِيَّةِ الّتي تميلُ إلى التّحرُّرِ من التَّبَعِيَّةِ في كُلِّ الأشياءِ وأشياءِ العِباداتِ أيضاً.

ويَظْهَرُ لنا منْ هذا أنّ الرَّغْبَةَ آتَّجهَتْ إلى الانفصالِ الدِّينيِّ في الجاهليّةِ، ولمّا جاءَ الإسلامُ وثبَّتَ التَّبعيَّةَ الدّينيّةَ، ووحَّدَ الكَعَباتِ عاودتْهُمُ الرَّغْبَةُ السّالفةُ إلى الانفصال فأذْكَوْا حركةَ الارْتِدادِ.

يَثْبُتُ لنا من هذا، أنّ عَدَمَ الاخْتمارِ الدّينيِّ أدّى إلى البَلْبَلَةِ الّتي شَهِدْنا منْ آثارِها في المُحيطِ العربيِّ شيئاً كثيراً، وشَهِدْنا من آثارِها مثلَ ذلك بعدَ عمليّةِ المزْجِ الإسلاميِّ الواسِعة.

والمسيحيّةُ، كالإسلامِ، أدركَها بعضُ الاختمارِ في أوّلِها، ثمّ طَفَرَتْ بدُخولِ قسطنطينَ فيها، وكان بَدْءُ آنْتِشارِها بدءَ آضْمِحْلالِها أيضاً. فإنّ هؤلاء الّذينَ دَخَلُوها بعدَ ذلك دخَلوها على وجهِ الشّرعةِ، فلم يدْخلوا وحدَهم بلْ بعقائِدِهم أيضاً، فآكتَسَبَتِ المسيحيّةُ شكليّةً أُخرى، وبَدَأَ الانْقسامُ فيها نتيجةً للاخْتلافِ الاعتقاديِّ القديمِ، وليسَ نتيجةً للاختلافِ الاجتهادِيِّ أو التفسيريِّ كما يُظَنُّ.

والحقُّ أنّ الإسلامَ صادفَ ما لم يُصادِفْه دينٌ آخَرُ، منْ حيثُ هُيِّئَتْ فيه سُبُلُ التّعاليمِ وفِطْريَّتُها، ومنْ حيثُ جُمِعَتْ له القُوّةُ أيضاً ليَحوطَها، فلم يكنْ في حاجةٍ إلى عَوْنٍ يَعْتَمِدُ عليه، ولكنّ التّحرّكَ السّريعَ أفْقَدَهُ هذه المَزِيّةَ، وظَهَرَ فضلُ ميزَةِ القُوّةِ الّتي هَيَّأها مُحَمّدٌ (ص)، أكثرَ ما ظَهَرَ، في عَدَمِ تحريفِ التّعاليمِ، فإن التَّحْريفَ يكونُ نَتيجَةً للضَّعْفِ والتّسَتُّرِ

والتّخفّي.

والنّبيُّ (ص) سَنَّ مَنْهَجَ الاخْتمارِ في دارِ الأرْقَم. وفي نَظَري أنّ دارَ الأرْقمِ كانت مربىً للجَماعةِ الإسلاميّة من جِهَةٍ، وكَهْفَ الثّورةِ من جهةٍ أُخرى. وشاءتْ طبائِعُ الثّوراتِ أنْ يكونَ لها هذا الكَهْفُ أوَّلَ مَنْزِلَةٍ من مَنازِلِها، ثُمّ تُطِلُّ منها ككُوَّةٍ لا تَزالُ تَتَّسِعُ وتتكوَّرُ حتّى تُسامِتَ الأُفْقَ وتَبْلُغَ دَرَجَةَ الارتفاعِ بالمعنى الفَلَكِيّ، وتضيقَ عنها الحدودُ. فكُلُّ مُطَوِّرٍ كانَ له مثلُ دارِ الأرْقَمِ، وكذلك كُلُّ ثائرٍ وكلُّ مُصْلِحٍ.

وَيَحْسُنُ أن نَسْرُدَ نتائجَ هذا الفَصْلِ بعدَ اللَّمْحَةِ الاستعراضيّةِ الّتي أتَيْنا بها لتكونَ في الدّاني القريبِ وتَذْكِرَةً لنا بِدون عَناءٍ، وهي:

أوّلاً: تناحُرُ الدّياناتِ، على شَكْلِ أنْ يدَّعيَ كلُّ فريقٍ بأنّ الحقَّ في جانِبِهِ، أقامَ الفكرةَ الدّينيّةَ عندَ العربِ على الحَيْرَةِ المُبْهَمَةِ والشّكِّ الخالِصِ، فَفَشا فيهمُ التّعطيلُ والإلحادُ والقولُ بعدَمِ البَعْث.

ثانياً: الدّياناتُ الدّخيلةُ كانتْ أرقى من الوَثَنِيَّةِ فأثَّرتْ فيها تأثيراً مُتفاوِتاً، وهذه نتيجةٌ ضَروريّةٌ للتّفاعلِ بينَ الدّيانات والوثنيّةِ.

ثالثاً: الدّياناتُ الّتي تُكَوِّنُ لها في نُفوس الشُّعوبِ مِزاجاً خاصّاً لا تَنْدَثِرُ بل تَتَقَمَّصُ وتَسْتعيدُ حياتَها في زِيٍّ آخَرَ.

رابعاً: النَّزَعاتُ الإسْلاميّةُ الأولى، كالخوارجِ والسَّبَئِيّةِ، تأثَّرتْ بصِفَةِ الشّكِّ الّتي لابَسَتِ النَّفسَ العربيّة.

خامساً: صراعُ الدّيانات أعدَّ العربَ للثّوراتِ الداخليّةِ، ولحَركاتِ الاضطّرابِ.

سادساً: أُسْرَةُ بني هاشِم هي الأُسرةُ الّتي نَضَجَ فيها الضَّميرُ الدّينيُّ حتّى زوَّدَها بحصانَةٍ ضدّ الشّكِّ والقَلَقِ، فهي إذاً الأُسرةُ الخَليقَةُ بأنْ تُقَدِّمَ المُصْلِحَ للمجتمعِ المَحْمومِ، وهي الخليقةُ بكَفالَةِ التّعاليمِ ورِعايتِها، لأنّ الدّينَ منها كالطَّبيعةِ الغَريزيَّةِ من كُلِّ نَفسٍ.

النّظام العامّ

نظريّة: لكيْ نكونَ أكْثَرَ فَهْماً للنّظام في عهدِ الخُلفاءِ، منْ شَتّى نَواحي الإدارةِ والحُكومةِ والقضاءِ فيما يتعلّقُ بالتّفصيلاتِ، نُقَدِّمُ بينَ يَدَي الموضوعِ نَظَرِيَّةً لها أهَمِّيَّتُها لأنّها كالقُطبِ الّذي يدورُ حولَه الموضوعُ، وعلى ضَوْئِها نَتَهَدّى إلى شرحِ خَفِيّاتِه وخافِياتِه. وأظُنُّ بأنّ كثيرينَ يُشارِكُونَني الرَّأْيَ فيها.

وهذه النّظَريةُ هي أنّ الثّورةَ الإصلاحيّةَ الّتي وَضَعَ النّبيُّ (ص) تَصْميمَها، ثُمَّ أذْكاها في المُجْتَمَعِ العربيِّ الواسعِ على حُدودِه، لمْ تَدْخُلْ في دَوْرِ آسْتقرارٍ حقيقيٍّ. بلِ آتّصلتْ عَبْرَ الحُدودِ إلى الأقاليمِ القريبةِ والشّعوبِ المجاورَة، وكذلكَ آتّسَعَتْ دائِرتُها في حركاتٍ تعاقُبِيَّةٍ سريعةٍ، وما آنتَهَتْ إلى سُكونٍ طبيعيٍّ إلّا بِقيامِ الدَّوْلةِ الأُمَويّةِ. ومعنى هذا أنّ الثّورةَ الإسلاميَّةَ كان لها دَوْرانِ: الأوّلُ حينَ ألْهَبها النبيُّ (ص) في جزيرةِ العربِ، والثّاني حين ألْهَبَها الخُلفاءُ في العالَمِ القديم كُلِّه. وبآنْتهائِها آنْتهى عهدُ

الخلفاء.

ومنْ طَبيعةِ التّنظيمِ، فيما يَتَعَلَّقُ بالإجراءاتِ والتّفصيلاتِ، أنّها لا تَتِمُّ إلّا بعدَ الاستقرارِ، ضرورةَ أنّ الإدارةَ والتنظيمَ التّامَّيْنِ عَمَلٌ تَشْييدِيٌّ لا يكونُ في فترةِ الفَتحِ والتّوسّعِ إلّا بِمقْدارِ الحاجةِ والضَّرورةِ. والفَرْقُ بين مُعاطاةِ الفتحِ في عهدِ الأُمويِّينَ، وبينَه في عهدِ الخلفاءِ، أنّ الأوّلَ كانَ من جُملةِ أعمالِ المَلِكِ المُتمَرْكِزِ بينَما الثّاني كانَ كلَّ عملِ الخليفة.

وهذا يُوصِلُنا إلى أنّ التّنظيمَ الكاملَ لم يَتِمَّ في عهدِ الخُلفاءِ، لأنّهم لم يَسْتَقِرّوا في حياةٍ مَدَنيّةٍ خالصةٍ تَدْعوهم إليه، على أنّهم قَطَعُوا أشْواطاً في سبيلِ التّنظيمِ العامّ. ولا يَتَوَهَمَنَّ مُتَوَهِّمٌ حينَما نتكلّمُ عن النِّظام أنّنا نَعْني النّاحيَةَ التّشريعيّةَ الّتي كَمَلَتْ بالقرآنِ، وإنّما نَعنيهِ مِنَ النّاحيةِ العَمَليّةِ الإجرائيّةِ، أيْ من ناحيةِ التّشكيلاتِ والتَّراتُبيّةِ خاصّة.

وإنّ الواقفَ على الكُتُبِ الّتي عُنِيَتْ بهذه النّاحيةِ من الدّرسِ، ككتابِ الماوَرْدي الموسومِ بـ **الأحكام السّلطانيّة** يقعُ على تَجْرِباتٍ تِقْنِيّة ومحاوَلاتٍ تنظيميّةٍ تَمَّتْ في عهدِ الخلفاءِ، إلّا أنّها لم تُجاوِزْ هذه الصِّفةَ، أيْ لم تُنَسَّقْ على وجْهٍ يَسْمَحُ لنا بإطْلاقِ آسْمِ النِّظامِ عليها إلّا في تَوَسُّعٍ ومَجازيّةٍ. وهذه المحاولاتُ والتّجْرِباتُ أَلْهَمَتْ ذوي العَقْلِيّاتِ القضائيّةِ العميقةِ أنْ يُقَدِّموا دُستورَ النِّظامِ العامِّ بكافّةِ ما يلزمُ فيه. وممّا لا رَيْبَ به أنّ عليّاً (ع) كانَ صاحبَ أكبرِ عقليّةٍ قضائيّةٍ نظاميّةٍ في هذا العَهْدِ، فهو قدِ آسْتفادَ من كُلِّ ما مَرَّ بالحُكْمِ العربيِّ الإسلاميّ من أشكالٍ، وأيضاً لَمَسَ حاجةَ المجتمعِ من وجهٍ، ومحاسِنَ ومَساوِىءَ المُحاوَلاتِ الّتي

حاوَلَها الخلفاءُ قبلَه من وجهٍ آخرَ. فقدَّمَ دُستورَه التّنظيميَّ العظيمَ في عَهْدِه إلى الأشْتَرِ النَّخْعيّ بعدَ الاخْتمارِ والامْتحانِ الواقِعيّ.

وهذا العهدُ يَشُكُّ فيه بعضُ الباحثينَ، مُستندينَ إلى أنّ الأفكارَ النّظاميّةَ الّتي يَحْتَوي عليها لا تَسْمَحُ بإضافَتِها إلى عصرِ عليٍّ (ع). ومِمّا ذَكَرْنا نَتَبَيَّنُ بأنّه لا محلَّ للشّكِّ، لأنّ علياً موهوبٌ في القضاءِ والإدارةِ، ما في ذلك شكٌّ، حتّى قيل: «قضيّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لَها». ولقدِ آهْتَمَّ المُشْتَرِعُونَ، بعدَ ذلك، بَجَمْعِ أقْضِيَتِهِ، وأحكامِهِ وتنظيماتِه، فألَّفَ التِّرمذيُّ كتاباً في مُجَلَّدَيْن دعاه **أقْضية عليّ**، وألَّفَ آبنُ قَيِّم الجوزيّة كتاباً في **السياسةِ الشرعيّةِ** مَلأه بأقْضِيَتِهِ. فهذا يدلُّنا على أنّ علياً كانَ يمتازُ بعقليّةٍ نادِرَةٍ في القضاءِ المُتَّصِلِ بالتّنظيم. ولأنّ المحاولاتِ الّتي صَدَرَتْ من أبي بكر (ض) جاءَ عُمَرُ فحوَّرَ فيها، وعُمَرُ (ض) كانَ أكثرَ تشبُّثاً بالتّنظيم ومَيْلاً إليه، فكَثُرَتْ في عَهْدِهِ التّشكيلاتُ نوْعاً ما، ثمّ جاءَ عُثمانُ (ض) فأقرّ نُظُماً وغَيَّرَ نُظُماً وآسْتَحْدَثَ مثلَ ذلك، وعليٌّ (ع) يَرْقُبُ كلَّ هذا التّطوّرِ النّظاميّ، وهو مُتَّصِلٌ بالشَّعْبِ يرى مِقدارَ رِضاه عَنْ هذه التّرتيباتِ، فآستفادَ من هذه المُحاولاتِ الّتي مَرَّتْ به، إلى ما عنْدَه من فِطرةٍ قضائيّةٍ خارِقةٍ. وبذلك آستطاعَ أنْ يُطابقَ بينَ أماني النّاسِ، وبينَ النُّظُمِ الّتي تَحْكُمُهم، وأنْ يُعْطِيَ أيضاً تشريعاتٍ إصلاحيّةً تَتَّصِلُ بالاجتماعِ والسِّياسةِ والنِّظامِ العامّ، فإذا كان النبيُّ (ص) هو المُشَرِّعَ القانونيَّ، فإن علياً (ع) هو المُشْتَرِعُ[1] النِّظاميُّ.

---

(١) إنّما عبّرنا بمُشترِع، وإنْ كانتْ صيغَةُ آشْتَرَعَ غيرَ محفوظةٍ لأنّ غَرَضَنا أنْ نُضيفَ إلى التّشريع مَعْنَى الاقْتباسِ الّذي يُستفادُ من صِيغة آفْتَعَل.

فعهدُ عليٍّ إلى الأشْتَرِ النَّخعيِّ ليسَ فيه ما يدْعونا إلى الشّكّ فيه، أوِ آسْتبعادِه عنه. وهو أوّلُ دُستورٍ حُكوميٍّ صَدَرَ كمرسومٍ في الإسلام. ويَظْهَرُ من هذا العَهْدِ أنّ عليّاً (ع) كانَ يَرْمي، في مُدَّةِ خلافتِهِ، إلى أخْذِ الشَّعبِ الإسلاميّ الذي تَرَكَّبَ، بما شَمَلَ من الأمَمِ المُخْتَلِفَةِ، بعملٍ تَشْييدِيٍّ عظيمٍ، وكانَ عَمَلاً مُوَفَّقاً جدّاً ونظامياً جدّاً، لأنّه الطِّبُّ بأدْواءِ المجتمعاتِ من النّواحي التّشريعيّةِ. ولكنّ الثّورةَ الداخليّةَ الّتي أُثِيرَتْ عليه ودارَتْ حولَ شَخْصِه، أعْجَلَتْه وأوْقَفَتْ كُلَّ حركاتِه الإصلاحيّةِ الّتي آبْتَدَأها بحزْمٍ وشِدَّةٍ.

وأهمُّ نواحي النُّظامِ الّتي سنُديرُ البحثَ عليها هي: نِظامُ الحُكْمِ، نِظامُ المالِ، نِظامُ الإدارةِ والقضاءِ، نِظامُ الجنديّة.

نِظام الحُكم: نَتعَرَّضُ لصُعوبةٍ حقيقيّةٍ حينَما نُريدُ أنْ نُحَدِّدَ مِنْ أيِّ نوعٍ منْ أنواعِ الحكوماتِ كانتِ الحكومةُ الإسلاميّةُ في أطْوارِها الأولى. ولِنكونَ أكثرَ قَصْداً في بحْثِنا يَحْسُنُ أنْ نُقَدِّمَ بينَ يدَيِ الموضوعِ تَوْطِئَةً في الدّولةِ[٢] ووظائِفِها، على ما هو معروفٌ عندَ عُلماءِ السّياسة.

يرى أرسطو أنَّ أنواعَ الحكومةِ تتمايزُ بعدَدِ الأشخاصِ القابِضين على زِمامِ السّلطةِ، فالدّولةُ الّتي يُديرُ شُؤُونَها فردٌ واحدٌ تُسَمّى مَلَكِيَّة، والّتي يُديرُ شؤونَها جُمهورُ الأمّةِ تُسمّى جمهوريّةً، والّتي يديرُ شؤونَها

---

(٢) راجع كتاب: **تاريخ الدستور** للأستاذ وايت، ص ص ٤٧ - ١٧٤.

جماعةٌ قليلةٌ تُسَمّى أرستقراطِيّة.

وهذه الأنواعُ الثّلاثةُ، إذا كانَتِ الدّولةُ صالحةً، أيْ كانَ الغرضُ منها رعايةَ مصالحِ الأُمّةِ، فإذا ظهرَ فيها الفسادُ، وأصبح هَمُّ الحُكّامِ تحقيقَ مطامِعهم الشّخصيّةِ، سُمِّيَتِ الحكومةُ من النّوعِ الأوّل آسْتِبْدادِيّةً، ومن النّوعِ الثّاني آسْتِئْثارِيّةً، ومنَ النّوعِ الثالثِ حكومةَ الغَوْغاءِ. ثُمّ يذهبُ إلى أنّ هذه الأشكالَ تَتعاقَبُ على الدّولةِ الواحدةِ في سُنّةٍ آجْتماعيةٍ دائمةٍ تَقْريباً. فالدّولةُ تكونُ في بدايتِها مَلَكِيّةً صالِحةً، حتّى إذا فَسَدَتْ طِباعُ المَلِكِ آنْقَلَبَتِ آسْتبداديّةً، غايتُها تحقيقُ شَهَواتِ الحاكِمِ، فإذا تغلَّبَ عُقلاءُ الأُمّةِ على المُلْكِ وتَقَلّدوا زِمامَ الأحكامِ أصْبَحَتْ أرستقراطيةً، فإذا خَلَفَ من بعدِهم خَلْفٌ وُجْهَتُهُم الاسْتِئْثارُ بالسُّلطةِ والمنافعِ تَحَوَّلَتْ إلى حكومةٍ آسْتِئْثارِيّةٍ، فإذا هبّتِ الأُمّةُ لتَذودَ عَنَ مصالِحِها وتولّت أمورَها بنفسِها أصْبَحَتْ جمْهوريّةً، فإذا جاوَزَ الأفرادُ حدَّ المعقولِ في آسْتعمالِ السُّلطةِ، وتَنازَعوا أمْرَهم بينَهم أضْحَتِ الحكومةُ فَوْضَى وفي هذا الظّرْفِ تعودُ إلى المَلَكِيّةِ كما بَدَأت. وقدْ كانتِ الثّورةُ الفرنسيّةُ مِصْداقَ نَظَرِيَّتِهِ من كُلِّ الوُجوهِ.

وذَهَبَ مونتسكيو إلى أنّ الحكومةَ لا تَخْرُجُ عنْ أنْ تكونَ مَلَكِيّةً أو جمهوريّةً أو آسْتبداديّةً. فالمَلَكِيّةُ عندَه ما تَوَلّى الحكمَ فيها فَرْدٌ بمُقتضى قوانينَ ثابتةٍ، والجمهوريّةُ ما كانَتِ السّيادةُ فيها للأُمّةِ أو بعضِها، والاستبداديّةُ ما كانَتِ السُّلْطَةُ فيها بيدِ فردٍ يَتَصَرَّفُ فيها بإرادَتِه وأهْوائِه.

وقَسّمَ روسو الدُّوَلَ بآعْتبارِ عددِ الأشخاصِ الّذين يَتَوَلَّوْنَ الأمْرَ، إلى

مَلَكِيّةٍ، وهي الّتي يُديرُ شؤونَها فردٌ واحدٌ، وأرستقراطيّةٍ وهي الّتي يُديرُ أمورَها فِئَةٌ قليلةٌ، وديمقراطيّةٍ وهي الّتي تَسْتَمِدُّ سلطتَها من عامّةِ الشّعب. والدّيمقراطيّةُ نَوْعانِ: مباشَرَةٌ وهي لا تكونُ إلّا في الجماعةِ القليلةِ العَدَدِ المحدودةِ المطالبِ والحاجاتِ؛ وغيرُ مُباشَرَةٍ أو نيابيّة.

وزادَ بعضُ كُتّاب الألمانِ نوعاً آخرَ أسْماه الثيوقراطِيّةَ، وهي الّتي يَسْتَمِدُّ فيها الحاكِمُ نُفوذَه من السُّلطةِ الإلهيّة.

وهناكَ نظريّاتٌ مختلفةٌ في وظيفةِ الدّولة، وهي ترجِعُ إلى ثلاثٍ، إذا نحنُ أبْعَدْنا النّظريّةَ الفوضويَّةَ الّتي تَرْمي إلى القضاءِ على الحكوماتِ بآختلافِ أنواعِها.

١ـ **النّظريّة الفرديّة:** وهي تَرْمي إلى قَصْرِ عَمَلِ الحكومةِ على رَدِّ الاعتداءِ عن الأفرادِ، فَعَمَلُها سلبيٌّ وتكونُ وظيفتُها الخارجيّةُ المُحافظةَ على سلامةِ الدّولةِ من الاعتداءِ، ووظيفتُها الدّاخِلِيّةُ المُحافَظَةَ على الأمنِ العامِّ، وكلُّ عَمَلٍ تَأْتيه وراءَ ذلك يكونُ خُروجاً عنِ الأغراضِ التي وُجِدَتْ لأجْلِها. وكانَ سبنْسِرُ من أكبرِ دُعاةِ هذه النّظريّةِ، وقدِ آنتَشَرَتْ في أواخِرِ القرنِ الثّامنَ عشرَ.

٢ـ **النّظريّة الاشتراكيّة:** وهي تَرْمي إلى ضَرورةِ تَدَخُّلِ الحكومةِ في جميعِ الأعمالِ تَوَصُّلاً إلى زيادة هناءِ الفردِ ورفاهيّتِه. وأصحابُ هذه النّظريّةِ يَهْتَمّونَ بالحُرّيّةِ الفرديّةِ أيضاً، ولكنّهم يَرَوْنَ أنّ صِيانتَها أتَمُّ مِنْ طريقِ تَدَخُّلِ الحكومةِ، ولم يَتَّفِقْ أنصارُ هذا المذهبِ على مَدى تَدَخُّلِ

الحكومةِ في شؤونِ الأفرادِ، فهناك مُتَطرِّفُونَ ومُعْتَدِلون.

٣- **النّظريّة المُتَوَسِّطة**: وهي ليست فرديّةً بَحْتَةً ولا آشتراكيّةً بَحْتَة.

والآنَ نتناولُ حكومةَ النبيِّ (ص) وحكومةَ الخُلفاءِ، حتّى نَقَعَ على الشَّبَهِ الّذي يردُّهُما إلى نوعٍ من أنواعِ هذه الحكوماتِ المذكورة.

نَعْلَمُ أنَّ النبيَّ (ص) جَمَعَ السُّلْطَةَ الزّمنيَّةَ في يَدَيْهِ، إلى جانِبِ السُّلْطةِ الدّينيّةِ، فكانَ مصدَر كافّةِ السُّلُطاتِ. فحكومَتُه، على ما وَصَلَ إلينا من أخبارِها، ثيوقراطيّةٌ في جوهرِها، وديمقراطيّةٌ من حيثُ إنّ الأفرادَ كانوا يُبايِعونَه على إسْلامِ الأمرِ إليهِ وَمَدِّهِ بالسّلطةِ. وهذهِ المبايَعَةُ آنْتِخابٌ آكَدُ من التَّصويتِ، وكانت ثيوقراطيّةً من حيثُ الصِّفةُ التّشريعيّة.

وديمقراطيّةُ حكومةِ النّبيّ (ص) مِنَ النّوعِ المباشَرِ، وهذا ما يُعطيه قولُه تعالى «وشاوِرْهُمْ في الأَمْرِ» (آل عمران ٣: ٥٩)، وكانَتْ من حَيْثُ الوظيفةُ أكثرَ آنطباقاً على النّظريّة المتوسّطةِ، فهي تُحافِظُ على الأمنِ العامِّ، وتُدافِعُ عن سلامةِ الدّولةِ الفَتِيَّة، وتَحْمي العُمرانَ وما إليه من كُلِّ ما يَتَّصِلُ بالعملِ الحكوميِّ الإيجابيّ.

وأمّا في عهْد الخلفاءِ فقد عُرِفَ نظامٌ جديدٌ للحُكمِ يَقومُ على فِكرةِ الخلافَةِ، والأساسُ الّذي تقومُ عليه هو أنّها عَقْدٌ حقيقيٌّ بينَ المُنْتَخَبِ وبينَ الجمهورِ، وليس أمْعَنَ في الدّيمقراطيّةِ من أنْ يتعاقدَ طَرَفٌ مع آخرَ على شُروطٍ مُعَيّنةٍ بحيثُ إذا أخَلَّ أحدُ المُتعاقِدَيْنِ بالشّروطِ آنحَلَّ العَقْدُ. يرى روسو في نظريّةِ العَقْدِ الاجتماعيِّ أنّ أساسَ الحكمِ، فَلْسَفيّاً، هو عَقْدٌ بين الجماعةِ وبينَ شخصٍ، على أنْ يَتَوَلّى حُكماً لمصلحتِها. وروسو لم

يَجْلِبْ شاهِداً واقعيّاً على دَعْواهُ، وإنّما آسْتَنَدَ فيها إلى الفلسفةِ المَحْضِ، وفي الخلافةِ شاهدٌ واقعيٌّ صَريح.

والّذي نَعْلَمُ من أمرِ الخِلافة أنّ المُبايَعَةَ شرطٌ ضَروريٌّ فيها، فهي إذاً قائمةٌ على الانتخابِ، وأنّ الخلفاءَ الأربعةَ لَيْسوا من أُسرةٍ واحدةٍ فإذاً هي لا وراثيّةٌ، ووُجِدَتْ بينَهم طبقةٌ دُعِيَتْ بأَهْلِ الحَلِّ والعَقْدِ، ويظهرُ من آسْمِها أنّها كانتْ ذاتَ نُفوذٍ كبيرٍ في كافّةِ الشّؤونِ، مِمّا يَجْعَلُنا نَنْظرُ إليها كَطَبَقَةٍ برلمانيّةٍ، وإنْ لَمْ تكنْ لها الأشكالُ عينُها، فإنّ العِبْرَةَ بالرّوحِ لا بالحَرْفِيّةِ.

فالخلافةُ من هذهِ النّاحيةِ ديمقراطيّةٌ لها شكلُ المَلَكِيّة، وديمقراطيّتُها كانتْ غيرَ مُباشَرةٍ، أو نِيابِيّةً بعبارةٍ أكْثَرَ مجازيّةً. فإنَّ طَبَقَةَ أهلِ الحَلِّ والعَقْدِ كثيرةُ الشَّبَهِ بطبقةِ النّوّابِ لأنّهم كانوا في مَوْضِعِ الثِّقةِ من كُلِّ الطّبقاتِ الإسلاميّةِ. وبَقِيتْ هذه الصِّفةُ لحكومةِ الخلفاءِ إلى زمنِ عُثمانَ (ض) الّذي حَفَّتْ به طبقةٌ حاكمةٌ من أُسْرَتِهِ، مالتْ بالحكومةِ إلى الأرستقراطيّةِ وكانتْ وُجْهَتُهم الاستئثارَ بالمنافعِ. فإنَّ سياسةَ مَرْوانَ، الّذي أُطْلِقَتْ يَدُهُ في حكومةِ عثمانَ، كانت نَفْعِيّةً مَحْضاً. وبسببِ هذا هَبَّتِ الأُمّةُ لتَذودَ عنْ مصالِحِها فأحْدَثَتِ الثّورةَ الّتي آنْتَهتْ بمَصْرَعِ الخليفةِ، وتولَّتْ أُمورَها بنفسِها في عهدِ عليٍّ[٣]، فكان المُنْتَخَبَ الجمهوريَّ بدونِ

(٣) لم يَكُنْ نُفوذُ الجمهورِ في دَوْرٍ أقوى منه في هذا الدّورِ، وظَهَرَ أثرُ قوّةِ الجمهورِ في إكراهِ عليٍّ (ع) على التّحكيمِ يومَ صِفّينَ، وفي التّصميمِ على الإيقاعِ بِالبَصْرةِ يومَ الجَمَلِ، برُغْمِ أنّ رأيَ عليّ آتَّجهَ إلى المُطاوَلَة.

وِساطةِ أهلِ الحَلِّ والعَقْدِ، فَقَدْ بايَعَهُ أوّلَ مَنْ بايَعَهُ الأشترُ الثّائِرُ، وبذلك كانَتْ حكومَتُهُ جمهوريّةً بكلِّ المعنى.

وكانَ، كما يَظْهَرُ من عهدِهِ إلى الأشترِ، أنّه يميلُ في وظيفةِ الحكومةِ إلى النظريّةِ الاشتراكيّة الخالِصَة، فإنّنا نَجِدُه يُوجِبُ على الحُكومةِ التَّدَخُّلَ في كُلِّ ما من شأنِهِ أنْ يُؤَدِّيَ إلى ضَرَرٍ إذا تُرِكَ لحرّيّةِ الأفرادِ، كالضَّربِ على أيدي المُحْتكرينَ وتسهيلِ السَّبيلِ للتّاجرِ المُغامرِ، وهو الّذي عَبَّر عنهُ بالمضطّرِبِ بمالِه، وأوْجَبَ الإصلاحَ العُمْرانيَّ والزّراعيَّ في مُقابلِ الضّرائِبِ. ولكنّ هؤلاءِ الجُمهوريّينَ جاوَزوا الحدَّ في التّدَخُّلِ، وتنازَعوا أمرَهم بينَهم فَظَهَرَتِ الفوضويّةُ، الّتي يقولُ عنْها أرسطو، في الخوارجِ الّذين قالوا «لا حُكْمَ إلّا للّه»، أيْ لا إمْرَةَ إلّا للّهِ، وبذلك أعَدُّوا الظُّروفَ إلى المَلكيّة.

من هذا نَتَبَيّنُ أنّ في تسلسُلِ الحُكومةِ الإسلاميّةِ، الّتي ٱبْتَدأتْ بالنّبيِّ (ص) وٱنتهتْ بعليٍّ (ع)، مِصْداقاً منْ بعضِ الوُجوهِ لنظريّةِ أرسطو في تَعاقُبِ أنواعِ الحكوماتِ. فلم يَكُنْ لدولةِ الخلفاءِ صفةٌ واحدةٌ، كما يَظُنُّ أكثرُ المؤرّخينَ، بلْ تشكّلتْ بأشكالٍ شَتّى، على ما ذَكَرْناه، فكانت:

١ـ إلهيّةً (ثيوقراطيّة) لها شَكْلُ الدّيمقراطيّةِ في مُدّةِ حكومةِ النّبيِّ (ص)، ومِنْ حيثُ الوظيفةُ متوسّطة[٤].

---

(٤) كانَ في دوْلةِ النّبيّ (ص) تشريعٌ ضافٍ للأُسرةِ، وهو ما نُسمّيه اليومَ بقانونِ الأحوالِ الشخصية، حَضَّ على الزّواجِ الّذي هو الطّريقةُ الوحيدةُ للتّكْثير القَوْميّ، وبَيّنَ موانِعَهُ وَوَضَعَ قانونَ الرّضاعِ والعِنايةِ بالطّفلِ والأيتامِ وقانونَ الطّلاقِ والإرْثِ وورْثَ الطفلَ المُسْتَكِنَّ، ولم يَكُنِ العربُ يُوَرّثونَهُ، وتَشْريعٌ في المُعامَلاتِ وهو ما نُسَمّيهِ القانونَ المَدَنيَّ ويدور على:

٢ـ ديمقراطيّةٌ لها شَكْلُ المَلَكِيّةِ في مُدّةِ حكومةِ أبي بكْرٍ وعُمَرَ (ض) ومنْ حيثُ الوظيفةُ متوسّطة.

٣ـ أرستقراطيّةٌ لها شَكْلُ الجمهوريّةِ في مدّةِ حكومةِ عثمانَ (ض)، ومن حيثُ الوظيفةُ متوسّطة.

٤ـ جمهوريّةٌ بَحْتَةٌ في مدّةِ حكومةِ عليٍّ (ع)، ومِنْ حيثُ الوظيفةُ اشتراكيّة.

٥ـ فوضويّةٌ في حُكومة الخوارجِ إلى ما قبلَ تأْمِيرِ(٥) عبدِاللّهِ بنِ

أ ـ العَقْد الّذي هو أساسُ المعامَلاتِ الشّرعيةِ.

ب ـ طُرُق الإثباتِ كالشّهودِ والكِتابةِ والرّهنِ.

ج ـ عَرَضَ للمُعاملاتِ الرئيسيّةِ كالبَيْعِ وتَحْريمِ الرّبا والغِشِّ والتّدْليسِ والتّطْفيف وبَيْعِ الغَرَرِ، وَوَضَعَ آداباً للمُداينةِ كالرِّفقِ بالمَدِينِ (وإنْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ) وسَنَّ التّأجيلَ الجَبْرِيَّ للدُّيون (المورتوريوم).

وسَنّ قانونَ العقوبات وسمّاها القرآنُ حُدوداً. والمنصوصُ عليها في القُرآنِ أرْبَعَةٌ:

١ـ القَتْلُ مع تفصيلٍ في العَمْدِ وغيرِ العَمْدِ، والعَمْدُ جزاؤهُ القتْلُ.

٢ـ عقُوبةُ السّارِقِ.

٣ـ عقُوبةُ قَطْعِ الطّريقِ.

٤ـ عُقوبَةُ الزّنى وعُقوبةُ القذْفِ واللِّعانِ.

وهي عقوباتٌ قاسيةٌ وُضِعَتْ للزّجْرِ القاطعِ وكُلُّ ما أوْصَلَ إلى هذهِ الغايةِ من عُقوباتٍ، تقومُ مقامَها كما ذَهَبَ إليه بعضُ الفقهاءِ على ما ذَكَرَهُ السَّرَخْسِيّ في المبسوط، على أنّ الشّريعةَ اشْتَرَطَتْ شُروطاً شديدةً في إثباتِ العُقوبةِ كما تركتِ العُقوبَةَ للشُّبْهَةِ البَسيطةِ، أيْ فَسّرتْها في مصلحةِ المُتَّهَمِ، وما سِوى هذه الحُدودِ تُسَمّى تعازير، وهي متروكَةٌ إلى تقديرِ الحاكِمِ، وعلى كُلٍّ فالعُقوباتُ مُراعى بها المكانُ والزّمانُ كما يَظْهَرُ مِن اخْتِلافِ الفُقهاءِ.

(٥) قال ابْنُ أبي الحديدِ «إنّ الخوارجَ كانوا في بَدْءِ أمْرِهم يقولونَ لا حُكْمَ إلّا للّهِ أي لا إمْرَةَ إلّا للّه، ويَذْهبونَ إلى أنّه لا حاجَةَ إلى الإمام، ثم رَجَعوا عن ذلك القولِ لَمّا أمّروا عليهم عبدَ اللّه بنَ وهبٍ الرّاسبي»

وَهْبٍ الرّاسبيّ.

ولأنَّ مُهمَّتَنا هنا وصْفيّةٌ خالصةٌ فلا نَغْتَرَّ بكَلِمَتَيْ خلافة وخليفة اللّتَيْنِ أُطْلِقَتا على هؤلاءِ الأربعةِ، فَنَصِفَ حكومَتَهُمْ بصفةٍ واحدةٍ بآعْتبارِ وَحْدَةِ الاسْمِ، كما وَقَعَ لجُمهورِ المؤرِّخينَ. إنَّ الحكومةَ في عهدِ الخلفاءِ تشكّلَتْ بأشكالٍ آجْتَهَدْنا بِرَدِّها إلى شُعَبِها بالمقدارِ الّذي وَضَحَ لنا. ومحاولتُنا هذه لا تَعْدو أنْ تكونَ تطْبيقاً لنظريّةِ أرسطو من أكثرِ الوجوه.

وفي الخلافةِ نظريّاتٌ دينيّةٌ قامَتْ عل أساسِها فِرَقٌ شَتّى في الإسلامِ، ولم تزلْ إلى آخرِ العهدِ الكَلاميّ مَوْضِعاً للأخْذِ والرَّدِّ، حتّى عَقَدَ المتكلّمونَ لها باباً خاصّاً، ودَعَوْه بالإمامةِ، ولمّا تزلْ مَحَلّاً للخلافِ من وُجْهَةِ النّظرِ الدّينيّ، ونحنُ هنا لا نَتَعَرّضُ لشيءٍ منها لِئَلّا تَجُرَّنا المناسبَةُ إلى مناسبةٍ أُخرى نَخْرُجُ بها عنِ الموضوعِ خُروجاً كلّيّاً.

نظام المال: نجدُ في السّيرةِ النّبويّةِ أنَّ أُسُسَ هذا النّظامِ الماليّ الكبيرِ وُضِعَتْ في زمنِ النّبيِّ (ص). فقد رَتّبَ أهمَّ مواردِ الدّولةِ الإسلاميّةِ، وأقامَها على توازُنٍ دقيقٍ بينَ رأسِ المالِ وقُوّتِهِ على الإنتاجِ، ولذلك خالفَ بينَ الأنصِبَةِ الّتي تَجِبُ فيها الزَّكاةُ بحَسَبِ أنواعِ المالِ. وفَرَضَها في مُعادَلَةٍ مُقدَّرَةٍ بينَ آسْتفادةِ الفردِ من المجموعِ بإنتاجِه(٦)، وبينَ آسْتِفادةِ

راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٢١٥.

(٦) نَعْني بهذا أنَّ الفَرْدَ يَسْتَفيدُ من المجموعِ بما يُنتِجُهُ والمجموعُ مُستهلِكٌ، فللمجموعِ حقٌّ في ثَرْوةِ الأفرادِ الّذين آسْتَغَلّوه في جَمْعِها بزياداتٍ تكونُ في أغلبِ الأحيانِ فاحِشَةً بالنّسبةِ إلى رأسِ المالِ والمَجْهودِ، فللجُمهورِ إذاً حقٌّ أكيدٌ. وعلى هذا النّظَرِ بُنِيَ تشريعُ الزّكاةِ كما يَتّضِحُ. وهذه ملاحَظَةٌ وَقَعَتْ في خيالِ أبي

المجموعِ من الفردِ بآستهلاكِهِ، وبذلك حَقَّقَ الصِّلَةَ بين الفردِ والجماعةِ على أساسٍ عادلٍ، بحيثُ لم يَسْمَحْ لنُمُوِّ الفرديّةِ إلّا بِمقْدارٍ، كما لم يَسْمَحْ لنُمُوِّ الاشتراكيّةِ إلّا بمقدارٍ، فكانَ نظامُه (ص) بَرْزَخاً بينَ مَدِّ القوّتَيْنِ، وعِلاجاً لُمشكِلةِ[7] الإنسانيّةِ الدّائمةِ. وكانَ خُضوعُ الأفرادِ لنظامِ المالِ، في أوّلِ الأمرِ، خُضوعاً فَرْدِيّاً، فَكُلُّ مُسْلِمٍ يُخْرِجُ الزّكاةَ بنفسِه، فلم يكنْ للحكومةِ القائمةِ جُباةٌ مُخَصَّصُونَ، ولم تكنْ تُشْرِفُ بنفسِها على درجةِ تطْبيقِ النِّظامِ. ولكنْ في أواخِرِ عهدِ النّبيّ (ص) جُعِلَ نظامٌ للصّدَقاتِ ووُكِلَ إلى طائفةٍ من العُمّالِ الموظّفينَ أمْرُ مُقاضاتِها. ولمّا آتّسَعَ نِطاقُ الهَيْمَنَةِ الإسلامية آتَّسَعَ نِطاقُ عملِهِم.

ومقاديرُ الزّكاةِ، أي ضريبةُ الأموالِ، مُقَدَّرَةٌ مفروضةٌ على مَنْ بَلَغَ

العلاءِ فَصَوَّرَها بصورةٍ نَثْرِيّةٍ جميلةٍ قال: إنّ الخلائقَ دُعُوا إلى مائدةِ اللّهِ فَسَبَقَ إليها أقوامٌ، وليسَ من حقِّهم أنْ يَمْنَعُوا الآخرينَ، وإنّما عليهم، إذا لم يَتَمَكَّنُوا مِنَ الوُصولِ أن يُناوِلوهم مِمّا ثَبَتَ على المائدةِ وأنْ يُساعِدوهم على الوُصول إليها.

(٧) وبحقٍّ نقولُ إنّها مُشْكِلَةُ الإنسانيّةِ الّتي لا تَفْتَأُ عابِثةً بالقُوى البشريّةِ ودافِعةً لها في مَضايقَ تَبْعَثُها بَعْثاً عنيفاً إلى النّزاعِ والتّخاصُمِ. ولوُضوحِ هذه الظّاهرةِ ذَهَبَ الماركسيّونَ إلى النظريّةِ المادّيةِ في تَعْليلِ حركاتِ التاريخِ. وإذا وُفِّقَ المُصْلِحونَ إلى تقريرِ التّكافُؤِ بينَ الشّعبِ الواحِد فلم يُوَفَّقوا إلى تحقيقِهِ بينَ الشّعوبِ المتخلِّفةِ والدّوَلِ الآخذةِ بأسبابِ التّقدمِ الحَيويّ. فالمجالُ الحَيَويُّ الواسِعُ هو هَدَفُ كلِّ شعبٍ وكلِّ دولةٍ. وفي الإسلامِ تحقيقٌ مَكينٌ راسخٌ لهذا التّكافؤِ البشريِّ العامّ. ويُعْجِبُني أنْ أدُلَّ القُرّاءَ على رِوايةٍ عربيّةٍ عَرَضَتْ لهذه الفكرةِ وداوَرَتِ النّظامَ الماليَّ للشُّعوبِ مداوَرَةً تَنْتَهي إلى أنّ في الإمكانِ الوُصولَ إلى هذا الهدفِ المكينِ عن طريقِ النّظام الماليّ في الإسلامِ. وهذا عَرْضٌ جميلٌ ونظرٌ مُوَفَّقٌ، والرّوايةُ المذكورةُ بعنوانِ: **الحرب والسلم** للأستاذ هاشم الدّفْتردار المدنيّ، وفيها عَرْضٌ للعواملِ المختلفةِ الّتي تُحَتِّمُ على الشّعوبِ الخروجَ من حالةِ التّجانُسِ إلى التّنافرِ على سُنّةٍ دائمةٍ مُطَّرِدَةٍ.

عندَه النِّصابُ، ويَخْتَلِفُ بآختلافِ الأصنافِ، وهذا تشريعٌ بقَدْرٍ مَوْزونٍ قائمٍ على أدَقِّ نَظَريّاتِ المالِ وقوّةِ إنتاجِه، وهذه القوّةُ هي مَدارُ التّفاوُتِ. وأمّا الجِزْيَةُ فقد تَرَكَ النّبيُّ (ص) تقديرَها لوَليِّ الأمْرِ، لأنّها تَخْضَعُ لأحوالٍ دائِبَةِ التَّغَيُّرِ، كحالةِ الأرضِ وحالةِ المالِ وحالةِ الزَّرْعِ وحالةِ الجوِّ. فكان النّبيُّ (ص) يُرْسِلُ أحدَ أصحابِهِ، إلى خَيْبَرَ ليَقْسِمَ ثمرَها بينَه وبينَ المُلّاك.

هذا هو العملُ في جِزيةِ الأراضي، وكذلك كانَ الحالُ في جِزيةِ الرُّؤوسِ، فالمُدُنُ الكُبرى كاليَمَنِ مثلاً، حيثُ يوجَدُ السُّكّانُ الّذين يَشْتَغِلونَ بالصِّناعةِ، فأحياناً تكونُ ديناراً وأحياناً أقلَّ أوْ أكثر.

وعندَما فَتَحَ العربُ الشّامَ والعِراقَ وَجَدوا نوعاً آخَرَ آسْمُه الخَراجُ، فَخَصّوا الجزيةَ بضريبةِ الرُّؤوسِ، والخَراجَ بضريبةِ الأراضي، وعليه فالخَراجُ في جَوْهَرِهِ ليس ضريبةً جديدةً، وإنَّما تَدْخُلُ في حَدِّ التّشكيلاتِ فقط. والنِّظامُ الذي آتُّبِعَ فيها لا يخرُجُ عنِ النِّظام القديمِ في دولةِ الرّومانِ ودولةِ الفُرْسِ، فالعَرَبُ وَجَدوا في الأقاليم المفتوحةِ نظامَ[8] الضّرائبِ وجِبايَتِها، فَرَأوا الإبْقاءَ عليه مع تَغْييرٍ مالَ بهِ الفاتِحُ إلى التّخفيفِ ومُلاءَمةِ روحِ

---

(٨) وعلى هذا بَنَى مَنْ قال مِنَ المستشرقينَ بتأثيرِ الفِقهِ الرّومانيِّ في الفقهِ الإسلاميّ من حَيثُ التّفصيلاتُ لأنَّ الإسلامَ وَرِثَ الشّعبَ والنّظامَ الإجرائيَّ، فَتَأثَّر به من الناحيةِ العمليّةِ في حَدٍّ ما وعلى نَحْوٍ ما. وبما أنّ هذه التّفصيلاتِ والإجراءاتِ أقَرّها الخُلفاءُ وفُقهاءُ الصّحابة كَسُنّةٍ من سُنَنِ الإدارةِ آعْتَمَدها المجتهدونَ في عهدِ التّقنينِ العظيمِ وفرّعوا عليها. وهذا يجعلُنا نَذْهَبُ إلى أنّ تأثُّرَ الفِقْهِ الإسلاميِّ في المادّةِ الحُقوقيّةِ كانَ طفيفاً جدّاً ومَحْدوداً جدّاً، وإنّما التأثُّرُ العظيمُ آتّصَلَ بطرائِقِ العملِ والإدارة. والّذين يَزْعُمونَ غيرَ ذلكَ تَنْقُضُهم الشّواهِدُ الضّرورية.

الشّريعةِ التي يَعْمَلُ على نَشْرِها، وهذانِ اللّفظانِ[٩] كانا مَعْروفَيْنِ قُبَيْلَ الإسلامِ.

والجِزْيَةُ من المَوارِدِ الماليّةِ الهامّةِ، وزادَ في أهمّيّتِها أنّ الشّريعةَ لم تُقَيِّدْها بنُصوصٍ خاصّة، فهي تُقَدَّرُ كيفَما آقْتَضَتْ حالةُ الدّولةِ، كما لم تكنْ مُقَيَّدَةً أيضاً في وُجوهِ إنْفاقِها، ولِوَليِّ الأمرِ حُرِّيّةُ التّصرّفِ بها في جميعِ مرافقِ الدّولة.

والخَراجُ مالُوا به، في التّصنيفِ الجديدِ، إلى تَخْصيصِه بضريبةِ الأرضِ، والأراضي الّتي يَشْمَلُها هي الّتي تَحْتَ يدِ أهْلِ الذِّمّةِ فقط، وكانت على أنواعٍ: عَنْوَةً وهي الّتي تُفْتَحُ قَسْراً، وأرضَ صُلْحٍ وهي التي تُؤْخَذُ عنْ طريقِ المُفاوضَةِ والاتّفاقِ. والأُولى تُصْبِحُ مِلْكاً للفاتحينَ، والثّانيةُ تظلُّ مُسْتَمْسِكَةً بحُرّيّتِها وآستقلالِها، ومِلْكِيّتُها تَبْقى في أيْدي أصحابِها. ومِنَ النّوعِ الأوّلِ أكثرُ أراضي الشّامِ والعِراقِ فأصبحتْ مِلكاً للعربِ الفاتحينَ، أيْ غنائِمَ، وَحُكْمُ الغنائمِ أنّها تُقْسَمُ إلى خمسةِ أقسامٍ، أربعةٌ للجيشِ، والخُمْسُ الباقي لبيتِ المالِ.

والخَراجُ على أشكالٍ ثلاثة:

الأوّل: خَراجُ المِساحةِ، أي على كُلِّ مِساحةٍ مُعَيَّنَةٍ مِقدارٌ مِنَ المالِ.

الثاني: خَراجُ المُقاسَمَةِ، وهو الذي عُرِفَ في زَمَنِ الرّسولِ (ص)،

---

(٩) يُقالُ إنّهما من اللّغةِ النّبطيّةِ جزيَتْ، وخَرجَة.

ويُقْسَمُ المَحْصولُ بينَ الدّولةِ وبينَ صاحبِ الأرضِ.

الثالث: خَراج المُقاطعةِ، وهو أن يُفْرَضَ على صاحبِ الأرضِ مِقدارٌ مِنَ المحصولِ يُؤَدِّيهِ بآستمرار.

وكانَ السّائدُ في مِصْرَ خَراجَ المِساحةِ، وفي الشّامِ خَراجَ المُقاطعةِ، وفي العراقِ خَراجَ المُقاسَمَةِ، فَكُلُّ جِهَةٍ كانَ لها نِظامٌ خاصٌّ يُلائِمُها.

وهنا عَرَضَتْ مشكلةٌ قانونيّةٌ، وهي كيفَ تُقَسَّمُ هذه الأمبراطوريّةُ الجديدةُ بينَ الجنودِ، وهذا الأمرُ يُؤَدّي إلى فَوْضى وإرهاقٍ منَ النّاحيةِ الاقتصاديّةِ. على أنّ أهلَ البلادِ الأصليّينَ يُوَطِّنُون أنفسَهم على الثّوراتِ دائماً. فآستَشارَ عُمَرُ الصَّحابةَ في حَلِّ المُشْكِلةِ على صورةٍ تَضْمَنُ حقوقَ الجميعِ. فمنْهم مَنْ أشارَ بآتِّباعِ النَّصِّ وكان الجُندُ من أنصارِ هذا الرّأي، ولم يَرْضَ عُمَرُ به لأنّ تنفيذَه يَجُرُّ إلى مشاكلَ كبيرةٍ، منها حِرْمانُ الدّولةِ منَ المواردِ الهامّةِ الّتي بواسطتِها تستطيعُ حمايةَ نَفْسِها من غاراتِ العدوِّ وترعى مصالِحَها، ومنها القَضاءُ على الرّوحِ العسكريّةِ في العربِ، فمالَ عمرُ إلى رأيٍ آخرَ وهو أنْ تَبْقى في أيدي أصحابِها ويُؤْخَذَ منهم الخَراجُ ويُوَزَّعَ على المُسْتَحِقّينَ، وبذلكَ أجْرَى الأراضيَ المفتوحةَ عَنْوَةً مَجرى الأراضي المفتوحةِ صُلْحاً.

هذا الرّأيُ يكونُ مُوَفَّقاً له لو كانَ عندَ العربِ في ذلكَ الحينِ خِدْمَةٌ عسكريّةٌ دائمةٌ، ولكنْ أمّا والجُنْدِيَّةُ عندَهم مُؤَقَّتَةٌ بالقَدْرِ الذي يقتضيهِ الظّروفُ، ثمّ يعودُ العسكريّونَ إلى مَدَنِيّينَ، فَمِنَ المُنْتَظَرِ أنْ يتألَّبَ هؤلاءِ حينَما يَرَوْنَ أنفسَهم أكثريّةً فقيرةً، ثمّ يثورونَ، وهذا ما حدثَ بالفعلِ، ومِنْ

ثُمَّ يظهَرُ سِرُّ التّشريعِ النّبويِّ الذي كانَ يَرْمي إلى تمليكِ هؤلاءِ الجنودِ المؤَقّتينَ، لكي يعودوا إلى نَظْمِ أنفُسِهم في حياةٍ مدنيّةٍ ذاتِ غَضارةٍ، ويكونَ منهم طبقةٌ ماليّةٌ مُنْتِجَةٌ تُعْنى بالأرضِ والثّروةِ. والأمرُ الذي لا رَيْبَ فيهِ أنّ عُمَرَ (ض) كان يَرْمي إلى تأسيسِ نِظامِ الجُنديّةِ الدّائمِ، وهذا التّشريعُ الماليُّ عُنوانٌ على كان ما يجولُ في نفسِهِ.

وعَرَضَتْ مُشكلَةٌ أُخرى وهي تقديرُ العطاءِ، وكانَ العملُ في زَمَنِ النّبيِّ (ص) وأبي بكرٍ جارياً على التّسويةِ العامّةِ، إلّا أن عُمَرَ رأى، وخالَفَهُ عليٌّ[١٠]، أنْ لا يُجْعَلَ مَنْ قاتَلَ رسولَ اللّهِ كَمَنْ قاتَلَ مَعَهُ، فجعلَ الامتيازَ بحَسَبِ السّابِقَةِ، فالّذي قاتلَ يومَ بدرٍ يَفْضُلُ من قاتلَ في فُتوحِ العراقِ والشّامِ. ومن هنا حَدَثَ التّفاوُتُ الملموسُ في الأُعْطِياتِ وتشكّلَ على طبقاتٍ ومَراتبَ. فطائفةٌ تأخذُ عَطاءً كبيراً، وأخرى عطاءً مُتَوَسّطاً، والأكثريّةُ يأخُذون عطاءً ضَئيلاً. وكانتِ الطّبقاتُ على هذه الشاكلة:

١ـ زوجاتُ النّبيِّ (ص) وأقربُ النّاسِ إليه في حياتِه، لهم بضعةُ آلافٍ من الدّنانيرِ سنويّاً.

٢ـ كبارُ المهاجرين.

٣ـ كبارُ الأنصار.

٤ـ مَنِ آشْتَرَكَ في الغَزَواتِ حَسَبَ أهمّيّتِها.

٥ـ كلُّ مَنْ جاءَ من البادِيَةِ وآشْتَرَكَ في الحرب.

---

(١٠) راجع كتاب: **الأحكام السلطانية** للماوردي، ص ١٧٧.

هذا التّنظيمُ الماليُّ أوْجَدَ تمايُزاً كبيراً، وأقامَ المُجْتَمَعَ العربيَّ على قاعِدةِ الطّبقاتِ، بعدَ أنْ كانوا سَواءً في نظرِ القانونِ (الشريعة). فقدْ أوْجَدَ، بدونِ شُعورٍ، أرستقراطيّةً وشَعْباً وعامّةً، وبما أنّ التّجنيدَ شَمَلَ كافّةَ العربِ، فقدِ آشتَرَكوا بالعطاءِ آشتراكيّةً فَذَّةً. ولَمّا رَكَدَتِ الفُتوحُ وآستَقرَّ الجُنْدُ في الأمصارِ فكَّرُوا في أنفُسِهم وفيما صاروا وآنتَهَوْا إليه من عطاءٍ قليلٍ، وقالوا لو قُسِمَتِ الأرضُ علينا لكانَ أرْفَقَ بنا، فآنْتَشَرَتْ هذه الفكرةُ آنتشاراً ذَريعاً ومُريعاً، وذَكَتْ حفيظَتُهم حينَ قارنوا أنْفُسَهم بما وَصَلَ إليه نَفَرٌ من قريشٍ، فآستَقَرَّ في رُوْعِهِم أنّ قريشاً آستَأثَرَتْ بالمالِ، وكان هذا مُهَيِّئاً للثّورةِ ومُقَدِّمَةً إلى الفِتْنَة.

ومنْ هذا نَستَنْتِجُ أنّ الثّورةَ الّتي دارتْ على عُثمانَ (ض) لم تكنْ نتيجةَ سياستِهِ الخاصّةِ وحدَها، بل ونتيجةُ مُجاوَزاتٍ سياسيّةٍ سابقةٍ ظهرَ أثرُها الكامنُ حينَ آستَعَدَّ الظّروفُ وحانَ حينُه، وقدْ فكّرَ عُمَرُ، لمّا كَثُرَتِ الأموالُ بكَثرةِ الفُتوحِ، أنْ يُدَوِّنَ الدّواوينَ فكانَ يَحْصُرُ أسماءَ الجنودِ في دِيوانٍ، وأمامَ كلِّ جُنْديٍّ عَطاؤُه. ورُتِّبَتِ الأسماءُ على حَسَبِ الأنسابِ، وآعتُمِدَ، في ترتيبِ القبائلِ وتنظيمِها في الدّيوانِ، جانبُ البُعْدِ[11] والقُربِ من قُريش.

---

(11) يَظُنُّ بعضُ المستشرقينَ الّذين ذَهبُوا إلى الشّكِّ في الأنسابِ عندَ العربِ، أنّ ترتيبَ الدّيوانِ على الشّكلِ الّذي تَمَّ عليهِ في زمنِ عُمَرَ هو الأساسُ الّذي بُنِيَتْ عليه مُشجَّراتُ الأنسابِ المُحْكَمَة. ونحنُ نَسْتَندُ إلى هذا التّرتيبِ أيضاً للقَطْعِ بصِحّتها ونَفْيِ الشّكِّ عنها، لأنّها لو لم تَكُنْ أصَحَّ ما يكونُ وأحْكَمَ ما يكونُ لَمّا جَنَحَ إليها عُمَرُ في التّنظيم الماليِّ الّذي يُبنى عادةً على أدَقِّ الأشياءِ وأصَحِّها. والنّظاميُّونَ في عهدِ عمرَ (ض) لَمّا لَمْ يَجِدُوا أدَقَّ وأصْدَقَ مِنَ الأنسابِ لِيَجْعلوهُ قاعدةً للتّنظيمِ آعْتَمَدُوها كقاعِدةٍ للسّيرِ النّظاميّ، فلو لم تَكُنْ تلكَ الأنسابُ مُقَرَّرَةً معروفَةً فكيفَ يُحقّقُ البُعدُ والقُربُ من قُريشٍ. ونحنُ من تنظيمِ عُمَر على الأنسابِ بينَ

وكانتِ الأموالُ تُنْفَقُ على صورةِ أنْ يَبْدَأ كُلُّ قُطْرٍ بِسَدِّ حاجتِه ويُرْسِلَ الباقيَ إلى المدينةِ، وأوّلُ شيءٍ يَفْعَلُهُ الخليفةُ هو أن يُعطِيَ كُلَّ جنديٍّ عطاءَه، وفي آخِرِ كُلِّ سنةٍ يوزِّعُ ما يبقى في الخزينةِ على المُسْتَحِقِّينَ. وإذا علِمنا أنَّ كُلَّ عربيٍّ خَرَجَ غازِياً إلّا مَنْ لم يستطِعِ آحْتِمالَ الجِهادِ لِهَرَمٍ أو مَرَضٍ نَعْلَمُ أنّه بعدَما رَكَدَتِ الفتوحُ آنقَلَبَ العربُ، وهم أفقرُ النّاسِ، لأنَّ الميزانيّةَ لا تَتَحَمَّلُ على الدَّوامِ مَدَّهم بما يَكْفيهِمْ، وليستْ لهم ثروةٌ عَقاريّةٌ يَعْتَمِدونَ عليها في سدِّ حاجاتِهم فقد حِيْلَ بينَهم وبينَها بمُقْتَضى النِّظامِ الّذي جَرَى عليهِ عمرُ (ض) في قِسمةِ الأرض.

نظام الإدارة والقضاء: بَقِيَتِ الوظائِفُ الإداريّةُ مُخْتَلِطَةً في الدّولةِ آختِلاطاً كبيراً، فكانتْ تَجْتَمِعُ في شخصِ الخليفةِ أحياناً بحيثُ يُباشِرُها بنفسِهِ، وأحياناً يَنْتَدِبُ لها أشخاصاً آنْتِداباً بدونِ تَعْيينٍ. حتّى جاءَ عمرُ (ض) فرتَّبَها ترتيباً حسناً قامَ على التَّخَصُّصِ وفصْلِ الوظائفِ، فجعلَ في كُلِّ مِصْرٍ قاضِياً ووالِياً، وكانَ الوَضْعُ في الأمْصارِ صورةً مُصَغَّرةً عمّا هو عليهِ في المدينةِ. فالْوالي يُمَثِّلُ الخليفةَ وسُلْطَتُه محدودةٌ، من فوقُ، بالخليفةِ، ومنْ تحتُ بهيئةِ المُشيرينَ الّذين هم رُؤساءُ القبائلِ، وكانَ آخْتِصاصُه يَشْمَلُ الأُسُسَ الثّلاثةَ الآتيةَ وهي:

١ـ أنْ يَؤُمَّ النّاسَ في الصّلاةِ.

٢ـ أنْ يقودَهم إلى الحربِ.

أمرَيْنِ، إما أنْ نَشُكَّ فيها وهذا الفرضُ لا يَتِمُّ إلّا بتقديرِ أنّ عمرَ آختَرَعَ أيضاً مُشَجَّراتِ الأنسابِ ثم أقامَ الدّيوانَ عليها، وإما أنْ نَعْتَمِدَها آعْتِمادَ ما لامِرْيَةَ فيه ولا شَكَّ.

٣ـ أنْ يَجْبيَ الأموالَ.

على أنّه سَرعانَ ما وُجِدَ التّخصُّصُ الإداريُّ حتّى في هذه الصّلاحيّاتِ المذكورة. فآختَصَّ رجلٌ بالإمامةِ، وآخرُ بقيادةِ الجيشِ، وثالثٌ بجبايةِ الأموالِ أُطْلِقَ عليه صاحِبُ الخَراجِ. وأُضيفَ إليهم قاضٍ مَرْجِعُه الخليفةُ رأساً ليَفْصِلَ في الخُصومات.

وهنا أُثْبِتُ ملاحظةً عَرَضَتْ لي في **سُمُوّ المعنى في سُمُوِّ الذات**، ومنَ الخيرِ أنْ أنْقُلَها بالنّصِّ. قُلْتُ: «على أنّ الخُلَفاءَ قد آضطرُّوا أحياناً إلى فَصْلِ السُّلطتيْنِ في الوِلاياتِ، فقد كانَ الخليفةُ كَعُمَرَ يبعثُ بالوالي الزّمنيِّ وبالقاضي معاً، بحيثُ لا يكونُ للوالي سُلطةٌ على القاضِي بل يَعْمَلانِ مُتَعاوِنَيْنِ، وهذا مُمارَسَةٌ لفصْلِ السُّلطَتَيْنِ في مناطقَ محدودةٍ»[١٢]. هذه مُلاحَظَةٌ ذاتُ أهمّيّةٍ في فَهْمِ كثرةِ الخِلافِ على وُلاةِ الأمْصارِ، وكأنَّ عُمَرَ (ض) رَمَى من وراءِ هذا الفصلِ بين السُّلطتيْنِ أن يُوجِدَ رَقابَةً مُتبادَلَةً من وَجْهٍ، ويُقَلِّلَ من حِدّةِ الانتقادِ على الحاكمِ الزّمنيِّ منْ وَجْهٍ آخَرَ. ويَحْسُنُ أنْ نورِدَ عبارةَ آبْنِ خلدونٍ في وظيفةِ القضاءِ، كما كانَتْ في عهدِ الخلفاءِ قال: «وأمّا القَضاءُ فهو من الوظائفِ الدّاخلةِ تحتَ الخلافةِ، لأنّه مَنْصِبُ الفَصْلِ في الخُصوماتِ حَسْماً للتّداعي وقَطْعاً للتّنازُعِ، إلّا أنّه بالأحكامِ الشّرعيّةِ المُتَلَقّاةِ من الكِتابِ والسُّنّةِ، فكانَ لذلكَ من وظائِفِ الخلافةِ، ومُنْدَرِجاً في عُمومِها. وكانَ الخلفاءُ في صَدْرِ الإسلامِ يُباشِرونَهُ

---

(١٢) راجع كتاب: **سموّ المعنى في سموّ الذات**، ص ٧٣.

بأنفُسِهِم ولا يَجْعَلونَ القضاءَ إلى سِواهُم. وأوّلُ من دَفَعَه إلى غيرِهِ وفوَّضَ فيهِ عُمَرُ، فَوَلّى أبا الدّرْداءِ معه بالمدينةِ، وولّى شُرَيْحاً بالبَصْرَةِ، وولّى أبا موسى الأشعَرِيَّ بالكوفةِ، وكتبَ له في ذلك الكتابَ المشهورَ الّذي تدورُ عليهِ أحكامُ القُضاةِ وهي مُستوفاةٌ فيه، يقول: «أمّا بعدُ، فإنَّ القضاءَ فريضةٌ مُحْكَمَةٌ وسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ فآفهَمْ إذا أُدْلِيَ إليك، فإنّه لا يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بحقٍّ لا نَفاذَ له، وآسِ بينَ النّاسِ في وَجْهِكَ ومَجْلِسِكَ وَعَدْلِكَ، حتّى لا يطمَعَ شريفٌ في حَيْفِكَ ولا ييأسَ ضعيفٌ من عَدْلِك. البَيِّنَةُ على مَنِ آدَّعَى، واليَمينُ على مَنْ أنْكَرَ. والصُّلْحُ جائِزٌ بينَ المُسلمينَ إلّا صُلحاً أحَلَّ حَراماً أو حَرَّمَ حلالاً، ولا يَمْنَعْكَ قضاءٌ قَضَيْتَهُ أمسِ فراجَعْتَ فيه عقلَكَ وهُدِيتَ فيه لرُشْدِكَ أنْ تَرْجِعَ إلى الحَقِ، فإنّ الحقَّ قديمٌ ومُراجَعَةُ الحقِّ خيرٌ مِنَ التّمادي في الباطِلِ. الفَهْمَ الفَهْمَ فيما يَتلَجْلَجُ في صدرِك ممّا ليسَ في كِتابٍ ولا سُنّةٍ. ثمّ آعْرِفِ الأمثالَ والأشباهَ، وقِسِ الأمورَ بنظائِرِها وآجْعَلْ لمن آدَّعى حقّاً غائِباً أو بيّنةً، أمَداً ينتهي إليه، فإنْ أحْضَرَ بَيِّنَتَه أخَذْتَ له بحقِّهِ وإلّا آسْتَحْلَلْتَ القضاءَ عليه. فإنّ ذلك أنْفى للشّكِّ وأجْلى للعَمَى. المسلمونَ عُدولٌ بعضُهم على بعضٍ إلّا مَجْلوداً في حدٍّ أو مُجْرىً عليه شهادةُ زورٍ، أو ظَنِيناً في نَسَبٍ أو وَلاءٍ. فإنّ اللّهَ سُبحانَه عفا عنِ الأيْمانِ ودَرَأ بالبيِّناتِ، وإيّاكَ والقَلَقَ والضَّجرَ والتّأفُّفَ بالخُصومِ، فإنّ آسْتِقْرارَ الحَقِّ في مواطِنِ الحقِّ يُعَظِّمُ اللّهُ بِهِ الأجْرَ ويُحْسِنُ به الذِّكْرَ، والسلامُ». (انتهى كتاب عمر). وإنّما كانوا يُقَلِّدونَ القَضاءَ لغيرِهم وإنْ كانَ ممّا يَتَعَلَّقُ بهم لقيامِهِم بالسّياسةِ العامّةِ. والقاضي إنّما كانَ له في عَصْرِ الخُلفاءِ الفَصْلُ بينَ الخصومِ فقطْ. ثمَّ دُفِعَ له بعدَ ذلكَ أمورٌ أُخْرى على التّدريجِ بحَسَبِ

آشْتِغالِ الخلفاءِ والملوكِ بالسّياسةِ الكُبرى. وآسْتَقَرَّ مَنْصِبُ القضاءِ، آخِرَ الأَمْرِ، على أنّه يَجْمَعُ مع الفَصْلِ بينَ الخُصُومِ آستيفاءَ بعضِ الحقوقِ العامّةِ للمُسْلمينَ بالنَّظر في أمْوالِ المَحْجورِ عليهم مِنَ المَجانِينِ واليتامى والمُفْلِسينَ وأهلِ السَّفَهِ، وفي وَصايا المُسلمينَ وأوقافِهم وتَزْويجِ الأيامَى عندَ فَقْدِ الأولياءِ على رَأْيِ مَنْ رآه، والنَّظَرِ في مَصالحِ الطُّرُقاتِ والأبْنِيَةِ وتَصَفُّحِ الشُّهودِ والأُمَناءِ والنُّوّابِ وآسْتيفاءِ العلمِ والخِبْرةِ فيهم بالعَدالةِ والجَرْحِ لِيَحْصُلَ لهم الوُثوقُ بهم، وصارتْ هذه كُلُّها من تعلُّقاتِ وظيفتِهِ وتوابعِ ولايته»[١٣].

هذه العِبارةُ تضعُ بينَ أيدينا شيئاً عنْ نَشْأةِ القضاءِ وتَطَوُّراتِه، وهي تُفيدُنا أنّ الخلفاءَ الرّاشدينَ آهْتمّوا منْ كُلِّ وظائفِ الدّولة بهذه الوظيفةِ، فَعالَجوها كثيراً ونَظَّموها كثيراً لتَجيءَ شيئاً يَرْضَوْنَ عنه، وأحاديثُ نَزاهةِ قضائِهم وعدالتِه جاوزَتِ الإحصاءَ. حتّى قيلَ: كانَ القضاءُ في عَهْدِهم ساحةً يَقِفُ فيها الظَّبْيُ الأغَنُّ مع الأسدِ الرِّئبالِ فلا يَهابُه ولا يَخْشاهُ. وقدِ آجْتَذَبَتْ سياستُهم القضائيّةُ عَدَداً كبيراً إلى الإسلام.

وكتابُ عُمَرَ مرسومٌ آشْتِراعيٌ عظيمٌ أُصْدِرَ وصُدِّقَ في حكومَتِهِ، وفيه تقريرٌ لِمَبْدَأ الاستئنافِ ونقْضِ الحكم إلّا أنّه جعلَ هذه الصّلاحيّةَ للقاضي نَفْسِه، فكانَ ثَمَّتَ آزْدِواجٌ في البدايةِ والاستئنافِ. على أنّ الخليفةَ كانَ المَرْجِعَ الأعلى للقضاءِ فكانَ بمثابَةِ مَحْكَمَةِ النَّقْضِ والإبرامِ، كما يَظْهَرُ

(١٣) راجع: **مقدمة ابن خلدون**، ص ص ٢٢٠- ٢٢١.

من القصَصِ الّتي ذَكَرَها المَقْريزِيُّ وغيرُه من أنَّه كان يَنْقُضُ على القُضاةِ والوُلاةِ أحكامَهم وإجراءاتِهم.

نظام الجنديّة: لم يَخْرُجْ في ترتيباتِهِ العسكريَّةِ على القاعِدةِ المُتَّبعةِ في حروبِ العربِ[١٤] التَّقْليديَّةِ القَبَلِيَّةِ إلّا بمقدارٍ يَسيرٍ، وكانَ النَّوْعُ الغالبُ على حركاتِهِم، حربَ الإزْعاجِ والعِصاباتِ، والعربُ يُسمّونَهُ حربَ الإجْهادِ والإنْهاكِ (Guerre d'usure)، ولَجَؤُوا إلى هذا النَّوعِ في حربِ الشّامِ والعِراقِ أوّلَ الأمْرِ.

وكانت فِرَقُ الجُيوشِ تسيرُ مُستقلّةً آسْتِقلالاً تامّاً، فلمْ يكنْ عندَهم قائدٌ أعلى للجيْشِ يُناطُ به تَوْحيدُ القيادةِ وتَنْظيمُ الحركاتِ العامَّةِ. كما أنّ الكتائبَ تُؤَلَّفُ تَأْليفاً قَبَلِيّاً. فَرَئيسُ الكتيبَةِ هو الزّعيمُ القَبَليُّ نفسُه. وعددُ الفِرْقَةِ كانَ يتراوحُ بين ثلاثةِ آلافٍ إلى سَبْعَةِ آلافٍ، ولها مَدَدٌ، أيْ قُوىً آحْتِياطيّة.

وكان همُّهم يَنْصَرِفُ إلى المُدُنِ والعواصِمِ، وتحاشي الالْتقاءِ بالجيْشِ، وهذِهِ الخُطَّةُ أدَّتْ بهم إلى آنْهِزاماتٍ كَثيرةٍ وآنْدِحاراتٍ جَمّةٍ، فقدِ آسْتَوْلى جيشُ الشّامِ على كثيرٍ من المُدُنِ كحِمْصَ، ثُمَّ آضْطُرَّ إلى إخلائِها والجَلاءِ عنها. ومنَ الأوَّلِيّاتِ المُتّبعةِ في حركةِ السَّوْقِ الجيشيّةِ، الابْتِداءُ بِقَهْرِ الجيشِ أوّلاً في معركةٍ فاصِلةٍ، وعلى نتائِجها يَتَرَتَّبُ تَعْيينُ الأهدافِ التّاليةِ والتّدابيرِ الأُخرى.

---

(١٤) راجع: **حركات خالد بن الوليد العسكرية**، للفريق طه باشا الهاشمي.

والصِّفةُ العامّةُ لحركاتِهم الخِفَّةُ والسُّرعةُ والاحتفاظُ بخَطٍّ الرَّجْعةِ، خوفاً من التَّطْويقِ والالْتفافِ مِنَ الوراءِ، ولعلَّ السُّرْعَةَ الفائِقةَ كانتْ أكبرَ ميزَةِ المُحارِبِ العربيِّ، ويَظْهَرُ هذا جَليّاً في المُجازَفَةِ الّتي قامَ بها خالدُ بنُ الوليدِ، حينما آنتَقَلَ بجيشِهِ من العراقِ لإنْجاد جيشِ الشّامِ. وهي مِثالٌ نادِرٌ مِنْ سُرعةِ القَرارِ وخِفَّةِ الحركةِ، ولا يُشْبِهها إلّا حركةُ نابوليونَ في معركةِ واغرام الشّهيرةِ، فقدِ آنتَقَلَ حينَما بَلَغَهُ تَجَمُّعُ الأُوروبّيّينَ ضدَّه من إسبانيا، بسرعةِ البَرْقِ كما يقولون، ودخلَ معهمْ في معركةٍ قاسِية.

وهذه التّرتيباتُ غيرُ المُنَظَّمَةِ بَقِيَتْ، إلى ما قبلَ اليَرْموكِ، المعركةَ النِّظاميّةَ الأولى في الفَتْحِ العربيِّ. فقدْ غَيَّرَ، لأوَّلِ مرّةٍ، خالدُ بنُ الوليدِ من نِظامِ الحرْبِ المُتَّبَعِ، بعدَ أنِ آسْتَطْلَعَ حالةَ خَصْمِهِ ودقَّقَ تشكيلاتِه وطِرازَ تعبِئَتِه، وآقتَنَعَ[١٥] بأنّه لا بُدَّ مِنْ تَقْسيم جيشِهِ وتَرْتيبِهِ على طِرازِ الجيشِ الرومانيِّ، فَعَمَدَ إلى تَنْسيقِهِ وَفْقَ الأصولِ الرّومانيّةِ. قَسَمَ الجيشَ إلى كَراديسَ بلغَ مجموعُها من ٢٦ إلى ٤٠ كُرْدوساً، عَيَّنَ لكلٍّ منها قائداً، ثمّ ألَّف الكراديسَ فِرَقاً من ١٠ إلى ٢٠ كُرْدوساً، وَجَعَلَ على كُلٍّ منها قائِداً كبيراً، وخَصَّصَ للقَلْبِ (المركز) فِرْقَةً وللمَيْمَنَةِ فِرقةً وللمَيْسَرَةِ فرقةً، وأنْشَأ هيئَةَ أركانِ الحرْبِ، وكان لَدَيْهِ من هيئَةِ أركانِ المقرِّ (مقرِّ القيادةِ العامّةِ) أبو الدّرداءِ قاضي الجيشِ، وأبو سفيانَ آبنُ حربِ القاصُّ (أي خطيبُ الجيشِ، ومِنْ وظيفتِهِ أيضاً إيصالُ الأخبارِ إلى الفِرَقِ المُحارِبَةِ

---

(١٥) راجع: محاضرة عسكرية في خططِ خالدٍ في فتحِ الشامِ لأحمد بك اللحّام، قائم مقام أركان الحرب.

ونَقْلُ الأوامرِ)، وعبدُاللّهِ بنُ مسعودٍ مأمورُ الإقباضِ (أي الذي يُمَوِّنُ الجيشَ ويَجْمَعُ الغنائِمَ)، وأقامَ أمامَ الجيْشِ طَلائعَ (خُفَراءَ الأمامِ)، وكانتْ هذه التَّعْبِئَةُ في اليرموكِ أوّلَ تَعْبِئَةٍ نِظاميّة.

فالعربُ آستفادوا منَ الرّومانِ والفُرسِ نِظاماً جديداً فيما يَتّصِلُ بالتّشْكيلاتِ الحربيّةِ والتّعبِئَةِ والقيادةِ العامّةِ، وخُطَّةِ آسْتِدراجِ الجيشِ قبلَ كلِّ شيءٍ للإيقاعِ به وإبطالِ مُقاوَمَتِه؛ وكلماتٍ كثيرةً منْها كُردوس التي يُقَدِّرونَ أنّها مُحَرَّفَةٌ، أو مُعَرَّبَةٌ عن كلمةِ Kortis الرّومانيةِ، وهي بمثابَةِ كتيبةٍ، وأرْطَبون وهي مُحَرَّفَةٌ عن كلمة Tribum ومعناها قائِدُ فِرقةٍ.

بَيْدَ أنّهم لم يَسْتفيدوا شيئاً ممّا يَتَّصِلُ بالتّربيةِ العسكريّةِ الّتي تُعَلِّمُ الطّاعةَ والانضباطَ، وتَقْضي على الرّوحِ القَبَليِّ قضاءً حاسِماً، والجُنديّةِ الدّائمةِ الّتي تُحَدِّدُ المدنيّينَ والعسكريّينَ، وتَخْلُقُ شُعوراً في الصِّنْفَيْنِ يُدْرِكونَ به صَلاحِيّاتِهم ومدَى أهْلِيّةِ تَدَخُّلِهم. وهذا ما لاحظْناهُ في مُقَدِّمَةِ **سُمُوّ المعنى في سُمُوِّ الذات**، وأسْمَيْناه فَساداً عسكريّاً أدَّى إلى كثيرٍ من النّتائِجِ السّيِّئةِ المُؤْلِمَةِ، وهذا ما قُلتُ عنه: «وفائدةُ النِّظامِ العسكريِّ أنّه يُعَلِّمُ الائْتِمارَ، ويَحْسُرُ النَّظَرَ عنِ التَّطَلُّعِ إلّا في حدودِ المِهنَةِ، ويَبْعُدُ بنَفْسِ العسكريِّ عن المُناقَشَةِ للشُّؤونِ العامّةِ، ويَرُوضُه على التَّمَسُّكِ بالحاكِمِ المَدَنيِّ القائمِ. ومِنْ فضائلِ هذا النِّظامِ الواضِحةِ تَحامي الرَّجلِ العسكريِّ مَهْما سَما قَدْرُهُ عن وضْعِ نفسِه في مَرْكزٍ مَدَنيٍّ صِرْفٍ، وتَحَمُّلِ المسؤوليّاتِ، والأعْباءِ العامّةِ. إذاً فَعَدَمُ وُجودِ نِظامٍ منْ هذا النّوعِ في مُحيطِ العرَبِ، جَعَلَ الرِّجالاتِ العَسكريّينَ الّذين آشْتُهِروا بالبُطولةِ يُفَكِّرونَ

بالدَّعوةِ لأنفسِهم، والانْتِقاضِ لاَحْتِواءِ السُّلطة»[١٦].

وأهمُّ نتائجِ هذا الفصلِ هي:

١ـ إنَّ نِظامَ الحكومةِ لم تكنْ له قاعِدَةٌ واحِدةٌ، بل سارَ مِنَ الدّيمقراطيّةِ إلى الأرستقراطيّةِ فالجُمهوريّةِ فالفَوْضَويّةِ.

٢ـ إنّ نِظامَ الأموالِ لم يَقُمْ على قاعِدةٍ تَكْفُلُ حاجاتِ المُجْتَمَعِ وتُحَقِّقُ أمانِيّه.

٣ـ إنّ نِظامَ الجُنْديَّةِ خَلا مِنَ الرّوحِ العسكريَّةِ الصِّرْفِ الّتي تَبْعَثُها التّربيةُ الخاصّةُ.

---

(١٦) راجع كتاب: **سموّ المعنى في سموّ الذات**، ص ص ٢٢- ٢٣.



الحزبيّة

تَطْمَئِنُ جمهرةُ الباحثينَ إلى أنَّ التَّشَرذُمِيَّةَ الحِزْبِيَّةَ عَلِقَتْ بمُجْتمعِ العرَبِ الوليدِ، وهذه ككلِّ الطُّفَيْليّاتِ الاجتماعيّةِ ما عَلِقَتْ بمحيطٍ إلّا أثَّرَتْ فيه تأثيراً سيّئاً. لأنّ نشاطَها يَنْصَرِفُ إلى تأييدِ أهدافِ الحِزْبِ وأغراضِه الرئيسيّةِ، وبالأخصّ إذا لم يكنْ لها مَثَلٌ رَمْزِيٌّ تَعْمَلُ له جميعُها وتَقِفُ جُهودَها في سبيلِهِ، على آختلافٍ في الوسائلِ والطُّرُقِ.

وهذه الحزبيّةُ التي نَتَحَدَّثُ عنها، لم تكنْ من طِرازِ الحزبيّةِ ذاتِ اللّونِ المفيدِ المُنْتِجِ، بلْ كانتْ مُغْرِضَةً نَفْعِيّةً في أغلبِ طوائِفِها، تدورُ على الانتهازيّةِ والافْتِراس.

ومنَ المعلومِ أنَّ الوَسَطَ القَبَليَّ أصْلَحُ ما يكونُ لهذا الضَّرْبِ من التَّحَزُّبِ، وزادَ فيه التّركُّبُ الأُمَميُّ الّذي أدَّى إليه الفَتْحُ السَّريعُ. فلمْ تكنْ دولةُ العربِ في ذلكَ الحينِ بَسيطةً بلْ مُرَكَّبَةً تركيباً صِناعيّاً غيرَ مُحْكَم. فكانَ ضَروريّاً أنْ تَتَوَلَّدَ فيها تيّاراتٌ مُخْتَلِفَةُ القُوّةِ مُخْتَلِفَةُ العُنْفِ، تَلْعَبُ

بالـجماهيرِ وتَعْبَثُ بالقُوى العامَّةِ. وما مِنْ أُمَّةٍ قامتْ على أطْلالِ أُمَمٍ أُخرى، إلّا وبَقِيَتْ مَمْلوءَةً بالانقساماتِ الدّاخليّةِ والتّقَلُّباتِ الـمُخْتَلِفَةِ، ولا تَنْقَضي حتّى تَسْتقِرَّ الأخلاقُ النفسيّةُ الجديدة.

والـمُلاحَظُ على هذه الحزبيّةِ الّتي نَـتَحَدَّثُ عنها أنّها كانتْ تَنْدَفِعُ بِعَوامَلَ ثلاثةٍ:

الأوّل: القَبَلِيَّةُ وكانتْ على صِنْفَينِ:

أ ـ قَبَلِيَّةٌ خالِصَةٌ كالتّحَزُّبِ ضِدَّ قريشٍ والتحَزّبِ ضدَّ المَعَدِّيّة[1].

ب ـ قَبَلِيَّةٌ نَفْعِيّةٌ كالتّحَزّبِ الأُمَويّ والتّحزّبِ القَحطانيّ الّذي حاربَه معاويةُ مُحارَبَةً قويّةً على ما يَظْهَر من خَبرٍ[2] ذكرَه البُخاريُّ في صَحيحه.

الثاني: الشُّعوبيَّةُ: ظَهَرَتْ هذه الحزبيّةُ نتيجةَ آنْحِلالِ عناصِرَ شَتّى وأُمَمٍ شَتّى، دَخَلَتْ في دَوْرِ تفاعُلٍ عنيفٍ ولـمّا تَنْتَهِ إلى آتّحادٍ راسِخٍ يقومُ على مِزاجٍ عقليٍّ واحِدٍ وخُلُقٍ شَعْبيٍّ وسَطيٍّ، أيْ يُمَثِّلُ الوسَطَ كصورةٍ

---

(١) ذَكَرَ آبْنُ قُتَيْبَةَ في الشعر والشعراء أنَّ عمرو بنَ مَعْدي كَرِب الزّبَيْدِيّ كان يَقُصُّ أقاصيصَ من أخبارِ فَتْكِهِ، فَقَصَّ على شُجاعٍ من شُجعانِ العَرب، وهو لا يَعْرِفُه، أنّه غزا قومَه وبارزَ الشّجاعَ الّذي كان يَتَحَدَّثُ إليه وقَتَلَ به فقالَ له مُحَدِّثُه ليَهْنِكَ يا أبا ثور، إنَّ صَريعَك هو مُحدِّثُك فقال عَمرو بدونِ دَهْشَةٍ: إسْتَمِعْ يا هذا لِـما يُلْقى عليك فإنّا بهذِه الأحاديثِ نُرْهِبُ هؤلاءِ المَعَدِّيّةَ. وكانَ تخطيطُ الكوفةِ تخطيطاً قَبَليّاً.

(٢) أخرَجَ البخاري بسَنَدِهِ أنّه بَلَغَ معاويةَ، وعندَه وَفْدٌ من قريشٍ، أنّ آبْنَ عمرَ يُحَدِّثُ بأنّهُ سيكونَ مَلِكٌ من قحطانَ، فَغَضِبَ فقامَ فأثْنَى على اللّهِ بِما هو أهْلُه ثُمّ قالَ: «أمّا بَعْدُ فإنّه بَلَغَني أنّ رِجالاً مِنْكُم يُحدِّثونَ أحاديثَ لَيْسَتْ في كتابِ اللّهِ ولا تُؤْثَرُ عَنْ رسولِ اللّهِ (ص) وأولئِك جُهّالُكُم فإيّاكُم والأمانِيَّ التي تُضِلُّ أهْلَها فإنّي سَمِعْتُ رسولَ اللّه (ص) يقولُ إنّ هذا الأمْرَ في قريشٍ لا يُعاديهم أحَدٌ إلاّ كَبَّهُ اللّهُ على وجهِهِ ما أقامُوا الدّينَ». راجِعْ: **صحيح البخاري**، ج ٩، ص ٦٢.

كثيرةِ الصِّدقِ، وهو ما يُعَبَّرُ عنه بالمِثالِ الوسَطِ في الأُمَمِ النّاضِجَةِ آجْتِماعيّاً أوِ المُكْتَمِلَةِ التّطوُّر.

إن العُنْصُرَ الّذي كان مَفْقوداً في دولةِ العربِ الفَتِيّةِ هو هذا الخُلُقُ الشّعبيُّ الّذي يُقَرِّرُ مُستقبلَ[3] أيّةِ أُمّةٍ، وهو موجودٌ على الدَّوامِ خَلْفَ العواملِ الّتي فرضَها النّاسُ سَبَباً لأعمالِهم.

فالتَّحَزُّبُ الشُّعوبيُّ في المُحيطِ العربيِّ كان مُنْفَعِلاً بهذا الامْتزاجِ السَّريعِ، وأعْتَقِدُ بأنَّ الحِزْبَ الشُّعوبيَّ كان صَنيعَةً من صَنائِعِ الحِزْبِ الأُمَوِيِّ يُحرِّكونَه في سبيلِ أغْراضِهم، وكانتْ شَخْصِيّاتُه آلاتٍ مُسَخَّرَةً في أيديهم، وأبْعَدُ ما يكونُ عنِ الظَّنِّ أنّهم كانوا يَشْتَغِلونَ على وَجْهِ الاسْتقلال. وهذا تَقْديرٌ وَقَعَ في خاطِرِ عُمَرَ (ض) فَحَذَّرَ من الموالي، لأنّهم سَرْعانَ ما يَنْقَلِبونَ آلةً في أيدي ذَوي الأغراضِ، وإلّا فَهُمْ على الانْفرادِ أضْعَفُ من أنْ يَحُوكوا المُؤامَراتِ. وهذا أمْرٌ نُشاهِدُ مثلَه اليومَ، فإنّ الفِدائيِّينَ، أي «الفِداوِيّة»، الّذين تَصْطَنِعُهم الأحزابُ لأغراضٍ إجراميّةٍ كبيرةٍ، إنّما يكونونَ عادةً من النُّفاةِ الغُرَباءِ الأفّاقِينَ. والمُشاهَدُ أنّهم لا يقومونَ بعَمَلٍ آسْتِقْلاليٍّ أبَداً، وهذا من الوُجْهَةِ النّفسيّةِ صحيحٌ جدّاً. والموالي كانوا بهذِهِ المَثابَةِ، فما أسْرَعَ ما يُسْتَخْدَمُونَ بسبيلِ هذه الأغراضِ لِمُتَحَزِّبينَ ذَوي نُفوذ.

الثالث: المِثاليّةُ الجديدةُ الّتي وَضَعَ النبيُّ (ص) أُسُسَها، وشَيَّدَ

---

(٣) راجع كتاب: سر تطور الأمم لغوستاف لوبون، ص ٣٥.

هَيْكَلَها الرّوحيَّ والاجْتماعيَّ. كان لها شَخْصيّاتٌ تُحافِظُ على مبادِئِها وتُحامي عنْ ذِمارِها وتَعْمَلُ بسبيلِ خِدْمَةِ أغْراضِها ونَشْرِ تعاليمِها، ومنْ هؤلاءِ عليٌّ وأبو ذرٍّ وأبو أيّوبٍ الأنصاريّ ورافعُ بنُ خديجٍ وسائِرُ الطّبقَةِ القديمةِ من المهاجرينَ والأنْصار.

وكان هؤلاءِ يُشَكِّلونَ حِزْباً مُحافِظاً مُتَقَيِّداً بالرّسومِ والطّرائِقِ النّبويَّةِ وأساليبِها السّياسيّة. وقدِ آهْتَمَّ بدراسةِ الأحْزابِ عددٌ من كبارِ المستشرقينَ أهَمُّهُم ڤانْ فلوتِنْ في كتابِه **السيادة العربيّة**، ونحنُ توسَّعْنا بهذا البَحْثِ بِناءً على مُلاحَظَةٍ عَرَضَتْ لنا في كتاب **سُمُوّ المعنى في سُمُوِّ الذات**، جاء فيها: «إنّ الأحزابَ الّتي نَستطيعُ أن نُعَيِّنَها في ذلك العَهْدِ، والّتي كانتْ تَعْمَلُ مُتَنازِعَةً هي: حزبُ عُثمانَ أو الحزبُ الأمَويُّ، وحزبُ طلحة ومن أكبرِ شخصيّاتِه عائِشَةُ، وحزبُ أبناءِ عُمَرَ ومن أكبرِ شخصيّاتِه أبو موسى الأشْعَرِيُّ، وحزبُ المُنْشَقِّينَ من بني أُمَيَّةَ ومن أكْبَرِ شخصيّاتِه عمرو بنُ العاصِ، وحزبُ عليٍّ (ع) أو الحزبُ المُحافظ»[٤].

ولاحَظْنا في الكتابِ المذكور أيضاً أنّ السَّببَ في آسْتِشْراءِ الحِزبيّةِ لعهدِ عُثمانَ هو حَصْرُ التّرشيحِ في عَدَدٍ من الأشخاصِ الذي آرْتآهُ عُمَرُ (ض). وهذِهِ الأحزابُ أكْثَرُها وَليدٌ في عَهْدِ عُثمانَ. ونحن عُنينا بها هناكَ لأنّ قَصْدَنا كانَ مُنصرِفاً إلى تأْريخِ هذه الفَتْرَةِ من عهدِ الخلفاءِ الرّاشدين، بَيْدَ أنّنا إذا تناوَلْنا العهدَ مجموعاً خَرَجَتْ لنا أحزابٌ أكْثَرُ عدداً وأكثرُ آخْتِلافاً في الغايات والأغراضِ. وهذه الأحزابُ هي:

---

(٤) راجع: سموّ المعنى في سموّ الذات، ص ص ٣٦ ـ ٣٨.

١ـ حزبُ الثلاثة: وهذا الحِزْبُ مالَ إلى القَوْلِ بوُجودِهِ طائِفَةٌ كبيرةٌ مِنَ المُسْتشرِقِينَ بينَهم الأبُ لامَنْس، ودَرَسوا على ضَوْءِ هذا التّقديرِ كثيراً من المسائلِ كمسْألةِ التّرشيحِ والانتخابِ. وفي رأْيِهِم أنّ هذا الحزبَ كانَ مؤلّفاً من أبي بكرٍ وعُمَرَ وأبي عبيدةَ آبْنِ الجرّاحِ، وقد سبقَ تأليفُه وفاةَ النبيِّ (ص). والثّلاثةُ تعاقَدوا على أنَّه إذا تَمَّتِ الخِلافةُ لأحَدِهِم نَقَلها مِنْ بَعْدِه إلى صاحِبَيْهِ. ويَسْتَنِدونَ فيه إلى أمورٍ ثلاثةٍ:

أوّلها: الجُهْدُ الجميعُ الذي بَذَلوه معاً في حركةِ الانْتخابِ، فقدْ كانوا مُتَضامِنينَ تضامُناً قويّاً كأنّه نتيجةُ خُطَّةٍ سابِقَةٍ آتَّفَقوا عليْها.

ثانيها: تبادُلُهُم التّرشيحَ يومَ السَّقيفةِ، فقدْ رشَّح أبو بكرٍ عمرَ أو أبا عبيدة وهما رشَّحاه.

ثالثها: لمّا سُئِلَ عمرُ رأيَه فيمَنْ يكونُ بعدَه قال: لوْ كان أبو عبيدَةَ حيّاً لَعَهِدْتُ إليه.

وهذه القَرائِنُ الثّلاثُ عندَهم تؤلِّفُ ما يُثير شُبْهَةً في أنّهم كانوا حِزْباً واحداً، ونحنُ لا نرى فيها ما يُساعِدُ على آعْتِمادِ هذا التّقديرِ.

٢ـ حزبُ الأُمَويّـينَ: وهذا الحزبُ ذَهَبَ إلى أنّه قدْ كانَ عددٌ من كِبارِ المؤرّخينَ، ونحنُ لا نَشُكُّ في وُجودِهِ أيضاً، ولعلّه أخطرُ حزبٍ آستطاعَ أنْ يُثيرَ الجماهيرَ ويَتَحكَّمَ فيهمْ ويُحْدِثَ القَلاقِلَ. وأهدافُهُ الّتي كان يَعْمَلُ لها مِنْ أخْطَرِ الأهدافِ، وهي تَتَناوَلُ الوَضْعَ السّياسيَّ والاجتماعيَّ مِنْ كلِّ الوُجوهِ، وأهمُّ نظريّاتِه حَصْرُ السُّلْطاتِ العُلْيا في أُسْرَةٍ،

وتقريرُ مَبْدَأ المَلَكيَّةِ المُطْلَقَةِ في السُّلْطةِ(٥) الأولى، ونظامُ(٦) الوراثةِ، وتَسْليطُ العُنْصُرِ(٧) العربيِّ على الشّعوبِ، وفَرْضُ العربِ كطبقةٍ أرستقراطيّةٍ، وفرضُ نظامٍ(٨) إداريٍّ مُقْتَبَسٍ مَن النُّظُمِ الأجْنَبِيّةِ، أيْ غَيْرِ مُشْتَقٍّ من طبيعةِ الحياةِ العربيّةِ والتّشريعِ الإسلاميِّ الجديدِ، وتحويرُ نِظامِ(٩) المالِ إلى ما يُؤَيِّدُ سلطتَهم عليهِ وإطلاقَ أيديهِم فيهِ، وفرضُ(١٠) الإقطاعِ، والقضاءُ(١١) على الطّبقةِ الدينيّةِ المرموقَةِ الّتي ساهمتْ في بناءِ الشّريعةِ لأنّها كانت تَحُولُ بينَهم وبينَ أغْراضِهم، وتَسْميمُ المعنويّةِ الجديدةِ الّتي خَلَقَتْها الدّيانةُ الجديدةُ، وتشجيعُ(١٢) المُجُونِ والحياةِ اللاّهيةِ بكلِّ أشكالِها.

هذهِ هيَ أهْدافُهُمُ الرّئيسيّةُ، وكانوا يَعْمَلونَ لها سِرّاً في ظلِّ الحكوماتِ السّابقةِ لحكومةِ عُثمانَ، ويتوسّلُونَ إليها بأساليبَ تَجْمَعُ بينَ الإغْراءِ والإرْهابِ، وقدْ ساعَدَتْهُمُ الحَظْوَةُ الّتي رُزِقوها مِنَ الخلفاءِ على إعْدادِ الجمهورِ، وكانَ نُفوذُهم يَمْتَدُّ حتّى يَطْغَى على أكْثرِ الأحزابِ

---

(٥) ظَهَرَ أنّه من أهدافِهم بالانقلابِ المَلَكِيِّ الّذي أحْدَثَه معاويةُ في أيامِ حُكومتِهِ.

(٦) ظَهَرَ من قولِ أبي سُفيانَ حينَما تَوَلّى عثمانُ: «لَتَصيرَنَّ إلى أولادِكم وِراثَةً»، ومِنْ صَنيعِ معاويةَ حينَما عَهِدَ إلى ٱبْنِهِ.

(٧) ظَهَرَ هذا ظُهوراً واضِحاً في كُلِّ أيّامِ سيطرتِهِم وحُكْمِهِم.

(٨) نَصَّ التّاريخُ على أنّ عمرَ (ض) لَمّا وَرَدَ الشّامَ رَأى طلائِعَ هذا النّظامِ في حُكومتِهِ فٱنْتَقَدَه.

(٩) يَدُلُّ على أنّه من أهدافِهِم ٱنْتِقادُ أبي ذرٍّ.

(١٠) يَدُلُّ عليهِ إقْطاعُ مروانَ في حكومةِ عثمانَ، وإقطاعُ عبدِ اللّهِ بنِ أبي سَرْحٍ.

(١١) يَدُلُّ عليهِ حَرَكَةُ يَزيدَ في القَضاءِ على أهْلِ المدينةِ قَضاءً قاسياً، وسمّى فانْ فلوتِنْ هذه الطّبَقَةَ حِزْبَ أهْلِ المدينةِ وقالَ المسعوديُّ: بعدَ حركةِ يَزيدَ لم يبقَ بَدْرِيٌّ. راجع كتاب: **سمو المعنى في سمو الذات**، ص ص ٢٦ - ٢٧.

(١٢) دَلَّ عليهِ تغاضِيهِمْ عن أعابيثِ عُمرَ ٱبْنِ أبي ربيعةَ ولَفيفِه الإباحيّةِ. **المصدر نفسه**، ص ص ٢٧ - ٢٨.

ويَسْتَخْدِمُها في تَنْفيذِ رَغائِبه. وتاريخُ حَرَكاتِ هذا الحزبِ مُفيدٌ أيّما فائِدةٍ، وطريفٌ أيّما طَرافة.

نعلمُ أنَّ بينَ الأُسْرتَيْنِ الهاشِميّةِ والأُمَويّةِ خِلافاً تاريخيّاً يَتّصِلُ بعهدٍ جاهليٍّ بعيدٍ، ثُمَّ أخَذَ شَكْلاً أكثرَ عُنفاً بعدَ الدَّعوةِ الإسلاميّةِ الّتي ظَهَرَ بها الرّسولُ الهاشميُّ، فَجَهِدَ الأُمويّونَ بوضعِ الصِّعابِ حَيلولَةً عن نَجاحِها. بَيْدَ أنَّ صاحبَ الرِّسالةِ شَقَّ طريقَه بينَ الجلامِدِ والصُّخورِ مُتَغَلِّباً على كافّةِ الحواجزِ المُعْتَرِضةِ، ناجحاً في آطِّرادٍ مُمْهودٍ. وبذلكَ غَدَوْا فِئَةً مُسْتَضْعَفَةً عديمةَ القيمةِ ثُمَّ لا وزنَ لها سِياسيّاً، فَعَمَدوا إلى العملِ سِرّاً لكي يَسْتَعيدوا مجدَهم المفقودَ ومكانَتَهم الضّائعةَ في ظِلِّ الحُكومةِ الإسلاميّةِ.

وكانتِ الحركةُ الانتِخابيّةُ أوّلَ مُناسبةٍ آستَغَلّوها، فَتَحَرّكَ أبو سُفيانَ - زعيمُ الحزبِ الأُمويِّ السرّيِّ في الإسلامِ، كما كانَ زعيمَ الحزبِ المُعْلَنِ قبلَ فَتْحِ مكّةَ - للعملِ في حَماسٍ ونشاطٍ، مُسْتَغِلاً العناصرَ غيرَ الرّاضيةِ عن نتائجِ الانتخابِ، ولكنّه فَشِلَ فَشَلاً ذريعاً لمّا آكْتَشَفَ عليٌّ (ع) دَسيسَتَه. على أنّ الحزبَ آسْتفادَ من هذه المناسبةِ الانتخابيّةِ شَيْئَيْنِ:

١- ثُبوتُ الخلافةِ في قُريشٍ.

٢- إبعادُ الهاشميّينَ عن الحُكمِ. وهم لا يَحْسُبونَ حِساباً لغَيْرِهم مِنْ سائِرِ الأُسَرِ القُرَشِيّةِ، فآعْتَقَدُوا بأنَّ مَصيرَ الحُكمِ لهمْ إنْ قريباً أوْ بعيداً. وهذا ما يَشْهَدُ به قولُ أبي سُفيانَ، بعدَ فوزِ عثمانَ بالخلافةِ: «فوالّذي يَحْلِفُ بِهِ أبو سُفيانَ ما زِلْتُ أرْجوها لكم».

ولِنَعْلَمَ مِقدارَ نُفوذِهم النَّفْسيِّ العميقِ على غَيْرِهم مِنْ قريشٍ، نَذْكُرُ قِصَّةً أوْرَدَها المَسْعوديُّ، قال:

«بلغَ أبا بكرٍ (ض) عَنْ أبي سُفيانَ صَخْرِ بنِ حَرْبٍ أمْرٌ فأحْضَرَه وأقبلَ يصيحُ عليهِ، وأبو سفيانَ يَتَمَلَّقُهُ ويتَذَلَّلُ له، وأقْبَلَ أبو قُحافةَ فَسَمِعَ صِياحَ أبي بكرٍ، فقالَ لقائدِه: على مَنْ يصيحُ آبْني، فقالَ له: على أبي سفيانَ. فدنا من أبي بكرٍ وقال له: أعلى أبي سُفيانَ تَرْفَعُ صوتَك يا عتيق؟... لقد تعَدَّيْتَ طَوْرَك وجُزْتَ مِقْدارَك. فَتَبَسَّمَ أبو بكرٍ ومَنْ حَضَرَه مِنَ المهاجرينَ والأنصارِ، وقالَ له: يا أبَتِ إنَّ اللّهَ قد رَفَعَ بالإسلامِ قَوْماً وأذلَّ به آخرَين»[١٣].

وهذه القِصَّةُ لا تَحْتاجُ إلى تعليقٍ فيما يَخْتَصُّ بمَدَى سُلْطَتِهم على قريشٍ ومَبْلَغِ نُفوذِهم، وفي دَهْشَةِ أبي قُحافةَ وجَوابِ أبي بكرٍ دليلٌ على ذلكَ. فالذِّلَّةُ الّتي لَحِقَتْهم ـ كما يقولُ أبو بكرٍ ـ والمفروضُ فيهِم أنَّهم الأعِزَّةُ، حَمَلَتْهم حَمْلاً عنيفاً على السَّعْي الحثيثِ للاسْتِحواذِ على السُّلْطةِ بأيِّ ثَمَنٍ، وآسْتِردادِ عِزَّتِهم المَدْحورَةِ. ويَظْهَرُ أنّ الفَشَلَ جَعَلَهُم يُغَيِّرونَ أُسلوبَ العملِ، فَعَمَدوا إلى تملُّق الخلفاءِ وإظْهارِ الرَّغبةِ في الخِدمةِ الإداريّةِ بإخلاصٍ، فأكثرَ أبو بكرٍ وعمرُ من تعيينِهم في شتّى المراكزِ. وبذلك آنفَسَحَ أمامَهم سبيلُ العملِ ضرورةَ أنّ السُّلطةَ الإقليميّةَ أصْبَحَتْ في أيْديهِم، فَهُمْ يُصَرِّفونَها على الشَّكْلِ الّذي يُلائِمُ مصالِحَهُمْ ويَخْدُمُها. فكانتْ وسائِلُهم كثيرةً ومَعِينُ أفكارِهم لا يَنْضُبُ، فتارَةً يَسْتَخْدِمونَ نُفوذَ الحكومةِ، وتارةً يَميلونَ إلى الإغْراءِ والإطْماعِ. وقدْ دَلَّلْتُ في فَصْلِ القَبَليّةِ مِنْ هذا الكتابِ على أُسْلوبٍ من جُملةِ الأساليبِ الكثيرةِ الّتي كانوا

---

(١٣) راجع: مروج الذهب بهامش نفح الطيب، ج ٢، ص ٢١٩.

يَعْتَمِدونَ عليْها في تقويةِ حَرَكَتِهم، لـمّا ذَكَرْتُ أنّ أكثريّةَ الوُلاةِ كانتْ منْهم، وكانَ من خُطَّةِ الحزبِ الأُمَويِّ أنْ يُشَجِّعَ العَصَبيّاتِ ويَزيدَ في أُوارِها. فإنّ كلَّ حركةٍ من هذا القبيلِ تُضْعِفُ التّحزُّبَ السِّياسيَّ ضدَّ قريشٍ، وهمْ يَنْزِلونَ من قريشٍ مَنْزِلةَ الزُّعماءِ. وهذه وَسيلةٌ سَلْبيّةٌ هامّةٌ، ولهم وسائِلُ إيجابيةٌ كثيرةٌ منها، أو أهَمُّها، الرَّغْبَةُ في الإدارة الإقليميّةِ وقيادةِ الجيوشِ، ولقدْ تمَّ لهم من ذلك شيءٌ غيرُ قليل.

ولَمْ تَزَلِ الأيّامُ تُؤاتيهِمْ وتَجْري وَفْقَ أهْوائِهم حتّى أواخرِ عَهْدِ عمرَ (ض)، فقدْ بَدَأ يميلُ إلى بني هاشِمٍ مَيْلاً ما وعلى نحوٍ ما، فهو يَتَوَسَّلُ حينَ الجَدْبِ بالعبّاسِ، ويُقَرِّبُ آبْنَه عبدَاللّهِ، ويُشيدُ بسابقاتِ عليٍّ (ع) في الإسلامِ، ويَقْتَرِنُ بآبْنَتِهِ أمِّ كُلْثومٍ في أُخْرَياتِ أيامِهِ، ويُفْضِي إلى عبدِاللّهِ بنِ عباسٍ بأشياءَ كثيرةٍ عنِ الخلافةِ، وأنّهم، أيْ آلَ هاشِمٍ[١٤]، أحَقُّ بهذا الأمرِ، وميلُ عمرَ هذا يُذَكِّرُنا بميْلِ المأْمونِ الّذي حَمَلَه على العَهْدِ لعليٍّ الرِّضا.

وقد تأكّدَ الأمويّونَ، وهمُ السّاهِرونَ على قضيّتِهم، بأنّ عمرَ لا بُدَّ صائِرٌ إلى تَرْشيح زعيمِ الهاشميّينَ عليٍّ للسُّلطانِ الأعْلى، وبذلكَ يَنْهارُ حَجَرُ الأساسِ من بنائِهم، فَفَكَّروا كثيراً ثُمَّ أجْمعوا أمْرَهم على شَأْنٍ رَهيبٍ، وهو في أغْلبِ ظنّي آغْتِيالُ عُمَرَ قَبْلَ أنْ يُعْلِنَ شيئاً ممّا يدورُ بِخَلَدِه. وقلتُ، منذُ حينٍ، بأنّ الشُّعوبيّينَ كانوا يُسْتَخْدَمُونَ لِمَآرِبِ الأحزابِ الكبيرةِ، وكانَ الحزبُ الأُمَويُّ أقوى الأحزابِ القائمةِ وأمْلَكَهُم لوسائِلِ الإغراءِ، فضمَّ إليهِ،

---

(١٤) راجع: تاريخ الطبري، ج ٥، ص ص ٣٠ - ٣١.

كأدَواتٍ مُنَفِّذَةٍ، أبا لؤلؤة وجُفَيْنَةَ وكعْبَ الأحبارِ وسِواهم، وكانَ لِكُلِّ واحدٍ من هؤلاءِ دَوْرٌ خاصٌّ يقومُ به.

ثُمّ عَمَدوا إلى الاسْتِفادةِ من الظَّرْفِ الجديدِ الذي خَلَقوه لعمرَ، فَدَسُّوا له عَبْدَ الرّحمنِ بنَ عَوْفٍ بعدَ الاعْتداءِ فكانَ لا يُفارِقُه تَقْريباً، ولا نَدْري لماذا، إنْ لَمْ يَكُنْ لذلك. وعندي أنَّ عبدَ الرحمنِ كانَ في نَظَرِ عمرَ مُفَكِّراً أَلْمَعِيّاً، فهو بهذا الاعتقادِ، ولأنّه صَريعٌ مَنْزوفٌ لا يَمْلِكُ كاملَ قُوَّتِه، يَسْتطيعُ أنْ يُؤَثِّرَ عليه وأنْ يُوَجِّهَ أفكارَه كيفَ شاءَ، وقدْ ظَهَرَ صِدْقُ هذا التّقديرِ فيما ذكَرَه[١٥] الطَّبَرِيُّ منْ أنَّ عمرَ حينَما سُئِلَ رأيَه فيمَنْ يكونُ وليَّ الأمْرِ منْ بعدِهِ، لم يَتَرَدّدْ في ترشيحِ عليٍّ «وما عَتَّمَ الأمْرُ حتّى آشْتُبِهَتْ عليه وُجوهُ الرّأيِ مُدّةً» ثُمَّ جَعَلها في السِّتّةِ المعْروفينَ. لا شَكَّ في أنّ تَصْريحَه الجازِمَ أوّلاً، وتَرَدُّدَهُ ثانياً، والعَهْدَ أخيراً لهؤلاءِ السّتّةِ، يَدُلّنا على مِقْدارِ ما عَراه من وَهَنٍ في المجموعِ العصبيِّ، نتيجةً للنّزيفِ الدَّمَوِي الهائلِ، فلمْ يَعدْ، رحِمَه اللّهُ، صاحبَ تلكَ الإرادةِ الحديديّةِ الصّارِمَةِ بلِ آنْقَلَبَ لَيِّنَ العَريكَةِ سهلَ القِيادِ والتّأْثيرِ عليه، وسادِراً يُفَكِّرُ بما يُوحى إليه، وهذا التّقديرُ صحيحٌ فيزيولوجيّاً، وقدْ نَزَفَ دَمُه الزَّكِيُّ. إنّ عمرَ الحازمَ العظيمَ والمُفكِّرَ العميقَ ما كانَ لِيُعْطيَ هذا الرَّأْيَ الواهِنَ لو كانَ بكامِلِ أعْصابِهِ وقُواه.

وأوّلُ ما عَرَضَ لي هذا الرَّأْيُ في سموّ المعنى في سموّ

---

(١٥) المرجع نفسه، ص ٣٤.

الذّات[١٦]، فقد قُلْتُ هناك: «إذا عَرَفْنا أنّ المُغيرةَ بْنَ شعبةَ كان أشَدَّ ما يكونُ إخْلاصاً لهذا البَيْتِ الأُمَويّ وتَعَلُّقاً به ونِفاقاً على غَيْره ـ وعلائِقُ الثَّقَفِيّينَ ببَني أُمَيّةَ وطيدةٌ ـ وعَرَفْنا أنّ أبا لُؤلُؤةَ كان غُلاماً للمُغيرةِ بْنِ شُعْبَةَ، وعَرَفْنا أنّ هناك حِزْباً أُمَويّاً يَعْمَلُ له المغيرةُ، خَرَجَت لنا قَضِيّةٌ مُتَرَتِّبةُ الحَلَقاتِ، مُتَوالِيةُ الوقائِعِ على نَسَقٍ طبيعيٍّ واضِحٍ. ومنْ ثَمَّ يَظْهَرُ أنّ آغْتِيالَ عمرَ لم يكنْ بفكرةٍ فارسيّةٍ أبداً، وإنّما كان وليدَ فِكرةٍ مَوْضِعِيّةٍ خالِصَةٍ، وأُمَوِيّةٍ بَحْتَةٍ. وإذا لم يَكُنْ هذا التّقْديرُ صَحيحاً، فلِماذا آجتَهَدَ المُغيرةُ بإدْخالِ هذا الفارسيِّ المدينةَ مَعَ عِلْمِهِ بمَنْعِ عمرَ مِن ذلك؟ وبماذا نُفَسِّرُ هذه المُصادَفَةَ في أنْ يكونَ قاتِلُ عُمَرَ هو غُلامَ المغيرةِ الّذي كانَ أُمَوِيَّ الرّأْيِ والهَوَى.

فهذا الاغْتيالُ أحْدَثَ بَلْبَلَةً كبيرةً في الأفكارِ، وهَيَّأَ المجتمعَ لِنُقْلَةٍ جديدةٍ، وقدْ ظَهَرَتْ في سماءِ المجتمعِ برامجُ لا عَهْدَ للعَرَبِ بها، أدَّتْ إلى زِيادةِ التَّبَلْبُلِ الفِكْرِيِّ، من مِثْلِ حَصْرِ السُّلُطاتِ العُلْيا في أُسْرةٍ أو قبيلةٍ، هذه الفكرةُ الّتي رَوَّجَ لها الحزبُ الأُمَويُّ وعَمِلَ على نَشْرِها وتَعَصَّبَ لها، ثمَّ لمْ يُعْرَفْ حديثُ «الإمامة في قريشٍ» إلّا عن طريقِهم وهمْ رُواتُه. وكانَ ردُّ الفِعلِ على التّمهيدِ لنظريّتِهم، ظُهورَ نظريّةِ الخوارجِ وأنّها لعامّةِ العربِ أو لعامّةِ المسلمينَ. فنظريّةُ الخوارجِ ردُّ فِعْلٍ قويٍّ للنّظريّةِ الأمويّةِ الّتي جَنَحوا إلى تطبيقِها بصورةٍ غيرِ لَبِقةٍ، أيْقَظَتْ عَنْعَناتِ العربِ الآخرينَ، فإنَّ المعروفَ عنِ الخوارجِ أنَّ أكثرَهم مِنْ غَيْرِ

---

(١٦) راجع: **سموّ المعنى في سموّ الذات**، ص ص ٣٢ ـ ٣٤.

الحِجازيّينَ، وزادَ في عَنْعَنَتِهِمْ حَصْرُ الصّلاحيّةِ في أُسْرَةٍ ثمَّ الوِراثةُ المَلَكِيّة.

فالانتقالُ مِنَ الدّيمقراطيّةِ الّتي هي طبيعةٌ عربيّةٌ تَتَّصِلُ بأسبابِ النَّفْسِ والمِزاجِ العَقْليِّ، إلى الأرستقراطيّةِ فالمَلَكيّةِ الوراثيّةِ، أيْقَظَ المجتمعَ وأعَدَّه لِثَوْراتٍ مُتواصلةٍ يَسْجُرُ نَفْسَه في أتونِها. إذاً فقدْ كان في عَهْدِ عُثمانَ نظريّتانِ تَتَحارَبانِ بدونِ هَوادَةٍ ولا هُدْنَةٍ أوِ آسْتِجْمام: النّظريّةُ الأمويّةُ والنّظريّةُ الجمهوريّةُ وأشْياعُها جُمهورُ العربِ، وآحْتَكّتا كثيراً حتّى تَوَلّدَ، من الاحتكاكِ الشّديدِ والتّماسِّ العنيفِ، شرارةٌ آتَّصَلَتْ بالمجتمعِ من أقطارِه.

والّذي يَدُلُّ على أنّ الحزبَ الأُمويَّ كانَ يَعْمَلُ لأهْدافٍ ثابتةٍ، تَغَيُّرُ السّياسةِ دُفْعَةً واحدةً، ومن أساسِها أيضاً في عهدِ عثمانَ الّذي تَرَكَ لهم سِياسةَ الأمورِ العامّةِ، وأطْلَقَ أيْدِيَهم في كُلِّ المُقدَّراتِ. ولكنّ الشَّعبَ بَدَأَ يَسْتَيْقِظُ ويَسْتَفيقُ على أعمالِهِم من سُباتِه العميقِ، فرَأى آفتِئاتاً على حُقوقِهِ، ورأى آنْتِهاباً وآغْتِصاباً في كُلِّ المرافقِ، ولَمَسَ الفَسادَ يَدُبُّ في طُرُقِ الإجراءِ والإدارةِ وشَعَرَ بالحاجةِ المُلِحَّةِ إلى الإصلاحِ، فمضى مُعْلِناً الثّورةَ، ودقَّ النّاقوسَ الشّعبيَّ الأقْدَس.

ولم يجدْ بَعْدَ زَوْبَعَتِه مُصْلِحاً يَنْسَجِمُ معَ مُيولِه إلّا عَلِياً، فَتَرامَى الشَّعْبُ في أحضانِهِ، وسَقَطَ بكَلْكَلِهِ عليْه.

فالحِزبُ الأُمويُّ كان يعملُ بِوَحْيٍ خاصٍّ ولمآربَ خاصّةٍ على مَنْهجٍ مُقرَّرٍ، وبِرُغْمِ الظُّروفِ المُخْتَلِفَةِ الّتي غَمَرَتْه نَجِدُ لحركاتِه طابَعاً خاصّاً لا يَتَغَيّرُ، فعهدُ مُعاويةَ كَعَهْدِ عُثمانَ في الجوْهرِ السّياسيِّ عندَ التّدْقيقِ والعُمْقِ، وميزَةُ عَهْدِ عثمانَ أنّه كانَ أكْثَرَ آتِّصالاً بالرّأْيِ الشّعبيِّ في

السّياسةِ العامّةِ، وذلكَ بِسَبَبِ أنّه كانَ التّجرِبَةَ الأُولى مِنْ تَجْرِباتِ الحزبِ، وأنّه نُقْلَةٌ بينَ عَهْدَينِ. ثُمّ تَسَنّى للحزبِ في الدَّوْرِ الثّاني، أيْ في عَهْدِ معاويةَ، أنْ يَحْكُمَ بصورةٍ مباشَرَةٍ، وأنْ يُعَطِّلَ الصَّلاحِيّاتِ الشّعبيّةَ ويُكمِّمَ الحرِّيّاتِ، ويَتَحَلَّلَ مِنْ كُلِّ مَسْؤوليّةٍ أمامَ الشّعبِ، ولم يعدْ يَعْتَرِفُ بالرَّقابَةِ الشّعبيةِ على أيّةِ أشكالِها.

هذا هو الحزبُ الأُمَويُّ السِّرّيُّ بأشكالِه وأهدافِه بالقَدْرِ الّذي وَضَحَ لي، وعَسى أنْ يَجِدَ المؤرِّخونَ ما يَجْعَلُهم أقْدَرَ على تَشْخيصِه. وهذا الحزبُ تَسَمّى بأسْماءٍ مُختلفةٍ بِحَسَبِ الظُّروفِ، فكانَ أوّلاً القُرَشِيَّ[١٧] لأنّه نَصَّبَ نفسَه مُدافِعاً عن قضيةِ قُريشٍ، ثُمّ العثمانيَّ لأنّه قامَ دِفاعاً عن الدّمِ المطْلولِ، ثُمّ الأُمويَّ وقد تَكَشَّفَ مِنْ أسْتارِهِ في عَهْدِ مُعاوية.

٣ـ حزب الشعب: كانَ يَجْمَعُ جُمهورَ العربِ الّذي أحَسَّ بعَدَمِ صلاحِيّةِ الوضْعِ الرّاهنِ للمجتمعِ، وأنَّ الإصْلاحَ يجبُ أنْ يَمَسَّ كُلَّ شيءٍ، مُتَناوِلاً الأساسَ أيضاً. شَعَرَ هؤلاءِ بأنّ الهيئةَ الحاكِمَةَ الّتي فُرِضَتْ عليهم فَرْضاً لم تَعُدْ تُطاقُ، وأنَّ ضَغْطَها آخِذٌ في الزِّيادَةِ فَقَرَّروا الثّورةَ، بعدَ أنْ وَجَدُوا أنْ لا مَذْهَبَ عنها ولا مَحِيدَ، وأنّها العِلاجُ الوحيدُ لطُغْيانِ المُنْتَدَبِينَ للحُكمِ الّذين لم يَفْهَموا حقيقَةَ تمثيلِهم.

والحكومةُ الجُمهوريّةُ، إذا تجاوَزَتْ في فَهْمِ صلاحيّاتِها، أو بعبارَةٍ

---

(١٧) أدْرَكَ عليٌّ (ع) الغَرَضَ المقصودَ وراءَ هذه التّسميةِ الّتي كانت تَعْني الأُمويّةَ، فحارَبَها كثيراً، ونَهْجُ البلاغَةِ مليءٌ بذلك.

أصَحَّ إذا فسَدَتْ، كانَتْ نَكْبةً أشَدَّ مِنَ النَّكْبةِ بالمَلِكِ المستَبِدِّ أو الدِّيكتاتورِ الحاكِمِ بأمْرِهِ ـ كما يقولُ جون ستيوارْت ميل في كتاب **الحريّة** ـ لأنَّ الوضْعَ في رأْيِهِ لم يَخْرُجْ عنِ آسْتِبدادِ الفردِ إلّا إلى آسْتِبدادِ الجماعةِ الّذي هو أشَدُّ هَوْلاً.

وقد وُفِّقَ الشَّعبُ المُضطَّرِمُ إلى مُعَلِّمٍ ثَوْرِيٍّ هو، كما أُقَدِّرُ ويَظْهَرُ للوَهْلَةِ الأُولى، عبدُاللّه بنُ سبأ، فصاغَ مَطالِبَ الإصلاحِ بأُسْلوبٍ موجَزٍ مُغْرٍ، يَجْعَلُها قمينَةً بسرعةِ الانتشارِ. وكانَ أكبرَ شَخْصِيّاتِ الحِزْبِ الشّعبيِّ في الشّامِ أبو ذرٍّ الغفاريُّ (ض)، وفي العِراقِ الأشْتَرُ النَّخعيُّ، وفي مِصْرَ محمدُ بنُ أبي حُذَيْفَةَ ومحمدُ بنُ أبي بكرٍ. وهذا الحزبُ يُمَثِّلُ المُعارَضَةَ المُتَطَرِّفَةَ. ونحنُ إذا أطْلَقْنا عليه كلمةَ حزبٍ فبِتَجَوُّزٍ وتَوَسُّعٍ، وإلّا فالحزبُ بالمعْنى المعروفِ لنا اليومَ لمْ يكنْ صِفَةً إلّا للحزبِ الأُمويِّ خاصّة.

٤ـ حزبُ عليٍّ (ع) أو الحزبُ المُحافِظ: كان هذا الحزبُ يَضُمُّ إليه أكثرَ ذَوِي السّابقةِ في الإسلامِ، ويقومُ على مبادِىءِ المَثَلِ الأعْلى الّذي فَرَضَه الدِّينُ الجديدُ. ومُهِمَّتُه إرشادُ الحُكومةِ وتَسْديدُ خُطُواتِها حتّى لا يَسْتَعْجِلَ بها الظَّرفُ ويَتَأزَّمَ عليها. وبذلك كانَ يعملُ في حُدودِ المُعارضةِ المُعْتَدِلَةِ، ويقومُ بدَوْرِ الرَّقيبِ على تصرُّفاتِ الحكومةِ ودورِ الكَفيلِ لمصالِحِ الشَّعْبِ في حُدود المَنْهَجِ الإسْلاميِّ القَويمِ. وكانَ في الوقتِ نَفْسِهِ يَعْطِفُ على الحِزْبِ الشّعبيِّ المُتطرّفِ ويَكْبَحُ جِماحَه. ولم يَفْتَأْ حزبُ المحافظينَ عنْ تَصْحيحِ أساليبِ الحُكْمِ المُتَّبعَةِ، والعملِ على إبقاءِ الصِّلةِ بينَ الهَيْئَةِ الحاكِمةِ والهَيْئَةِ الشّعبيّةِ جُهْدَهُ، فكانَ أحياناً، وفي

بعضِ المُناسباتِ، ضامناً أمامَ الشّعبِ الهائِجِ للهيئَةِ الحكوميّةِ لِيُخَفِّفَ من حِدّتِهِ وغُلَوائِه. وقدْ قُلْتُ في **سُموّ المعنى في سُموّ الذّات**، «لولا وُجودُ عليٍّ (ع) في خلافةِ عُثمانَ لانْهارَتْ من أوّلِ عاصفةٍ، ولكنّ علياً كانَ دِعامتَها وسنَدَها المتينَ»[18]. وإليكَ هذه القِصّةَ الّتي ذَكَرَها المسعوديُّ، قال: «لمّا جاءَتْ جُموعُ الأمصارِ إلى المدينةِ وأُخْبِرَ بهمْ عُثمانُ بَعَثَ إلى عليِّ بنِ أبي طالبٍ، فأحْضَرَهُ وسأله أنْ يَخْرُجَ إليهم ويَضْمَنَ لهم عنهُ كلَّ ما يُريدونَ من العَدْلِ وحُسْنِ السّيرَةِ، فسارَ عليٌّ إليهم، فكانَ بينَهم خَطْبٌ طويلٌ فأجابوهُ إلى ما أرادَ وانْصَرَفوا».

نَعْلَمُ من هذا أنّ حزبَ عليٍّ (ع) كانَ يقومُ بالنُّصْحِ والإرْشادِ والتَّوَسُّطِ أحياناً لحلِّ المشاكِلِ الدّاهِمَةِ أو المُفاجِئَةِ. والّذي كانَ يَبعَثُ الشّعبيّينَ على الاطْمِئْنانِ إلى شخصيّاتِ هذا الحزبِ، أنّهُمْ يُمَثّلونَ العَهْدَ الذّهَبيَّ للإسلامِ، أي عَهْدَ النبيِّ (ص)، ولأنَّ على رأسِهم أكْبَرَ قانونيٍّ ومُشْتَرِعٍ، يَسْتَطيعُ أنْ يعبِّرَ عن أمانيِّهم ويُوَجِّهَ الهَيْئَةَ الحاكِمَةَ إليها. ولكنَّ تَطَرُّفَ هذه الهيئةِ نُتِجَ عنه تَطَرُّفُ الهيئةِ الشعبيّةِ أيضاً ودَخَلَها اليأسُ من صَلاحِها، ووَقَعتِ الثّورةُ الّتي لم يَعُدْ مِنْها مَناصٌ، وتَخَطّى الشّعبُ الحزبَ المُحافِظَ الّذي يَحْتَرِمُه وعَمِلَ بنفسِهِ.

وكانَ مِنْ أكبرِ شَخْصِيّاتِ حزبِ المحافظينَ عليٌّ (ع)، وأبو أيُّوبَ الأنصاريُّ وعبدُاللّهِ بنُ عبّاسٍ، وعمّارُ بنُ ياسرٍ، والمِقْدادُ بنُ الأسود.

---

(١٨) راجع كتاب: **سموّ المعنى في سموّ الذات**، ص ٣٨.

٥ـ الحزب الشُّعوبيّ: هذا الحزبُ كان يَضُمُّ المَوْتُورينَ من ذَوي الحكوماتِ المُنْقَرِضَةِ والأُمَمِ المُنْحَلَّةِ. وَهُمْ يَعْمَلونَ بينَ الضَّغينَةِ والمِزاجِ العَقْليِّ المَوْرُوثِ على تَسْميمِ مُجْتَمَعِ العربِ، وبالفِعْلِ ظَهَرَ تأثيرُهم الكبيرُ على أفْئِدةِ العَربِ الغَضَّةِ، وعَمِلَ عَمَلَهُ الخطيرَ بينَهم. غيرَ أنَّ مَدَى حَرَكَتِهم لم يكنْ يَعْدو نَفْثَ الأفكارِ المُفَرِّقَةِ والتعاليمِ المُؤَجِّجَةِ، أوْ أنْ يُسْتَخْدَموا كأدواتِ هَدّامةٍ[١٩] في أيْدي الأحزابِ القَويَّة. ومثَلُهم في مُجْتَمَعِنا اليومَ كمثَلِ الأقلّيّاتِ المأْجورَةِ المُسَمَّمَةِ التي تَكونُ باباً إلى الأُمّةِ النّاهضَةِ المتماسِكةِ، وهذه الأقلّيّاتُ الّتي لا تَنْسَجِمُ معَ الأُمّةِ في مِزاجِها العقليّ وروحِها الشّعبيّةِ أوِ المِلّيّةِ، كما يُعَبِّرُ لوبون، ثمّ لا تُشارِكُها في شيءٍ من وِراثاتِها، لا تكونُ سِوى مَعاوِلَ للتَّخريبِ، فيها من مَعْنى التّخْريبِ، وفيها من قُوّةِ المِعْوَلِ.

وكانَتِ الأقلّيّةُ في المجتمَعِ الإسلاميّ الأوّلِ هي البقيّةَ المنهوكةَ من كُلِّ أُمّةٍ أطاحَها الإسلامُ وَهَوى بها. ويَعْرِفُ التّاريخُ من شَخْصيّاتِ هذا الحزبِ أبا لؤلؤةَ وجُفَيْنَةَ وكعبَ الأحْبارِ والهُرْمُزانَ، لأنّهم آقْتَرنوا آقْتِراناً

---

(١٩) للمرحومِ حافظ بك إبراهيم الشّاعر المصريّ الكبيرِ أبياتٌ جميلةٌ حكيمةٌ في هذا المعنى ضَمَّنَها قصيدتَه العُمَريّةَ وهي:

واللّهِ ما غالَها قِدْماً وكادَ لها ... وَآجتَثَّ دَوْحَتَها إلّا مَواليها
لَوْ أنّها في صميمِ العُرْبِ قد بَقِيَتْ ... لَمّا نَعاها على الأيّامِ ناعيها
يا لَيْتَهُم سَمِعُوا ما قالَهُ عُمَرٌ ... والرّوحُ قَدْ بَلَغَتْ مِنْهُ تَراقيها
لا تُكْثِروا مِنْ مَواليكُمْ فَإنَّ لَهُمْ ... مَطامِعاً بَسَماتُ الضَّعْفِ تُخْفيها

وثيقاً بحادِثِ الاغتيالِ الفظيع.

٦ـ **حزب أهل المدينة:** هذا الحزبُ أكَّدَ وُجودَه المستشرقُ ڤان فلوتِن في كتابِهِ **السيادة العربيّة**، قال: «والمُنْتَمونَ إليه يَعْتَبِرونَ أنّ وُصولَ بني أُمَيّةَ إلى الحُكمِ، معناهُ آنْتِصارُ أعدائِهِم القُدامى من مُشْركي مَكّة».

ونحنُ لا نَسْتَبْعِدُ وُجودَ حزبٍ له هذا الطّابَعُ وهذه المِسْحَةُ، بلْ لدَيْنا شواهِدُ تاريخيّةٌ تُشَجِّعُ على المُضِيِّ في آعْتمادِ الرّأْيِ المذْكورِ. وكانَ، كما يَظْهَرُ، يَعْمَلُ ضِدَّ الحزبِ الأُمَوِيِّ بالذّاتِ، ويُقاوِمُه مُقاومةً عنيفةً، ويُسِيءُ به الظّنَّ. والّذي جعلَ أهْلَ المدينةِ يَنْشَطونَ لصِراعِ الأُمَويّةِ تَعَلُّقُ هؤلاءِ بالدَّعْوَةِ لقضيّةِ قريشٍ تعلُّقاً مُفْرِطاً مِمّا أحْرجَهم وجَعَلَهُمْ يَتَمَلْمَلونَ، وبذلكَ نَظُنُّ بأنّه قَدْ كان للغِلابِ التّاريخيِّ القديمِ بينَ مكّةَ، بِرَمْزِ الأُمَويّةِ، والمدينةِ، عَوْدَةٌ مرّةً أُخرى، وبالأخَصِّ حينَما نافَسُوهم على المدينةِ مَوْطِنِهم العتيقِ.

على أنَّ الشّبابَ في المدينةِ، وهُم النّاشِئَةُ الجديدةُ كانوا أكْثَرَ[٢٠] نَزَقاً وآنْدِفاعاً، ولهم أيضاً تفكيرُهُم الخاصُّ في الخِلافةِ وما يَتْبَعُها من الشُّؤونِ السّياسيَّةِ، كما وَجَدُوا أنّ الضَّمانَ الذي قَطَعَهُ الخليفةُ الأوّلُ لهم، بأنّهم الوُزراءُ، لم تَسَعْ حكومةٌ إلى تَحْقيقِهِ فَتَحَمَّسوا ولَجُّوا في الحَماسِ وخُصوصاً في أواخرِ عهدِ عثمانَ، وآتّصَلَ إلى عهدِ يزيدَ. وهذا كشابٌّ بالغِ النَّزَقِ ومُضْغِنٍ ذي إحْنَةٍ وتِراتٍ جرَّبَ أنْ يَضْرِبَهم ضربَةً حاسِمَةً قاسِيةً.

---

(٢٠) راجعْ قِصّةَ تَحَدّي عبدِ الرّحمنِ بن حسّانَ للأمويّين وعَبَثِه بهم في الأغاني.

وكانت للأُمويّينَ سِياسةٌ خاصّةٌ نحوَ المدينةِ تقوم على:

أوّلاً: تَشميمُ المَعْنَويّةِ المثاليّةِ فيهم، وبذلكَ يَسقُطُ مكانُهم الأدبيّ في النّظرِ الإسلاميّ العامّ فَشَجّعوا المُجُونَ(٢١) وآستأْجروا طوائفَ من الشّعراءِ والمُخَنَّثينَ لينْشُروا حياةً تَقْرُبُ في ألوانِها مِنَ الإباحِيّةِ.

ثانياً: أخْذُهم بالعُنفِ دائماً، فَوَلَّوْا أمراءَ آضطِهادِيّين.

ثالثاً: تخصيصُ زُمْرَةٍ من أعلامِ الأدَبِ يُهاجِمونَهُم بكشْفِ سَوْءاتِهم، وكانتْ منزلةُ هؤلاءِ الأعلامِ في العُصورِ القديمةِ كمَنْزِلَةِ الصُّحُفِيّينَ اليومَ، يُتَوَسَّلُ بهم إلى نَشْرِ الدِّعايات. ويَشْهَدُ لهذا أنّ معاويةَ لمّا أرادَ العَهْدَ ليزيدَ(٢٢) آسْتَخْدَمَ طائفةً من الشّعراءِ منهم المِسْكينُ الدّارِميُّ الذي يقولُ:

إذا المِنْبَرُ الغَرْبِيُّ خَلّى مكانَه
فإنّ أميرَ المؤمنينَ يَزيدُ

ومن شخصيّاتِ حِزْبِ أهلِ المدينةِ قيسُ بنُ سعدِ بنِ عُبادةَ، وعبدُ الرحمن بنُ حسّان.

هذه أحزابٌ رئيسيّةٌ آستَخْلَصْتُ خَبَرَها مُسْتَأْنِساً بإشاراتٍ مُتفرّقاتٍ، كانَ لها آثارٌ مُتَفاوِتَةٌ إلّا أنّها شَرَعٌ سَواءٌ فيما أحْدَثَتْه من تيّاراتٍ مُتعاكسةٍ مُتدافعةٍ جَعَلَتِ المجتمعَ يمورُ ويَضْطَرِبُ في حركاتٍ جَذْرِيّةٍ عنيفةٍ تَتّصِلُ بالأغْوارِ. وهناكَ أحزابٌ ثانويّةٌ أُخرى، ونُثْبِتُها هُنا كما وَرَدَتْ في سُمُوّ

---

(٢١) راجع كتاب: **سموّ المعنى في سموّ الذات**، ص ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٢٢) راجع كتاب: **الشعر والشعراء** لآبن قتيبة. ويُرْوَى البيتُ على وجهٍ آخرَ هو: إذا المنبرُ الغربيُّ خَلّاهُ رَبُّهُ.

المعنى في سُمُوِّ الذّات. وقدِ آنصَرَفْنا[٢٣] هناك، في مُقَدِّمَةِ الكتاب المذكورةِ، إلى تَعْليلِ نُشوءِ هذه الأحزابِ الثّانويّةِ، بحصْرِ عُمَرَ الانتخابَ في عددٍ مَخْصوصٍ «فإنّ هذا التّعيينَ أوْجدَ حزبيّةً وَبيلَةً، وهَيّأ لها أنْ تَعْمَلَ أسْوَأ أعمالِها، ولـم تَقِفْ عندَ حُدودِ النّجاحِ أو الفَشَلِ في الانتخابِ فَحَسْبُ وإلّا هانَ أمْرُها. والذّي يجبُ أنْ نَفْهَمَه جيّداً أنَّ حَصْرَ التّرشيحِ في عددٍ جعلَ لكُلِّ مُرَشَّحٍ حِزباً يُناصِرُه بضَرورةِ حَصْرِ دائرةِ الانتخابِ، وزادَ في حَرَجِ الانتخابِ أنْ يُنَصَّ على الحَكَمِ الانتخابيّ (عبدِ الرّحمنِ بنِ عوفٍ) ممّا يُسَهِّلُ سبيلَ الظَّفَرِ لحزبٍ بعينِهِ إذا آستطاعَ أنْ يَسْتَميلَ الحَكَمَ، ولقد كان كذلك بالفعلِ». وهذه الأحزابُ الثّانويّةُ هي:

٧ـ **حزبُ طلحةَ والزبيرِ:** وهذا حِزبٌ يقومُ على عَصَبيّةٍ شَخْصيّةٍ بسببِ ما مُنِيا بِهِ من فَشَلٍ في الانتخابِ، وكانَ يَنْضَوي إليه بعضٌ منَ النّاقمينَ على سياسةِ عثمانَ، ومِنْ أكبرِ شخصيّاتِ هذا الحزْبِ عائِشةُ.

٨ـ **حزبُ أبناءِ عمرَ بنِ الخطّاب:** هذا حزبٌ لا يُحَدِّثُنا التّاريخُ عنه كثيراً، ولا يُسَجِّلُ له ظُهوراً، ولكنّي أُرَجِّحُ أنّه قد كانَ. فإنّ موقفَ عمرَ من أهلِ بَيْتِهِ لـم يكنْ مُرْضياً ووُجِدَ في النّاسِ مَنْ يَدْعو لآلِ الخَطّابِ، ومن أكبرِ الشخصيّاتِ المُنْتَسِبَةِ إليه أبو موسى الأشْعَرِيُّ الّذي رأيْنا منْ خُروجِهِ على صلاحِيّةِ الحَكَمِ في صِفّينَ إلى إسْقاطِ الإمامِ القائمِ ومُعاويةَ، وترشيحِ عبدِاللّهِ بنِ عمرَ للخِلافةِ الّتي لم يَرَها له أبوه (ض).

---

(٢٣) يَحْسُنُ جِدّاً مُراجعةُ هذا البحثِ في كتاب: سُموّ المعنى في سموّ الذات، ص ص ٢٩ ـ ٣٦.

٩ـ الحزبُ الأمويُّ المُنْشَقُّ: كان يعملُ ضِدَّ الخليفةِ بالّذاتِ، ويقومُ بدَوْرِ الجاسوسيّةِ عليهِ لحسابِ بعضِ الأحزابِ، كحزبِ طلحةَ ـ على ما يظهرُ من قِصَّةٍ ذَكَرَها المسعوديُّ ـ ومن أكبرِ شخصيّاتِهِ عَمْرو بنُ العاصِ.

فهذه الحِزبيّاتُ المتصارِعَةُ أدَّتْ إلى حالةٍ منَ الاضطِّرابِ والشُّعورِ المُشْتَرَكِ بالحاجَةِ إلى الإصلاحِ.

والحَقيقةُ الواضِحةُ هي أنَّ الحزبَ الأُمويَّ كان يَرْمي إلى إعْدادِ ثورةٍ في المجتمعِ تُغَيِّرُ كلَّ شيءٍ، وتَأْتي على ما هو مَعْروفٌ من أوْضاعٍ، ما دامتْ مُتَحَكِّمَةً بالشّعبِ فلنْ يَسْتَطيعَ تَحْقيقَ أهدافِهِ الّتي يَسْعى إليها جُهْدَه. وقدْ رَأَيْنا من أهدافِهِ الّتي ذَكَرْناها، وعُنِيْنا بإحْصائِها منَ الظّواهرِ الّتي صاحَبَتْ حُكْمَهُ، أنّه كانَ يَبْغي التَّحَلُّلَ المُطْلَقَ والسَّيْطرةَ المطلَقَةَ، وقدْ نَجَحَ في كُلِّ شيءٍ، وأهمُّ ما نَجَحَ فيه أنّ الثّورةَ طالتْ والْتَفَّتْ على نفسِها بحيثُ أتَتْ على الطّبقَةِ القديمةِ الّتي كانَ يَرْهَبُها كثيراً ويَفْرَقُ منها كثيراً، وبذلكَ مزَّقَ أعْصابَ الشَّعْبِ أيضاً وحَمَلَه على الاسْتِكانَةِ.

إنّ الثّورةَ، حينَما طالَ أمَدُها، أطاحَتْ بأكْثَرِ الزُّعماءِ والجمهرةِ الإسلاميّةِ الأُولى، وأنْهَكَتْ قُوى الجمهورِ، فَرَضِيَ بالأمرِ الواقعِ. وهذا الشُّعورُ الّذي لَمَسَهُ الحَسَنُ بنُ عليٍّ (ع) ظاهراً واضحاً في نفسيّةِ الجمهورِ حَمَلَهُ على المُسالَمَةِ وَوَضْعِ أوْزارِ الحرْبِ.

ونتائجُ هذا الفصلِ هي:

أ ـ أنَّ الحزبيّةَ عَلِقَتْ بمجتمعِ العربِ وكانت مُغْرِضَةً نَفْعِيَّةً في أكثرِ جهاتِها وحالاتها.

ب ـ أنّ الحزْبَ الأُمويَّ كان يَرْمي إلى تَغْييرِ كافّةِ الأوضاعِ، وكانَ يقومُ بِدَوْرِ المعارضَةِ المُتطرِّفَةِ الحزبُ الشَّعْبيُّ، وبدورِ المعارضةِ المعتدِلةِ حزبُ المحافظين.

ج ـ أنَّ الصِّراعَ الرَّهيبَ كانَ بينَ الحزبِ الأُمويّ، من جهةٍ، والحزبِ الشَّعبيِّ وحزبِ أهلِ المدينةِ، من جِهَةٍ أُخرى، ومعارضةُ الأوّلِ كانَتْ من وُجْهَةٍ سياسيّةٍ، بينَما كانتْ معارضةُ الثّاني من وُجْهَةٍ نفسيّةٍ مَحْضَة.

د ـ أنّ الثَّورةَ من بعضِ جَوانِبها، كانتْ وليدةَ صِراعِ الحزبيّات.



القديم والجديد

منْ طبيعةِ المُجتمعاتِ أنّها تَظَلُّ في حالةِ تغيُّرٍ وتَزايُلٍ دائمةٍ، فأيُّ مجتمعٍ لا يَبْقَى حافِظاً لأوْضاعِهِ أمَداً طويلاً، بَلْ يَطْلُبُ أشْكالاً جديدةً، وخُصوصاً حينَ يَتَّصِلُ ويَحْتَكُّ بمُجْتمعاتٍ أُخرى، فإنّه يتأثَّرُ بها إلى نِسَبٍ مُتفاوِتَةٍ. وهذا راجِعٌ إلى الطَّبيعةِ في الكائنِ الحيِّ الّذي يُؤلِّفُ المُجتمعَ. وقَدْ كَشَفْنا في التَّصديرِ عنْ مِقْدارِ ما يَعْرِضُ للمُجْتَمَعِ باعْتِبارِهِ كائناً مُرَكَّباً يَعْرِضُ له ما يَعْرِضُ للكائنِ البَسيطِ، هذه الخاصَّةُ في كُلٍّ منَ الكائنِ الحيِّ والكائنِ الاجتماعيِّ على نِسْبَةٍ مُتَقارِبَةٍ، هيَ الأساسُ الّذي بَنَيْنا عليهِ النَّظَرِيّةَ الجديدةَ في التّاريخِ. فالارْتِقاءُ خاصِّيَّةٌ لازِمَةٌ للجماعةِ ما لمْ تَحُلِ الموانِعُ دونَ عَمَلِها، وهذا هو التَّجْديد.

إذاً فَتَجَدُّدُ المُجْتَمَعِ ضَرْبَةُ لازِبٍ، وهذا بعينِهِ ما صادَفَ المُجْتَمَعَ العربيَّ الوليدَ، حينَ مالَتِ الجماعَةُ الأولى إلى الزَّوالِ مُفْسِحَةً المَجالَ ليحِلَّ مَحَلَّهم نَشْءٌ جديدٌ لهُ أفكارُه ومُيولُه ومَذاهِبُه، وهذا النَّشْءُ، بما

آجْتَمَع له من أشكالِ آجْتِماعيّةٍ وأوضاعٍ مَدَنِيّةٍ لأُمَمٍ شتّى، كوَّن لِنَفْسِه فِكرةً ولَوْناً مُتَمَيِّزاً، ودخَلَ بأشْيائِهِ الجديدةِ في دَوْرِ صِراعٍ معَ الجماعةِ الأولى بأشيائِها القديمةِ، وتَفاعَلَ الجديدُ معَ القديمِ تفاعُلَ تناحُرِ ضرورةَ أنَّ كُلّاً منْهما يَتَشَبَّثُ بأسبابِ البقاءِ.

ولعلَّ أحداً لا يَشُكُّ بأنّ محمدَ بنَ أبي بكرٍ كانَ يَنْظُرُ إلى الحياةِ من غَيْرِ النّاحيةِ الّتي كان يَنْظُرُ منها أبوه. فالنَّظْرَةُ العامَّةُ له آنْحَرَفَتْ في كثيرٍ أوْ قليلٍ. كما نَلْمِسُ أيضاً تَأثُّرَ كثيرٍ من رِجالاتِ القديم بالألْوانِ الجديدةِ الّتي آنْتَقَلَتْ إلى العربِ بضمِّ مُجتمعاتٍ كثيرةٍ ذاتِ حضارةٍ ساميَةٍ، وكانَ من هؤلاءِ طوائِفُ كبيرةٌ من مِثْلِ طَلْحَةَ والزُّبيرِ وزيدِ بنِ ثابتٍ وعبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ ويَعلى بنِ أميّةَ الّذينَ أخَذوا بالتَّرَفِ وحياةِ الغَضارةِ النّاعمةِ، فآسْتَكْثَروا منَ الأموالِ، ومالوا إلى آعْتِناقِ النِّظامِ الأرستقراطيّ مُتَأثِّرينَ بوضْعِ الأُمَمِ الّتي فَتَحوها، وتَنَصَّلوا بدَرَجةٍ كبيرةٍ من النِّظامِ الديمقراطيّ الّذي فَرَضَتْه الطَّبيعةُ العربيّةُ والدِّينُ[1]. وهذا ما كانَ يَتَخَوَّفُه النّبيُّ (ص). فقد وَرَدَ في **أعلام النُّبُوَّة**: «إنّما أخافُ عليْكم من بعدي ما يُفْتَحُ عليكُم من زَهْرَةِ الدُّنيا وزينتِها، إنّه لا يَأْتي الخيرُ بالشّرِّ، وإنَّ ممّا يُنْبِتُ الرَّبيعُ ما يَقْتُلُ[2] حَبَطاً أو يُلِمُّ إلّا آكِلَةَ الخَضِرِ فإنّها أكَلَتْ حتّى إذا

---

(١) أخرَجَه البُخاريّ ومُسلم عن أبي سعيدِ الخُدْريّ نسبة إلى حيٍّ من الأنصار آسمُه خُدْرَة، وذَكَرَهُ المَيْدانيّ في **مجمع الأمثال**.

(٢) هذا مَثَلٌ ضَرَبه النّبيُّ للمُتَزَيِّدِ المُفْرِطِ في جمع المال من أيّةِ طريقٍ، وحَبِطَتِ الدّابة حَبَطاً إذا أصابَت مَرْعىً طيّباً فأفرَطَتْ في الأكلِ حتّى تَنْتَفِخَ وتَنْشَقَّ أمعاؤُها وتَهْلِك.

آمْتَلأتْ خاصِرَتاها آسْتَقبَلَتْ عَيْنَ الشَّمسِ فثَلَطَتْ وبالَتْ ثُمّ رَتَعَتْ(٣)، وإنّ هذا المالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ونِعْمَ صاحبُ المُسْلِمِ، هو لِمَنْ أعْطاهُ المِسكِينَ واليتيمَ وآبنَ السَّبيل، فَمَنْ أخَذَه بحقّهِ ووضَعَه في حقّهِ فنِعْمَ المعونَةُ هو، ومن أخَذَهُ بغير حقّهِ كانَ كالّذي يَأكُلُ ولا يَشْبَعُ ويكونُ شهيداً عليهِ يومَ القِيامة».

فالنّبيُّ (ص) يُحَذِّرُ منَ التّعَلُّقِ بما سمّاهُ زَهْرَةَ الدُّنيا كأنّه كانَ يَسْتَقْبِلُه واقِعاً مادّيّاً مَحْسوساً.

إذاً، فقدْ كانَ في المجتمَع العربيّ الأوّلِ الّذي نُعنَى بدرسِه قديمٌ وجديدٌ، وهذا الأخيرُ تَطْمَئِنُّ إليه وتَنْتَصِرُ له أكْثَرِيَّةُ الشّبابِ، وطوائفُ كبيرةٌ من الشُّيوخِ الّذين عايَشوا النّبيَّ (ص) طويلاً.

وكانتْ فِكرةُ الجديدِ تَقومُ على الأرستقراطيّةِ الاجتماعيّةِ، وظهرتْ في التّنافُسِ على الإماراتِ المَدَنِيّةِ والعسكريّةِ، وعلى التَّزَيُّدِ منَ الأموالِ، وعلى التَّحَلُّلِ بالحياةِ المُتَخَفِّفَة من القُيودِ، وإعطائِها صِفَةً من الحرّيّة أكْثَرَ سَعَةً.

وكانتْ فِكرةُ القديمِ تَقُومُ على قاعدةٍ تُناقِضُ ذلكَ مُناقضةً تامّةً، فهو يُؤَيِّدُ الديمقراطيّةَ، ويُبيحُ الأخْذَ منَ الأموالِ بقَدْرٍ فَقَطْ، ويَتَشَدَّدُ في القَدْوَةِ

---

(٣) هذا مَثَلٌ للمُقْتَصِدِ فإنّ الخَضِرَ لَيستْ من أحْرارِ البُقولِ وإنّما تَنْبُتُ بَعْدَها، فَضَرَبها النّبيّ (ص) مَثَلاً لِمَنْ يَقْتَصِدُ في أخذِ الدّنيا فهو يَنجو من أخطارِها كما نَجَتْ آكِلَةُ الخَضِرِ، فإنّها إذا شَبِعَتْ منها بَرَكَتْ مُستقبلةَ الشّمسَ تَسْتَمْرِئُ بذلكَ ما أكَلَتْ وتَجتَرّ. راجع مجمع الأمثال للميداني في المثل «إنّ ما يُنْبِتُ الرّبيعُ ما يَقْتُلُ حَبَطاً أو يُلِمُّ»، ص ص ٧ ـ ٨.

وآتّباعِ الأوْضاعِ. فالهُوّةُ بينَ القديمِ والجديدِ كانتْ واسعةً، وزادَتْ معَ الأيّامِ سَعَةً وآمْتِداداً. فالابْتعادُ آتَّصَلَ بالعقليّةِ والفِكرةِ والشُّعورِ، مِمّا جَعَلَ نَظْرَةَ كُلٍّ إلى أشياءِ الحياةِ تَخْتَلِفُ عنِ الأُخرى.

ونَعْرِضُ الآن للعوامِلِ الّتي نَزَعَتْ بالنّاسِ إلى التَّجديدِ والبُعْدِ شيئاً فشيئاً عن خُطَّةِ الوَضْعِ القديمِ، والذي وَضَحَ لي منها، عدا الارْتِقاءِ الطّبيعيِّ، هي:

أوّلاً ـ **العقليّةُ الفِطْرِيَّةُ**: وهي تميلُ دائماً إلى الاحْتِذاءِ والتَّقْليدِ، فالأُمّةُ العربيّةُ آتَّسَعَتْ بسُهولةٍ وسُرعةٍ، وآهْتَضَمَتْ عناصِرَ شتّى ونُظُماً كثيرةً، وبحُكْمِ فِطْرِيَّتها آحْتَذَتْ أكثرَ ألوانها. وظهرَ في التّجديدِ آخْتِلافٌ أيضاً، لأنّ العربَ كشعبٍ غيرِ ثقافيٍّ في بَداءتِهم، فقدْ تأثَّرَ كُلُّ قَبيلٍ منهم بأوضاعِ ونُظُمِ الأُممِ الّتي حَلُّوا عليها، فالّذين نَزَلوا أرْضَ فارسَ تأثَّروا بلَوْنِ الحياةِ الفارسيّةِ وقامتْ في نُفوسِهم فِكرةُ البيتِ المالِك. وكذلكَ كانَ شَأْنُ الّذين حَلُّوا بلادَ الرّومِ. وهذا وَجَّهَ أفْكارَ العربِ وُجُهاتٍ مُخْتَلِفَةً كانَ لها أثرُها في التَّشريعِ والاجْتماعِ والنَّظَرِ العامِّ. وعليهِ فلمْ تكنْ للتّجديدِ صِفَةٌ بعيْنِها، بل كان يَخْتَلِفُ بآخْتِلافِ اللّوْن الّذي آعْتَنَقَه العربيُّ بحُكْمِ البيئةِ الجديدةِ. ومِثْلُ هذا الاختلافِ الواقعِ في نَزْعَةِ التّجديد، الاختلافُ بيننا اليومَ. فإنّ المُثَقَّفَ مِنْ ينابيعَ لاتينيّةٍ يَنْصُرُها ويَجْتَهِدُ بتحْويلِ مُجتمعِه إليها، وكذلكَ المُثَقَّفُ من ينابيعَ ألمانيّةٍ أو سَكْسونيّةٍ أوْ روسيّةٍ. فآخْتِلافُ نَزْعَةِ التّجديدِ في العَهْدِ الأوّلِ الإسلاميّ كانَ خاضِعاً لآخْتلافِ البيئةِ الجديدةِ، وفي عَهْدِنا خاضِعٌ لآخْتلافِ اليَنْبوعِ الثّقافيِّ.

ثانياً ـ **أطماعُ الشيوخ:** وهُمْ منَ الطَّبقَةِ القديمةِ إلّا أنّ آحْتِكامَ نفوسِهم بأطماعٍ لا حدَّ لها جَعَلَهُم ينْزِعونَ قَسْراً إلى الجَديدِ، ويعتنقونَه في ظَمَأٍ وآطْمئِنانٍ. فَهُمْ حينَما وجدُوا فُنُوناً لا حَدَّ لها ومُغْرِياتٍ لا عَهْدَ لهم بمثلِها، نَزَعَتْ نفوسُهم إليها، كما يَنْزِعُ السَّهْمُ منَ اليدِ الّتي كانت تُمْسِكُه، مُندفعينَ بشيءٍ منْ مُيولِهم كالوَتَرِ الّذي أكْسَبَ السَّهمَ قُوَّةَ الانْدفاعِ والاستمرار.

والمُلاحَظُ على البَدائيّينَ أنّهم أكْثَرُ تَحَلُّلاً في سبيلِ هَوى النُّفوسِ، بحيثُ لا يَرْعَوْنَ لشيءٍ من أشياءِ القديم إلّاً ولا ذِمّةً، ما دامَ في الجديدِ ما يُرضي رغائِبهُم المَكْبوتَةَ. وهذه الظّاهرةُ تُعَلَّلُ بالظَّمَأِ الطّبيعيِّ أو الكَبْتِ الطّبيعيِّ، فإنّ البَداوةَ لا تَكْبِتُ على المرءِ شَهَواتِه إلّا بمِقدارٍ، فهو حينَ يَجِدُ سبيلاً إليها يَنْقَلِبُ مَلَكِيّاً أكثرَ منَ المَلِكِ. وهذا ما زَهَّدَهُ النّبيُّ (ص) في الحديث السّابِقِ وأسماهُ «زَهْرَةَ الدُّنْيا» ورَغَّب عنهُ. إنّ النّبيَّ، ذا النَّظَرِ العميقِ في أسرارِ النُّفوسِ وطبائِعها، آعْتَمَدَ في تَهْذيبِ العَرَبِ على كُلِّ الطَّرائِقِ التّربويّةِ الّتي تُهيِّىءُ الاخْتِمارَ النّاقلَ للوِراثاتِ. إنَّ كهربائيّةَ الوِراثةِ المُمْتَدّةِ إنّما تَصْنَعُ أسلاكَها من مادّةِ الاختمار.

ثالثاً ـ **الشَّبابُ وأطماعُهم:** كَثُرَ الشّبابُ كَثْرةً مُطلقةً، وآحْتَلُّوا مكانَهم في الحياةِ العامّةِ، وعَمَدوا إلى المُساهَمَةِ فيها بأفكارِهم وأحاسيسِهِمْ، ولا رَيْبَ في أنّها لا تَتَّفِقُ في كثيرٍ مع أفكارِ الشُّيوخِ وأحاسيسِهم، فَظَهَرَ التَّفاوُتُ المَنطِقيُّ بينَ الفِئَتَيْنِ، كما أنَّ الشّبابَ يَكونونَ أسْرَعَ تأثُّراً بما يُرْضي الغرائِزَ ويُشيعُ فيها النَّشَواتِ. فالحركةُ السّريعةُ للفتحِ

العربيّ وَجَدَتْ سبيلَها إلى أفْئِدةِ الشَّبابِ فَظَفرَتْ بهم.

رابعاً ـ **الغِنى المُفاجِيءُ**: نَقَلَ الشّبابَ وطائِفةً من الشُّيوخِ إلى جانبٍ آخَرَ غَيْرِ الجانِبِ الّذي كانوا يَسيرونُ فيه، وغَمَسَهم غَمْساً بمثْلِ ألْوانِ التّرَفِ عندَ الأُمَمِ الّتي حَكَموها.

خامساً ـ **قوةُ الضّعفاء**: هذه القُوّةُ على الدّوامِ تُنْتِجُ الميلَ إلى الأرستقراطيّةِ، وقدْ وَقَعَ هذا المَلْحَظُ في خاطرِ أبي تمّامٍ الشّاعِرِ فَعَبَّرَ عنه تعبيراً فذّاً:

وضَعيفَةٍ، فإذا أصابَتْ فُرصةً
قَتَلَتْ كذلِك قُدْرَةُ الضُّعَفاءِ

سادساً ـ **ظهورُ المرأة**: وهيَ كَثيراً ما تَنْساقُ بحَوافِزَ عاطفيّةٍ لا تَتّسِعُ للأفكارِ الكُلّيّةِ العامّةِ، وإنّما تُفَكِّرُ تفكيراً جُزْئيّاً خاصّاً، فكان لها أثَرٌ في التّوجيهِ الجديدِ. وقدْ ظَهَرَتِ المرأةُ بِحَرَكاتٍ كبيرةٍ آسْتِقلاليّةٍ في مُناسَبَتَيْنِ:

أ ـ يومَ الرِّدّة في آمْرَأتَيْنِ إحداهُما سَجاحُ بنتُ الحارثِ وتَقَدَّمَ خَبَرُها[٤]. والأُخرى هي سَلْمى آبْنَةُ مالكِ بنِ حُذَيْفَةَ[٥] الّتي سُبِيَتْ أيّامَ رسولِ اللّه (ص) ووَقَعَتْ لعائِشةَ فأعْتَقَتْها، وقد قادتْ جُموعَ غَطَفانَ

---

(٤) راجع ص ٨٧ من هذا الكتاب.

(٥) راجع **تاريخ الطبري**، ج ٣، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

وهَوازِنَ وسُلَيْمٍ وأسَدٍ وطَيِّىءٍ ثائرةً، فَنَزَلَ خالدُ بنُ الوليدِ عليْها وعلى جُمّاعِها فاَقْتَتلوا، وهي واقفةٌ على جَمَلِ أُمِّها. وكانتْ مَرْهوبةً عظيمةَ المَنْزِلَة تَسْتَنْهِضُ الجُموعَ وتُعَزِّزُ الحَماسَ، وقَدْ قُتِلَ حولَ جَمَلِها مائةُ رجلٍ، ثم قُتِلَتْ وتَفَلَّلَتِ الجُموعُ. لقدِ آرتَدَّتْ هذه المرأةُ نتيجةً لتفكيرٍ جُزْئيٍّ، أوْ قُلْ سَطْحِيٍّ، فهي تُريدُ أنْ تَثْأرَ لأخيها حِكْمَةَ الّذي قُتِلَ أيّام النَّبيِّ (ص).

ب ـ ظُهورُ المرأةِ يومَ الجَمَلِ في شَخْصِ عائشةَ (ض)، فإنّها لَعِبَتْ مثلَ دورِ عَتيقَتِها سَلْمى آبْنَةِ مالكٍ، فقدْ خَرَجَتْ على حُكومةِ عليٍّ (ع) كما خَرَجَتِ الأُخْرى على حُكومةِ أبيها، ولغرضٍ مُشابِهٍ تقريباً؛ فتلكَ تَثْأرُ لأخيها، وهذهِ تَثْأرُ لعُثمانَ، وقدْ عَقَدَتِ الصَّداقةُ بينَهُما زمناً طويلاً، فقدْ كانتْ سَلْمى تَخْتَلِفُ إلى عائشةَ كثيراً وتَنْزِلُ عليْها دائِماً. ولا يَبْعُدُ عِنْدي أنْ يَكونَ في جُمْلَةِ الرَّغَباتِ الّتي دَفَعَتْ عائشةَ إلى الخُروجِ، أنَّها كانتْ مُعْجَبَةً بالدَّوْرِ الّذي لَعِبَتْه سَلْمى، وقد كانَ دوراً مُعْجِباً حقّاً لَهَجَ بِهِ النّاسُ كثيراً، حتّى قيلَ بَلَغَ من عِزِّها أنَّه وُضِع مائةٌ من الإبِلِ لمنْ يَجْرُؤُ على نَخْسِ جَمَلِها.

والمرأةُ ذاتُ تفكيرٍ جُزْئيٍّ تَشيعُ فيهِ المُيولُ والعواطِفُ. لذلكَ لا أسْتَبْعِدُ أن تَكونَ عائشةُ قدِ آنْطَوَتْ على إعجابٍ عميقٍ بسَلْمى. وهذا الإعجابُ كانَ عامِلاً نفسيّاً كبيراً هَوَّنَ عليها سبيلَ الخُروجِ لتَلْعَبَ دوراً مماثِلاً تَكونُ فيه القائِدَةَ وعلى جَمَلٍ أيضاً يُضَحّي دونَه كثيرونَ، وكانَ المصيرُ واحِداً تقريباً. وهذا من أغْرَبِ المُصادَفاتِ التّاريخيّةِ، ولْيُتَنَبَّهْ إلى

أنّنا لا نقولُ بأنَّ إعجابَ عائِشةَ بسَلْمى كانَ عامِلاً من عوامِلِ[٦] خُروجِها، بلْ نَقولُ كان رَغْبَةً في جُملةِ الدَّوافِعِ الّتي تَرَكَّزَ عليها عَزْمُها.

فخروجُ عائشةَ كآمْرأةٍ للقِيادةِ العامَّةِ شيءٌ جديدٌ في المجتمَعِ الإسلاميِّ الأوّلِ، فثارَ حَوْلَهُ تفكيرٌ طويلٌ في أنّه هلْ للمرأةِ أنْ تأْخُذَ مِثْلَ هذهِ المُبادَراتِ أم لا؟ وكانَ التّفكيرُ في ذلكَ منْ وُجْهَةٍ دينيّةٍ مَحْضَةٍ. فأُمُّ سَلَمَةَ[٧] (ض)، زَوْجُ النّبيّ، والطّائِفَةُ المحافِظَةُ على القديمِ ذَهَبوا إلى أنّه لا يَجوزُ ذلكَ لها، وطلحةُ والزُّبَيْرُ والعربُ الّذين سَكَنُوا البصْرةَ وتأثّروا بأفكارِ الفُرسِ ذَهَبُوا، كما يَظْهَرُ مِن عَمَلِهم، إلى جوازِه. فظُهورُ المرأةِ شيءٌ جديدٌ طَرَحَ مسألةً جديدةً مِثْلَ مُشْكِلَةٍ ما في ذلك شَكّ.

سابعاً ـ **غَمْرُ الاسلامِ للأديانِ:** فإنّ الإسلامَ حينَما غَمَرَ في طريقهِ هذهِ الأديانَ الكثيرةَ، فَقَدِ آنْبَعَثَتْ فيه ثانيةً وأحْدَثَتْ فكرةً دينيّةً جديدةً لها شَكْلِيّةٌ إسلاميّة وحقيقةٌ من كلِّ دينٍ. فكانَ في المُحيطِ الإسلاميِّ يَهودِيّةٌ إسلاميّةٌ، ومسيحيّةٌ إسلاميّةٌ، ووثنيّةٌ إسلاميّةٌ لبَّسَتْ في عقائِدِها بلْ فيما يَتَّصِلُ بتأْليفِ أشْكالِها وإشكالاتِها، كما يَظْهَرُ في عِلْمِ الأديانِ المُقارَنِ، وبَقِيَتْ تَتَكاثَرُ على مِثْلِ التَّوالُدِ الذّاتيِّ حتّى أتَتْ في أكبرِ عددٍ مفروض.

من هذا نَعْلَمُ أنّ العربَ قبلَ مَصْرَعِ عُثمانَ (ض) شَعَروا بشيءٍ

---

(٦) راجعْ عوامِلَ خروجِ عائشةَ على عليٍّ (ع) في كتابِ: **سمو المعنى في سموّ الذات**، ص ٤٦.

(٧) أوْضَحَتْ رَأْيَها هذا في كِتابِها الحكيمِ إلى عائشةَ. وتَجْدُرُ بكلِّ قارئٍ مُطالَعَتُه وهو موجودٌ في **الإمامة والسّياسة لآبْنِ قتيبة**.

جديدٍ، شَمَلَ الاعتقادَ والاجتماعَ والحرّيّاتِ الأدبيّةَ وآدابَ السّلوكِ، وشَهِدوا صِراعاً خَفِيّاً بينَ الجديدِ والقديمِ أدّى إلى الذَّبْذَبَةِ والاضطِّراب.

الثَّوْرة

بعدَ ذلكَ العَرْضِ المُسْهَبِ للبواعِثِ التّاريخيّةِ الّتي آتّصَلَتْ بالمُجْتَمَعِ الإسلاميّ الأوَّلِ، وتَشْخيصِها بالمِقْدارِ الّذي يَسْمَحُ لنا بفَهْمِ المحرِّكاتِ الرئيسيّةِ لذلك العهدِ، تَبْدو لنا الثّورةُ حادِثاً طبيعيّاً لطائِفَةِ المُحرِّضاتِ المُجْتَمِعَةِ الّتي تُؤَدّي كُلٌّ منها إلى توليدِ حركةٍ ذاتِ صِفَةٍ بعينِها، فإذا آخْتَلَطَتْ حركتُها وتشابَكَتْ تشكَّلَتِ الثّورةُ على وَجْهٍ طبيعيٍّ جداً.

وفي كلمةِ التّصْديرِ (راجع ص ٣٦ وما بعدها من الطبعة الثانية من كتاب تاريخ الحسين ـ نقد وتحليل) أعطيْنا تعريفاً جديداً للثّورةِ يَحْسُنُ بنا أنْ نُعيدَه مَرَّةً أُخرى، فقدْ قَرَّرْتُ هناك بأنَّ الثّورةَ هي الارْتيابُ في المَثَلِ الأعْلى حينَ يَتَشَكَّلُ ويكونُ عَمَلاً عنيفاً، وهو يَتَحَرَّكُ إلى هَدَفٍ مُعَيَّنٍ ويَدورُ على فكرةٍ خاصّةٍ. وهذا تعريفٌ جِدُّ حقيقيٍّ يُفْهِمُنا أنَّ الثّورةَ الاجتماعيّةَ على الدّوامِ تُعَبِّرُ عن فَسادٍ في الحُكمِ ونُضْجٍ في الشّعبِ. وكذلكَ كانَتِ الثّورةُ الأولى في الإسلامِ أوِ الثّورةُ على عُثمان.

فَهِمْنا من الفُصولِ المارّةِ، أنَّ مِزاجَ الشّعبِ العقليَّ لم يَزَلْ قَبَلِيّاً، وفَهِمْنا أنّ القَلَقَ الدّينيَّ لم يَزَلْ يَتَمَلَّكُ الأفرادَ في كثيرٍ من التّأثيرِ، وفهِمنا أنّ قضيّةَ المالِ لم تُسَوَّ على الوَجْهِ الّذي يُحَقِّقُ الأمانيَّ، وأنّ كثيراً من المجتمعاتِ، بِنُظُمِها وقوانينِها، آنْحَلَّتْ في المُجْتَمَعِ الإسلاميِّ ولم يُمَثِّلْها أوْ يَهْضُمْها هَضْماً حَسَناً، وفهِمْنا أنّ الحِزبيّةَ البغيضَةَ عَلِقَتْ بذلِكَ المجتمعِ الوليدِ، وأخيراً شهِدْنا صِراعاً بينَ القديمِ والجديدِ يَشْطُرُ العالَمَ الإسلاميَّ في الفكرةِ إلى مُعَسْكَرَيْنِ.

إذاً، فقدْ مادَ المُجْتَمَعُ العربيُّ تحتَ عواملَ نَفْسِيّةٍ وآجْتماعيّةٍ مَيَداناً شديداً وتَطَلَّعَ الشّعبُ إلى الإصلاحِ الشّاملِ، وبالأخصّ بعدَ أن آسْتَقَلَّ بالحكومةِ الحِزبُ الأُمويُّ، ومالَ بها إلى الأرستقراطيّةِ وحَكَمَ النّاسَ بسياسةِ اللّامُبالاةِ في الإدارة والأموالِ وشتّى نواحي النّظامِ. إنّ سياسةَ الضّغْطِ والانتهازِ الّتي سارَ على مِنْوالها الأُمويّونَ، جَعَلَتِ الشّعبَ يَحْتَجُّ ويُبالِغُ في الاحتجاجِ مُطالِباً بضَرورةِ الإصلاحِ السّياسيِّ، مُرْتَقِباً آسْتردادَ حُرّيّاتِهِ المُغْتَصَبَةِ. ولكنَّ الحِزبَ لم يَشَأْ تَغْييرَ شيءٍ منْ سياستِهِ التّقليديّةِ، فثارَ الشّعبُ المُتذمِّرُ وأعْلَنَ العِصيان.

أعْلَنَ الشّعبُ الثّورةَ لأنّ الأوضاعَ الّتي كانَتْ تَصْلُحُ لسياسةِ المجتمعِ يومَ كانَ محدوداً ضيّقاً، لم تَعُدْ تَصْلُحُ له بعدَ أنْ أدْخَلَ تحتَ جَناحَيْهِ أكثرَ العالَمِ القديمِ، وهو مُخْتَلِفُ العاداتِ والتّقاليدِ والتّربياتِ. ولأنّ الطّماعيّةَ أو الجَشَعَ، الّتي دعاها موللر لبير Pleonexia، تَسَلَّطَتْ على كافّةِ مواردِ الدّولةِ في حُكومةِ الحِزبِ الأُمويِّ، حتّى حَلُّوا كثيراً من المِلْكِيّاتِ وجَعَلوها وَقْفاً عليْهم، وهذا ما صَرَّحَ بهِ كبيرٌ من وُلاتِهِم، وهو سعيدُ بنُ

العاصِ، فقدْ قالَ: «إنّما هذا السَّوادُ، سَوادُ العراقِ، بُستانٌ لقريشٍ»، وآسْتَبَدّوا بالأموالِ آسْتِبداداً كبيراً. ولأنّ الفكرةَ الاجتماعيَّةَ بَلَغَتْ في النّاسِ مَبْلَغَ النُّضوجِ تقريباً بتأثيرِ نُظُمِ الأُمَمِ الّتي آنْتَقَلَتْ إلى نظامِهِم، ويُشيرُ إلى هذا أنّ أكْثَرَ الثّائرينَ من الجِهاتِ الّتي خَضَعَتْ في يومٍ من الأيّامِ لحكوماتٍ نِظاميّةٍ قديمةٍ كمِصْرَ والعِراقِ، ولأنّ الأخْطاءَ السّياسيَّةَ للحُكوماتِ السّابقةِ تجسَّمَتْ في عهدِ عُثمانَ فأخَذَ بها، من مِثْلِ سياسةِ الأموالِ الّتي وُضِعَتْ في حُكومةِ عُمَرَ، فإنّ تمليكَ الأكَرَةِ والفلّاحينَ الأرضَ الّتي كانوا يعملونَ[1] فيها على نِظامِ القَنانَةِ، وهو يَجْعَلُهُم تابعينَ للأراضي في عهدِ الحُكوماتِ المقهورَةِ، أدّى إلى الفَوْضى من حيثُ إنّ الفاتحَ العربيَّ لم يُمَلِّكِ المالِكَ الأوّل وحدَه، بل أوْجَدَ مالِكاً جديداً هو الفلّاحُ، وكان أوْلى أنْ يجعلَ هذا المالكَ الجديدَ الشّريكَ هو المجاهدَ العربيَّ. إنَّ ما هَرَبَ منه عمرُ وَقَعَ فيه. هَرَبَ منْ تمليكِ العربيِّ حتّى لا يَحْرِمَ المالكَ القديمَ، فيُؤدِّيَ إلى الاضطّرابِ، فوَقَعَ على أيِّ حالٍ فيما يماثِلُه حيثُ أشْرَكَ مالِكاً جديداً مع المالِكِ القديم. وكان الأفْضَلُ، من وُجْهَةِ النّظر الاقتصاديّ، حيثُ حُلّتِ المِلْكِيّات بالفَتْحِ عَنْوَةً، أنْ يُشارِكَ المُجاهدُ العربيُّ المالِكَ القديمَ.

فثورةُ الشّعبِ كانتْ نتيجةً لرَغْبَةٍ أكيدةٍ في الإصلاحِ، وهذه الثّورةُ هي الّتي أوْحَتْ لِعَليٍّ (ع) بنظامِ الإصلاحِ الّذي ضَمَّنَهُ العَهْدَ إلى الأشْتَرِ.

---

(١) راجع مُحاضَرَةَ علي ماهر باشا في التّربية والتّاريخ، المنشورة في مجموعة متخرجي المدرسة الخديوية سنة ١٩٠١، ص ص ٣٥ - ٣٦.

ومِنْ هذا يَظْهَرُ أنّ عَهْدَه المَذْكورَ لم يَكُنْ مُرْتَجَلاً بلْ كان نتيجةَ التَّرَوِّي العميقِ والتَّمَرُّسِ بنُظُمٍ قديمةٍ وجديدة.

ولعلَّ أقْربَ الثّوراتِ في التّاريخِ الحديثِ إلى ثورةِ العربِ الشّعبيّةِ هي الحربُ الأهليّةُ(٢) الإنجليزيّةُ الّتي قادَها أوليفر كرومْول ضدَّ المَلِكِ كارلوس الأوّلِ الّذي أُخِذَ بأخطاءِ أبيه وأخْطائِهِ. فكانَ كأبيهِ يَكْرَهُ الحُكْمَ الذاتيَّ وحُقوقَ الشّعبِ السياسيّةَ وتقييدَ يَدَيْه وأيدي حاشِيَتِه في الماليّةِ؛ ولكنَّ الشّعبَ قَدَّمَ «عريضةَ الحَقّ» وقَبِلَها الملكُ بعدَ أن أقرّها مَجْلِسا اللّورداتِ والعامّةِ بصفةٍ نهائيّةٍ. إلّا أنّ الصِّلَةَ بينَ الشّعبِ والمَلِكِ عادَتْ فَتَحَرَّجَتْ، فَحَلَّ المَلِكُ البَرْلمَانَ الّذي طَلَبَ مُحاكَمَةَ الدّوقِ بوكنهام، وكان سَيِّىءَ السُّمْعَةِ مُحرِّضاً للمَلِكِ، وآحْتَجَّ الشّعبُ آحْتِجاجَه العنيفَ الّذي أغْضَبَ المَلِكَ غَضَباً شديداً، فَعزا إلى الزُّعَماءِ جريمةَ التمرُّدِ، ولَمّا لم يَكُنْ منْ أساسٍ للتُّهْمَةِ آعْتُبِرَتْ غيرَ قانونيّةٍ وحاولَ القَبْضَ عليهم فأخْفقَ.

لذلكَ آعْتَبَرَ مجلسُ العامّةِ أنّ الملكَ بفِعْلِه أعْلَنَ الحربَ ضِدَّ حُرّيّةِ الشّعبِ وخافَ أنْ يَسْتَخْدِمَ الجيشَ ضِدَّهُ، فآقْتَرَحَ وُجوبَ أنْ يَتِمَّ تعْيينُ قُوّادِ الجُنديّةِ في مجلِسِ العُمومِ فَرَفَضَ الملكُ، وشَبَّتِ الحربُ الأهليّةُ، وقادَ الشّعبَ كرومْولُ الّذي آنْتَصَرَ على الملكِ وأخَذَهُ أسيراً، ثمَّ حاكَمَهُ

---

(٢) راجعْ كتاب: تاريخ أساس الشّرائع الإنجليزية، للأستاذ دافيد وطسن راني، ص ص ١٣٧ ـ ١٤٨، ترجمة نقولا حداد ط .القاهرة سنة ١٩٠٦.

وحكَم عليهِ بالإعدامِ، بآعْتِبارِ أنّه صاحبُ فِتَنٍ ودسائِسَ ضِدَّ الشّريعةِ وحُرّيّةِ البلادِ. وتَغَطْرَسَ الجنودُ المنتصرونَ غَطْرَسَةً فيها شيءٌ من الاستهانةِ بالبَرْلمان.

هذهِ الثّورةُ، في كثيرٍ منْ ظُروفِها وأغراضِها، تَتَّفِقُ معَ ثورةِ الشّعبِ العربيِّ الأُولى. فإنّ الدِّينَ أكْسَبَ الأُمّةَ الحقَّ في حُكْمِ نفسِها و«أمْرُهم شُورى بينهم»[٣]. «وشاوِرْهُمْ في الأمْرِ»[٤]، وفَرَضَ الطّاعةَ للسُّلطةِ التّنفيذيّةِ في حُدودِ طاعةِ السُّلطةِ نَفْسِها للقانون «يا أيُّها الّذينَ آمَنوا أطيعُوا اللّهَ وأطيعُوا الرَّسُولَ وأُولي الأمْرِ مِنْكُم، فإنْ تَنازَعْتُمْ في شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللّهِ والرّسولِ إنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ باللّهِ والْيَوْمِ الآخِرِ، ذلِكَ خَيْرٌ وأحْسَنُ تَأْويلاً»[٥]. والتّنازُعُ في الآيةِ على وَجْهَيْن: تنازُعُ الأفرادِ على الحُقوقِ، وتنازُعُ الشّعبِ مع السُّلطةِ الحاكِمةِ الّتي عَبَّرَ القرآنُ عنها بـ «أُولي الأمرِ» وحُكْمُهما واحدٌ في ضَرورةِ الرُّجوعِ إلى القانونِ المؤلَّفِ من القُرآنِ وأقْوالِ النّبيِّ وأفْعالِه، وبذلكَ خُوِّلَ الشَّعْبُ، إذا كانَ الحَقُّ في جانِبِه، أنْ يَأْخُذَها بمُقْتَضى قانونِ الجَزاءِ السّياسيِّ، على ما هو مَشْروحٌ في السُّنَّةِ مِنِ آنْحِلالِ البَيْعةِ وما يَتْبَعُها، كما يُؤْخَذُ الأفْرادُ بمُقْتَضى قانون الجَزاءِ العَدْليِّ[٦].

---

(٣) الشورى ٤٢: الآية ٣٨.

(٤) آل عمران ٣: الآية ١٥٩.

(٥) النساء ٤: الآية ٥٩.

(٦) هذهِ الآيةُ لم يَفْهَمْها كثيرٌ من المُفسِّرينَ على وَجْهِها الصّحيح حينَ قَصَروها على الوَجْهِ الأوّلِ من التّنازُع، ولكنّ آقتِصارَ الآيةِ بعدَ ذلكَ على ذِكرِ اللّهِ ورسولِهِ دونَ أولي الأمر يَدُلُّ على أنّه يُريدُ أن يَتناوَلَ أيضاً وَجْهَ النّزاعِ الثّاني الّذي هو بَيْنَ المؤمنين (الشَّعْب) وأولي الأمرِ (الهيئةِ الحاكمةِ).

إذاً فالقانونُ الدُّستوريُّ للإسلامِ أثْبَتَ حُقوقَ الشَّعْبِ، وأعطاهُ الحُرّيّةَ الواسِعَةَ للمُحافظةِ على هذه الحقوقِ، والشعبُ آعْتَنَقَ هذا القانونَ، فهو لا تَمُرُّ به سانِحَةٌ، تُجاوِزُ فيها السُّلطةُ غايةَ القانونِ، إلّا آحْتَجَّ ورَفَعَ صَوْتَه مُطالِباً بآحْتِرامِ الدُّستور.

ولمّا جاءَ الدَّوْرُ لحُكمِ الحِزبِ الأُمويِّ، وتَجاوَزَ المبادِئَ المُقرَّرَةَ، وخَطَّ لنفْسِه سِياسةً ليستْ مُشْتَقَّةً على أيِّ وجهٍ من حُقوقِ الشّعْبِ، عارضَ الشّعْبُ وآحْتَجَّ وطَلَبَ الإصلاحَ، فأظْهَرَتِ الهيئةُ الحاكمةُ قَبولَها، ولكنْ سَرعانَ ما عادتْ إلى النَّكْثِ والتَّجاوُزِ، وعادَ الشَّعْبُ إلى الاحْتِجاجِ، وزادَ في عُنْفِهِ إطْلاقُ الخليفةِ أيْدِيَ حاشِيَتِهِ في الماليّةِ وإقْطاعُهم. ولكنَّ الهيئةَ الحاكمةَ عادَتْ فَوَعَدَتْ بتَغْييرِ الخُطَّةِ السّياسيّةِ ومِنهاجِ الحُكْمِ، ولم تَلْبَثْ حتّى رَجَعَتْ إلى سابِقةِ أمْرِها. وهُنا هُدِيَ الشَّعْبُ إلى مُعَلِّمينَ ثَوْريّينَ نظَّموا مَطالبَ الإصلاحِ أو عريضَةَ الحقِّ، فَقرَّرَتِ الهيئةُ الحاكمةُ القَبْضَ على الزُّعماءِ، فقَبَضَ عليهِمْ معاويةُ، وفيهم الأشترُ، وأسْلَمَهُم إلى القائِم بأعمالِ حِمْصَ، فآضطَّهَدَهُمْ وعامَلَهُمْ بقَسْوَةٍ ثمّ عادَ فأطْلَقَهم. ولكنَّ هؤلاءِ لم تَخْمُدْ حَرَكتُهُمُ الإصلاحيّةُ فعادوا يُطالبونَ بالإصلاحِ ويَتَشَبّثونَ بمُحاكَمَةِ مَروانَ بنِ الحَكَمِ مُستشارِ الخليفةِ الّذي ثَبَتَ لهم أنّهُ الوحيدُ الّذي يَتلاعَبُ بمُقَدَّراتِ الحُكمِ، فأبى الخليفةُ وتَمَسَّكَ به، وتَحَرَّجَتِ الأمورُ سريعاً نتيجةَ أخْطاءٍ سياسيّةٍ بَليغَةٍ، وأعْلَنَ الشّعبُ الثّورةَ بزَعامةِ الأشْتَرِ ووقَعَتِ الكارِثَةُ بمصْرَعِ الخليفة.

وتَلافِياً للأُمورِ حتّى لا تَطْغى الثّورةُ وتُشَكِّلَ حركةً زَوْبَعِيّةً لا يُعْلَمُ مداها، قَرّرَ الثّوّارُ وُجوبَ تعيينِ الحاكِمِ الأوّلِ (الخليفةِ) فآنتخبوا عليّاً (ع)

للخلافةِ، أو قُلْ أكْرَهوهُ عليها. وقد فَهِمَ عليٌّ أنّ الظَّرفَ يَقْتَضي أخْذَ الأُمورِ بالحَزْمِ والشِّدّةِ، لأنّ طلائِعَ الفَوْضى بَدَأَتْ تَذُرُّ قَرْنَها وتَلْعَبُ من بعيدٍ، وفي مِثْلِ هذا الظَّرفِ لا تَنْجَحُ إلّا حُكومةُ الحَزْمِ، غيرَ أنّ النّاصِحينَ ذَوي النَّظَرِ الضّيِّقِ في طبائِعِ النُّفوسِ والحَرَكاتِ الاجْتماعيّةِ الكبيرةِ أشاروا عليهِ بالمُلايَنَةِ، وهذا هُراءٌ لم يُصْغِ إليه الخَليفةُ العبقريُّ، فعَمَدَ إلى سياسَةِ البَطْشِ والشِّدَّةِ، فَضَرَبَ الخارجينَ يومَ الجَمل ضَرْبَةً صاعِقةً، أخْضَعَتِ العِراقَ والحِجازَ واليَمنَ، وأرْهَبَتِ الشّامَ. ولقدْ باتَ الحِزبُ الأُمويُّ في مِثْلِ رَهْبةِ الظَّربانِ، ومُعاويةُ لم يَغْدُ على ثِقَةٍ بنفسِهِ، ويَدُلُّ على هذا الرِّعْدَةُ الّتي أخَذَتْهُ حتّى مالَ إلى الاسْتسلامِ بدونِ قيْدٍ ولا شرْطٍ، كما يَظْهَرُ من كتابِه إلى المُغيرةِ بنِ شُعبةَ الّذي قالَ فيه: «قَدْ ظَهَرَ من رَأْيِ آبْنِ أبي طالبٍ ما كانَ يُقَدِّمُ في وَعْدِه لكَ في طَلْحَةَ والزُّبَيْرِ فما الّذي بقيَ من رَأْيِهِ فينا».

وحركةُ عليٍّ (ع) السّريعةُ في الانتقالِ من حَرْبِ البصرةِ إلى حربِ الشّامِ، تُرينا مَوْضِعَ الإحْكامِ في خُطّتِه، فلمْ يترُكْ لخُصومِه ظَرْفاً يتأشَّبُون عليهِ فيهِ، كما لم يَدَعِ الجَذْوَةَ المُتَّقِدَةَ في نُفوسِ جَيْشِه تَخْمُدُ، وعَمِلَ على آسْتِغلالِ أثَرِ الرَّهْبَةِ الّتي أوْرَثَتْها وقعةُ الجَمَلِ. وهذهِ الحركةُ السّريعةُ واجبةٌ إذا دَرَسْناها على ضَوْءِ الفوضى حينَ تَتَمَلَّكُ النُّفوسَ، فإنّه لا يَثْبُتُ في هذا الغِمارِ إلّا الرّجلُ المُبادِرُ الّذي يَسوسُ المُتَمَرِّدينَ لِلْوَهْلَةِ، كما فَعَلَ عليٌّ (ع)، ولكنّه إنّما أُتيَ من جانِبِ تَسَلُّطِ المِزاجِ العقليِّ القَبَليِّ بطَلَعاتِه على نُفوسِ جُنْدِه، وهذا يجعلُهم نَفْعِيِّينَ نَفْعِيَّةً مُطلقةً، كما أنّ تَضْحِياتِهم لم تَجُرَّ الى مَغْنَمٍ يُنْسيهِمْ فَداحَتَها، فلنْ يُجَرّوا إذاً إلى آخِرِ الشَّوْطِ بدونِ غُنْمٍ على أنّه بمغارِمَ كثيرةٍ. وعَليٌّ مُتَشَبِّعٌ بِقَضايا الحقِّ والعَدْلِ ووجوبِ

الإصلاحِ من أقرَبِ الطُّرُقِ، فلمْ يُخَوِّلْهُم شيئاً من أموالِ خُصومِهِم ومُحارِبيهم.

إنّ كُلَّ المؤرِّخينَ الّذين آنتقَدوا سِياسةَ عليٍّ كانوا ساذَجينَ في دَرْسِ التّاريخِ على مُقْتَضى الطّبائِعِ النّفسيّةِ، إنّ عليّاً (ع) يَجِبُ أنْ يَفْعَلَ ما قدْ فَعَلَ مِنْ عَزْلٍ وتَعْيينٍ وأخْذٍ بالشِّدَّةِ، فإنّه لنْ يُحَدِّدَ مدَى آتِّساعِ الفَوْضى، وقدْ عَلِقَتْ بالنّفوسِ، إلّا سِياسَةٌ تقومُ على هذه الشّاكِلَةِ، فإنّ كُلَّ الرّجالِ الّذين رافَقَتْهم ظروفٌ فَوْضَوِيّةٌ كانتْ سياسَتُهم تَقومُ على الحَزْمِ الشّديدِ.

وعليهِ فالثّورةُ على عُثمانَ (ض) كانتْ نتيجةً للنُّضْجِ الاجْتماعيِّ، وكانتْ إصْلاحيّةً إلى حدٍّ كبيرٍ تقومُ على فِكرةٍ بعيْنِها، ولكنْ لأنَّ فُصولَها تَتالَتْ مُسرعةً آنْتقَلَتْ إلى فَوْضى. والّذي يَدُلّ على أنّه قد كانتْ تَعْمَلُ فيها أفْكارٌ، آنْكِشافُها عنْ نَظَريّاتٍ جديدةٍ منْ مِثْلِ نظريّةِ الخوارِجِ. إذاً فقدْ بَقِيَتْ لها صِفَةُ الثّورةِ إلى أنِ آبْتَدَأ الصّراعُ بينَ عليٍّ ومعاويةَ، ومِنْ ثَمَّ آنْحرَفَتْ وأخذَتْ صِفَةَ الفَوْضى، وهذهِ الصِّفةُ لها كانتْ تَروقُ في عينِ مُعاويةَ فَدَفَعَ الجِزْيَةَ إلى مَلِكِ الرّومِ لإطالةِ الصِّراعِ، فإنّ منْ أُولى نَتائِجِ المُطاوَلَةِ تَمْزيقَ الأعْصابِ وإنْهاكَ الجُموعِ الّتي تميلُ مَعَه إلى الاسْتسلامِ. وقد بَقِيَ هذا الشُّعورُ يتزايَدُ في كُلِّ نَفْسٍ إلى أنْ بَلَغَ الغايةَ بوفاةِ عليٍّ (ع)، فلم يَجِدِ الحَسَنُ (ع) خُطّةً أضْمَنَ وأفْضَلَ من الاسْتِسْلامِ.

والتّلْخيصُ العامُّ لأهَمِّ ما جاءَ في فُصولِ المقدِّماتِ ممّا هو مُتَّصِلٌ بالثّورة هو:

أوّلاً: إنّ عُمرَ تَرَدَّدَ بينَ أنْ يَتّبِعَ طريقةَ أبي بكرٍ أو طريقةَ النّبيِّ (ص)، وخافَ الاخْتِلافَ فجَمَعَ بينَ الطّريقَتَيْنِ. غيرَ أنّ السّتّةَ الّذين حُصِرَ

الانتخابُ بهِم آختَلفوا وهو حَيٌّ، ولا شَكَّ في أنّ هذا الاخْتلافَ آنتَقَلَ إلى أنصارِهِمْ في الخارجِ وعَمِلَتِ العَصَبِيّةُ عَمَلَها وتشكَّلَتِ الأحزابُ الثّانَويّةُ. وعبدُ الرحمنِ بنُ عَوْفٍ لَعِبَ دَوْراً مُهِمّاً حينَ وسَّعَ دائرةَ الانتخابِ وآنْتقَل به نَحْوَ الشّعبِ حتّى لمْ يُتِمَّ مُدّةَ الشُّورى. وذلك لأنّ عليّاً (ع) كانَ الفائزَ لا محالةَ في الانتخابِ التّداوُليِّ الذي دارَ بينَ السّتَّةِ، فإنّ المُؤَهّلاتِ الّتي آجْتَمَعَتْ لهُ لمْ تَجْتَمِعْ لواحدٍ منْهم، على أنّه خاضَ معركةَ الانتخابِ للرّئاسةِ ضِدَّ أبي بكر (ض) ولم يَخُضْها سواهُ من سائِرِ السّتّةِ المجتمعينَ. ولا نَنْسَ أنّ الزُّبيرَ آنْحازَ إلى عَليٍّ ضِدَّ أبي بكرٍ في المعركةِ الانتخابيّةِ الأولى، على ما ذَكَرَهُ آبْنُ الوَرْدِيِّ في تاريخه.

ويَقولُ بعضُ مُؤرّخي الفَرَنْجَةِ إنّ عبدَ الرّحمنِ لم يَتْرُكِ الانتخابَ حُرّاً بلِ آسْتَعْمَلَ فيهِ طريقةَ المُداوَرَةِ والانْتِهازيّةِ، كما لم يَسْتَشِرْ عبدَ اللّهِ بنَ عُمَرَ، وهو المستشارُ في وَصِيَّةِ عُمَرَ، ولمّا نَقَلَ عبدُ الرّحمنِ الانتخابَ إلى الشّعبِ ووَسَّعَ دائرتَه، والحزبُ الأُمويُّ قدْ أعَدَّ القبائلَ لنُصْرَتِه، ونحنُ نَعْلَمُ أنّ كَثرةً من القبائِلِ كانتْ صَنائِعَ لبني أُميّةَ في القديمِ. فتَعْيينُ التّرشيحِ في سِتّةٍ(٧) مَهَّدَ السّبيلَ لِدَسِّ الأُمويّينَ وآسْتِغلالِ الموقِفِ، وقدْ وَصَلَ إلى مِثْلِ

(٧) المُستشرقونَ يَرَوْنَ هؤلاءِ السّتّةَ آجْتَمَعُوا من تلقاءِ أنْفُسهم، ويَسْتَنِدونَ إلى أنّ رجلاً مَطْعوناً لا يَسْتَطيعُ أن يُفَكِّرَ تفكيراً ما في أمْرٍ دقيقٍ كهذا، يَسْتَدْعي كثيراً من التّوازُنِ وضَبْطِ الأعصابِ، ولا أجِدُ ما يَدْعو إلى الشّكِّ في أنّه رشّحَ السّتّةَ المذكورينَ. على أنّ ظاهِرَةَ هذا الضّعْفِ وَضَحَتْ أيّما وُضوحٍ في وَصِيَّته التي كانتْ أقْرَبَ إلى الأفكارِ المُتَقَطِّعَةِ المُختلِطَة. فهو يَتَمَنّى لو كان أبو عُبَيْدَةَ حيّاً ويَتَمَنّى لو كان سالِمٌ مولى أبي حذيفةَ حيّاً، ثمّ يَدُلُّ تارةً على عليٍّ (ع) وتارةً يَتَرَدَّدُ وتارةً يَجْعَلُها في السّتّةِ ويَأْبى إلاّ أنْ يَتِمّ آنْتِخابُ واحدٍ منهم قبلَ موتِه، ثُمّ يُمَدِّدُهُ إلى ثلاثةِ أيّامٍ من وفاته مِمّا يَجْعَلُنا نَعْتَقِدُ بأنّه قد عَرَتْهُ حالةٌ مَرَضيّةٌ جعلته يَهْجُرُ. وهذه الظّاهرةُ الّتي تَطْبَعُ رِوايةَ وَصِيّتِه تُصَحِّحُها بلا رَيْبٍ لأنّها تَحْمِلُ صِفَةَ المَنْزوفِ الخائِرِ القُوى.

هذه النّتيجةِ من قبلُ، سيّدُ أمير عليّ الهنديُّ. قال:

«إنَّ حِرْصَ عمرَ على مصلحةِ المسلمينَ دَفَعَهُ إلى آخْتِيارِ هؤلاءِ السّتّةِ من خِيرةِ أهْلِ المدينةِ دونَ أنْ يَتَّبعَ سياسةَ سَلَفِه. وكانَ للأُمويّينَ حِزبٌ قويٌّ في المدينةِ، ومنْ هنا مَهَّدَ آخْتِيارُه السّبيلَ لمكائِدِ الأُمويّين ودَسائِسِهِم، هؤلاءِ الّذين ناصبَوا الإسلامَ العَداءَ، ثم دَخَلُوا فيهِ وسيلةً لِسَدِّ مطامِعِهِم الأشْعَبِيَّةِ وتَشْييدِ صَرْحِ مَجْدِهم على أكتافِ المسلمين»[٨].

ثانياً ـ إنّ نِظامَ المالِ الموضوعَ في عَهْدِ عمرَ فَتَّ في عَضُدِ الجيشِ، وقدْ أصابَ ولهاوزن حينَ قالَ في كتابه **المملكةُ العربيّة وسقُوطُها**: «وكانَتِ المُقاتِلَةُ تَحْتَمِلُ طالَمَا كانَتْ تَدُرُّ عليهم الغَنيمَةُ، ولكنْ أمّا وَقَد مَنَعَ توزيعَ الأراضي عليهِم، فقدْ لانَ عَزْمُهم وَوَهَنَتْ شَكيمَتُهم، وبعدَ أنْ كانَتِ الحُكوماتُ تَعْتَمِدُ على مُساعَدةِ الجيشِ أصْبَحَ الجيشُ يَعْتَمِدُ على مُساعدةِ الحُكومةِ، ومن ثَمَّ لا نَعْجَبُ إذا ظَنَّ المُقاتِلَةُ أنّهم خُدِعوا منْ جانِبِ الحُكومةِ. على أنَّ المحْسوبِيَّةَ ذَرَّتْ قَرْنَها في التّنْسيقاتِ والتَّعْيِيناتِ، والأُعْطِياتِ، وهذا ما يقولُه الشّاعِرُ الثّائِرُ عبدُ الرّحمن الكِنديُّ لعثمانَ:

وَلكِنْ خَلَقْتَ لنا فِتْنَةً
لِكَيْ نُبْتَلَى بكَ أو تُبْتَلى
فأعْطَيْتَ مَرْوانَ خُمْسَ العِبادِ
ظُلْماً لَهُم وحَمَيْتَ الحِمى

---

(٨) راجع كتابه المسمى *A Short History of the Saracens*، ص ٥٥.

ثالثاً: الشُّعورُ بالحاجةِ إلى الإصلاح.

رابعاً: تجاوُزُ السُّلطةِ.

خامساً: التّكَتُّلُ الحزبيُّ: فقدْ ذَكَرَ ٱبنُ الوَرْدِيِّ في تاريخه أنَّ هَوَى المِصْرِيّينَ كانَ معَ عليٍّ، وهوى الكوفيّينَ مع الزُّبير، وهوى البَصْرِيّينَ مع طَلْحة.

هذه هي الثّورةُ الإسلاميّةُ الأولى، وكانتْ ثورةً ٱجتماعيّةً رَفيعَةً سامِيَةً، ثمّ هي لا تَقِلُّ شأْناً عنْ أنْبَلِ الثّوراتِ الإصلاحيّةِ الّتي عَرَفَها التّاريخُ. ولكنَّ الحِزبَ الأُمويَّ سَمَّمَها وٱنْحَرَفَ بها إلى فَوْضى مُهَدِّمَةٍ خَطيرةٍ.

ومهْما كانتْ، ثورةً أو فَوْضى، فقدْ بَنَتِ الدّولَةَ بناءً أقْوى في الإدارةِ والنّظامِ، لولا ما حَفَلَتْ بِهِ من دِماءٍ زَكيَّةٍ عزيزٍ علينا طَلُّها، ومَصارِعَ لم يَزَلْ لها في أعماقِ الذِّكرى جِراحٌ ونُدوب.







... أُريد في التاريخ شيئاً كالذي ورد على لسان شوقي:

«أفضى إلى خَتْمِ الزّمانِ فَفضَّهُ

وحَبا إلى التّاريخِ في محرابه

وطوى القرونَ القهقرى حتّى أتى

فرعون بين طعامه وشرابه»

العلايلي



ISBN: 2-910355-11-x